

1  
هنا کتاب زاده المتروچین فی شرح ذوالنجا علیین



194

00  
13



Büyükhanı ve U. Kütüphanesi
Kişisi AMCA ZADE
Yeni HÜSEYİN PAŞA
Eski Nispetiye 193















[illegible]

10

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. There is no text or other markings on the page.



وان قصر علم الرجل ولكن ناب عنها في التعلم وعلمها ليس لها الخروج ايضا فان لم يكن كذلك فلها  
 الخروج للتعلم وبعض الرجال ينسوا وربما اهلكت المرأة حكما من احكام الدين لاسيما احكام الحيض  
 والنقاس والاحتضاة ولم يعلم الرجل بابها في الاثم وربما نعت ما هو فرض عليها فليس  
 لها ان تخرج الى الجسد كمن لا تعلم فضل الا برضاة وفي بعض التفاسير قيل ان اشد الناس  
 عذابا يوم القيمة من جهل اهل هذا في قوله من آمن بآية الله اشارة الى ان سورة التوبة  
 انما تجب على الزوجات والاولاد والبنات اذ كانت ان تخرجوا الى الجاهل وغيره من  
 النساء منته ولا فلا يجب على الزوج الصاخرة وولها المسلم وما قبل من ان الصبي والفتية اذ رافا  
 يجب عليها تعلم الابا واحكام فنية نظرا لان المراهق صبي لا وجوب عليه ما يبلغ والا وليا  
 جمع الولي والمراد منه غير الزوج بقرينة للقبالة وهو اما الاب والمولى والمعتبة باعتبار  
 المواد او ما فوق الواحد وما قبل من ان الولي وارث مكلف فليس بموضع بل هو الولي  
 في النكاح لان التعليم والتعلم وبيان الاتحاد مطلوب **قوله** ولكن كان هذا الى علم الامامة  
 بآية الله انقل عنه **قوله** في زماننا من يجرى الزمانا يقع على جميع الذم وبعضه في التوبة  
 فالأخانة ظاهرة في الجور والجرمان بالكرهية الرجل والجمرة الانتقال من ارض الى ارض اخرى كما  
 في النكاح في الاول كان هذا العلم كان مقصودا عن ابدى الناس بعيدا عن ديارهم وبلادهم  
 وعلى التماثل استقل من البلاد وهاجر الى اخرى وغدا هو الجبال الخالية عن الرجال الجازا  
 والصل وصل اليه وصله امة الى افراد ليس الجان من جوار الصلغة صلى الله عليه وسلم في  
 دار السلام قال المصنف بعض كبره وقد بلغ التاريخ بالعلم نعمانه وثمانيين وخمسائة  
 انتهى وذكر في زي السنين ونعمته توفي في شهر رجب في الاولى سنة احدى وثمانيين وتسعمائة  
 ليت شعري ما يقول المصنف وجد في هذا التاريخ وقد بلغ الف وثمانمائة لان هذا الزمان ادق من  
 زمان المصنف ليتجرت لا ينبغي فيه اثر من هذا البحث بل من اللغة الشريف نعم قد وجد فيه من يدعي  
 الحق وقد في العاد التي في فضله واجمعوا على ان الحق لا بد وان يكون محجته حتى لا يفتري  
 على الله شيئا كتحريم الحلال وضده وقد صرح الفقيه ابو الليث وغيره بتحريم الافاء لمن لم يبلغ  
 هذه الامة وان لم يكن الفقيه من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيجب ما يحفظ

من اقول الفقهاء **قوله** بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا فكانه شيئا غير مذكور عن اصله  
 ولا يعرف اسمه ووجه لاهم الالتفات الى هذا **قوله** ولا يفرقون بين الحيض والنقاس والاحتضاة  
 يجهل الفرق والتفرقة اي لا يفرق اهل هذا الزمان بين الحيض والنقاس والاحتضاة فربما  
 معتد به بان يعلم اولها وآخرها ودخولها وخروجها والحيض والحكم فلا يرد ان كثيرا  
 من الناس يفرق بينها ويجهل ان يكون تمييزا ما بعده **قوله** ولا يميزون بين العقيقة من النقاء  
 والاطهار والفاضة المحذرة فلهذا من التعميم كافي التحاح وشرعا من البطلان وهي حالة  
 او مكنته بامتناعه من موهنا سمية والتعبير عن الدم والكلية بالحقه تجاز فكل من وضع  
 العقة من ذوى الارواح يصدر عنه الافعال والآثار سليمة عن الرضخ والتعق يصدر عنها احكام  
 بلا اشتباه فحكم الدم الصحيح جوار الصلوة وحكم الطهر الصحيح جوارها وعليه القياس ففس  
 واعلم ان الدم على ضربين الدم الصحيح كافي للحيض والنقاس والدم الفاسد كافي للاحتضاة لعل  
 الظاهر التوبة فاقول **قوله** ترى امثلهما يكتفي من الرقية بمعنى العلم يتعدى الى مفعولين الاول والآخر  
 والثاني يكتفي ويجهل ان يكون من الرقية بالمعنى اعني الابصار ويتعدى الى المفعول واحد وهو الرقية  
 ويكتفي حاله ويكن ان يكون من الرقية بمعنى الوجدان لان رقية الشيء يستلزم وجوده  
 كما قيل يتعدى ايضا الى مفعول واحد والاسهل واحد الاماثل يقال هو كذا اماثل القوم اي خبارهم  
 وقيل من مثل الرجل بالقيم اذا صار فاضلا هذا استئناف وجواب عن سؤال القوم لشارع الكلام  
 السابق كانه قيل ما بالهم انهم لم يفرقوا بينه فاجابا ما ترى **قوله** في الجوارح **قوله** بالمتولاه  
 المشهورة بالمتولاه الأربع وغيرها من المتولاه كملت في الاجم لا يكتفي بل جعل المتولاه المشهورة  
 كالقدوري **قوله** واكثر من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه  
 كاتر **قوله** واكتب البسطة لا يملكها الا قليل كالتارخانية ومحيط الخراسي والخلاصة  
 وشرح الهداية والتمهيد كذا نقل عنه وبالسبب والاختصار والنهاية والكفاية  
 وغاية اليك والراجح الراجح ويجهل ولو بعيد ان يكون الكتب البسطة الكتب المشتملة بالبسطة  
 لما قيل انها بسطة **قوله** ولما يكون الترميم من مطالعة عاجز وعليل لما كانت طبعه اكثر  
 الملكة والساعة الكتب البسطة لان اكثر نسخها في باب الحيض تحريف لعدم استعمال قلمه في كتابتها

من اقول الفقهاء **قوله** بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا فكانه شيئا غير مذكور عن اصله  
 ولا يعرف اسمه ووجه لاهم الالتفات الى هذا **قوله** ولا يفرقون بين الحيض والنقاس والاحتضاة  
 يجهل الفرق والتفرقة اي لا يفرق اهل هذا الزمان بين الحيض والنقاس والاحتضاة فربما  
 معتد به بان يعلم اولها وآخرها ودخولها وخروجها والحيض والحكم فلا يرد ان كثيرا  
 من الناس يفرق بينها ويجهل ان يكون تمييزا ما بعده **قوله** ولا يميزون بين العقيقة من النقاء  
 والاطهار والفاضة المحذرة فلهذا من التعميم كافي التحاح وشرعا من البطلان وهي حالة  
 او مكنته بامتناعه من موهنا سمية والتعبير عن الدم والكلية بالحقه تجاز فكل من وضع  
 العقة من ذوى الارواح يصدر عنه الافعال والآثار سليمة عن الرضخ والتعق يصدر عنها احكام  
 بلا اشتباه فحكم الدم الصحيح جوار الصلوة وحكم الطهر الصحيح جوارها وعليه القياس ففس  
 واعلم ان الدم على ضربين الدم الصحيح كافي للحيض والنقاس والدم الفاسد كافي للاحتضاة لعل  
 الظاهر التوبة فاقول **قوله** ترى امثلهما يكتفي من الرقية بمعنى العلم يتعدى الى مفعولين الاول والآخر  
 والثاني يكتفي ويجهل ان يكون من الرقية بالمعنى اعني الابصار ويتعدى الى المفعول واحد وهو الرقية  
 ويكتفي حاله ويكن ان يكون من الرقية بمعنى الوجدان لان رقية الشيء يستلزم وجوده  
 كما قيل يتعدى ايضا الى مفعول واحد والاسهل واحد الاماثل يقال هو كذا اماثل القوم اي خبارهم  
 وقيل من مثل الرجل بالقيم اذا صار فاضلا هذا استئناف وجواب عن سؤال القوم لشارع الكلام  
 السابق كانه قيل ما بالهم انهم لم يفرقوا بينه فاجابا ما ترى **قوله** في الجوارح **قوله** بالمتولاه  
 المشهورة بالمتولاه الأربع وغيرها من المتولاه كملت في الاجم لا يكتفي بل جعل المتولاه المشهورة  
 كالقدوري **قوله** واكثر من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه  
 كاتر **قوله** واكتب البسطة لا يملكها الا قليل كالتارخانية ومحيط الخراسي والخلاصة  
 وشرح الهداية والتمهيد كذا نقل عنه وبالسبب والاختصار والنهاية والكفاية  
 وغاية اليك والراجح الراجح ويجهل ولو بعيد ان يكون الكتب البسطة الكتب المشتملة بالبسطة  
 لما قيل انها بسطة **قوله** ولما يكون الترميم من مطالعة عاجز وعليل لما كانت طبعه اكثر  
 الملكة والساعة الكتب البسطة لان اكثر نسخها في باب الحيض تحريف لعدم استعمال قلمه في كتابتها

من اقول الفقهاء **قوله** بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا فكانه شيئا غير مذكور عن اصله  
 ولا يعرف اسمه ووجه لاهم الالتفات الى هذا **قوله** ولا يفرقون بين الحيض والنقاس والاحتضاة  
 يجهل الفرق والتفرقة اي لا يفرق اهل هذا الزمان بين الحيض والنقاس والاحتضاة فربما  
 معتد به بان يعلم اولها وآخرها ودخولها وخروجها والحيض والحكم فلا يرد ان كثيرا  
 من الناس يفرق بينها ويجهل ان يكون تمييزا ما بعده **قوله** ولا يميزون بين العقيقة من النقاء  
 والاطهار والفاضة المحذرة فلهذا من التعميم كافي التحاح وشرعا من البطلان وهي حالة  
 او مكنته بامتناعه من موهنا سمية والتعبير عن الدم والكلية بالحقه تجاز فكل من وضع  
 العقة من ذوى الارواح يصدر عنه الافعال والآثار سليمة عن الرضخ والتعق يصدر عنها احكام  
 بلا اشتباه فحكم الدم الصحيح جوار الصلوة وحكم الطهر الصحيح جوارها وعليه القياس ففس  
 واعلم ان الدم على ضربين الدم الصحيح كافي للحيض والنقاس والدم الفاسد كافي للاحتضاة لعل  
 الظاهر التوبة فاقول **قوله** ترى امثلهما يكتفي من الرقية بمعنى العلم يتعدى الى مفعولين الاول والآخر  
 والثاني يكتفي ويجهل ان يكون من الرقية بالمعنى اعني الابصار ويتعدى الى المفعول واحد وهو الرقية  
 ويكتفي حاله ويكن ان يكون من الرقية بمعنى الوجدان لان رقية الشيء يستلزم وجوده  
 كما قيل يتعدى ايضا الى مفعول واحد والاسهل واحد الاماثل يقال هو كذا اماثل القوم اي خبارهم  
 وقيل من مثل الرجل بالقيم اذا صار فاضلا هذا استئناف وجواب عن سؤال القوم لشارع الكلام  
 السابق كانه قيل ما بالهم انهم لم يفرقوا بينه فاجابا ما ترى **قوله** في الجوارح **قوله** بالمتولاه  
 المشهورة بالمتولاه الأربع وغيرها من المتولاه كملت في الاجم لا يكتفي بل جعل المتولاه المشهورة  
 كالقدوري **قوله** واكثر من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه من المتولاه  
 كاتر **قوله** واكتب البسطة لا يملكها الا قليل كالتارخانية ومحيط الخراسي والخلاصة  
 وشرح الهداية والتمهيد كذا نقل عنه وبالسبب والاختصار والنهاية والكفاية  
 وغاية اليك والراجح الراجح ويجهل ولو بعيد ان يكون الكتب البسطة الكتب المشتملة بالبسطة  
 لما قيل انها بسطة **قوله** ولما يكون الترميم من مطالعة عاجز وعليل لما كانت طبعه اكثر  
 الملكة والساعة الكتب البسطة لان اكثر نسخها في باب الحيض تحريف لعدم استعمال قلمه في كتابتها



**ولا** انما حاضنه توفد الى عارفه واحدة  
ومعها نساء من اهل بيوتهم والخاصة  
توفد الا عارفين بها وخارج الولد  
وخروج الموم والمعدودات في كل سنة  
**الحمد لله**

لا سيما ما بحث المفسر ومائلها ولهذا لم يكتف به الكلمة واعتنى به المفسر كيف والام العالم الربا محمد بن  
يقع في كتاب مستقر وعلم مسائل الخيض من القصد الأقصى والطلب الأسنى لما يترتب عليها من الأحكام  
ملا يضبط ولا يحصى كالصلوة وما يتوقف عليه كالطهارة وقراءة القرآن والصوم والأعتكاف  
والزواج والبلوغ والوطى والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك من الأحكام وكان من أعظم  
الواجب لأن عظم مرتبة العلم بالشيء ومجده بحسب مرتبة ضرر الجهل به وضرر الجهل بهما  
لخيض لثبته من ضرر الجهل بما عداها وذلك لأن المرأة إذا لم تعلم زمان ترك الصلوة و  
الصوم في وقت الوجوب أو ثاقى بها في وقت عدم الوجوب وكلاهما محرمان وضرر عظيم  
وذلك ضرر الجهل بالخيض فسمان مختص بالخيض ومنعه للغير بخلاف الجهل بما سواه أما  
به فهو ما ذكره أنفا وأما التقوى فهو الغشيان في حالة الخيض وذكره حرام بالنقص والافتاد  
بجدة كفر فأعلا كلام من أن امرأته لا يضر فقد كفر بما أنزل الله على محمد يعني مستحلا بذلك  
كما في السراج الرجحان وسبب في التفصيل في الفصولات من إنشاء الله تعالى فيجب الاهتمام  
به والأعتناء بمعرفتها وأن كان الكلام في حجة طوبى الزنى وكثير الأطراف فإن الطالب  
لحق يقين في مثل هذا البحث وإذا كان ذو البطالة متفرقا لم يجد لهم دعوى إلا فأقول  
واختلاف الفرق بين الخلاف والأختلاف أن الاختلاف فيما يكون الطريق مختلفا  
للقصد واحد كما في براهين اثبات الواجب عز اسمه والخلاف فيما يكون كلاهما مختلفا كما  
في اثبات صفاته العلى والخلاف في المخالفة كما في المحتاج والمخالفة يستلزم الأختلاف قول  
في اختيار الشايخ ونحوه أيضا مخالفا يعني أن ما اختاره بعض الشايخ من مسائل الخيض  
يخالف لما اختاره بعض آخر كما في مسائل المسالك وفيه رمز لا كثره لكن قول فإردت أن أفتي  
الفتا فصح لي إذا عرفت أحوال الدماء الثلث مما كونا به مجبورة وغير مذكرة ومباعدة بعضا  
عن بعضها فأردت أقول الفتا الأولى ففتنت رسالة أو كتبت لانا الأرادة لا توجيه الفعل  
ولا استنزاه والهمام مصوغ له قول رسالة حاوية للحاوى المحيط والجامع لرسالة الجلة خلا  
على قليل من المسالك التي تكون من نوع واحد والمجته في الحقيقة التي يكون فيها الحكم ذكر  
قد سرت في بعض كتبه قول اللائمة الضمير راجع إلى باب الخيض كون هذه الرسالة حلوية  
وغيره من المسالك التي تكون من نوع واحد والمجته في الحقيقة التي يكون فيها الحكم ذكر



وجامعة لما لا اللازمة غير مستأمل **قوله** خاوية عن ذكر خلاف ومباحث  
غير تامة الخاوية الخالي وقيل الساقط يعني ليس في هذه الرأى القيل والقال ولا لمباحث  
غير تامة مجالا وما قيل من أنه لعل الخلاف ههنا يعني الاختلاف فناسى عن شك  
وبشره لأم روية ودقة ويجعل ان يكون الباحث عبارة عن المسأله او عن الدلائل  
او كليهما معا والصفة على الأول منخفضة والثاني موضحه **قوله** متفصرة على الاقوى والاصح  
لوقد اوضح واخر الاقوى لكان اولى وقصر كشي على كذا لم يجاوز به الى غيره والافصح  
على كشي الاكتفاء به كافي **قوله** المحتاج الى الرسالة مكتفية بالاصح والاقوى والمختار للفتوى  
ولم يجاوز عنها **قوله** والمختار للفتوى الى الافتاء وهي لغة حكم قوي وبينا اشكال وقيل  
من الفتوى وهو التباين بين الفتوى على الحكم فتوى ليقوى التايل به في جواب الحادثة وفي الصحاح  
واستغنى في مسد فافاء والتم الفتا والفتوى وقيل الفتوى القوة والاحكام وقيل  
الفتوى واحد الفتاوى مثل الدعوى والدعاوى وانما سمي المسئلة لانها اجواب حادثة في  
او احداث حكم او فتوى كذا في كشف الحقائق شرح كثر الدقائق وللراي ما في الفتوى الفقيه  
تأمل **قوله** متبلة الضغط والظلم التسهيل التيسير هذا منوع كيف وعلماء الأعصار طبعوا  
بعض المواضع ولم يفرعوا شيئا منها والصيغة تحمل الفاعل والمفعول تدبر **قوله** وجاز ان  
يكون الى ذكر في المعنى في يوم الجرد لانا ذكر لنا هاتين والثناء في عالم الدنيا **قوله**  
فما ابتها الناظر الى الرسالة الفاضحة ايضا **قوله** بالله العظيم الباء للتسمي وجوب القسم  
خزوف دل عليه ما بعده تقديره لا ظنك في حق هذه الرسالة ان تقع في الخطأ العظيم  
هو الذي يصغر عند ذكره وصف كل شيء فهو سبحانه الأعظم من عرف ان تقا هذا العظيم  
صغر في عينه كل شيء الا ما له نسبة الى تعظيمه تعالى وقيل هو الذي انتفت عنه صفات التقصير ووجه  
منه سببه وقبل انتفت عنه تلك الصفات وحصل له جميع اكمال فيرجع الى الشفا السلبية  
والثبوتية معا كما في شرح المواضع **قوله** لا ينجو في الخطئة فيه اشارة الى ان الخطئة  
جائزة بعد التامل والتمعن والتفكير والدقة اظهرها القول والذاتي العجلة **قوله** تجرد  
رويتك فيما يخالفه لظاهر بعض الكتب المشهورة فمضى التيسير في فيما راجع الى الرسالة

فمضى جواب الزهري فان تجوز في الخطئة فلعلك تنفع في الخطاء فان لم تجز فلا تنفع  
**قوله** ان خطي ابن اخت خالتك يعني لا تنفع من علي خطي في اول الوهلة بدو النظر و  
البتع ولا تنفع في الخطا ويكون مستحقا لأن يقل في حقك السهو والخطا في مكانك  
مقاتلتك لابن اخت خالتك اذ الاحتمال القوي ان يوجد في كل ما يحمل صحيح فاني قد  
صرفت آه وبركائة عن شهادة الرجل على نفسه وعليه لأن ابن اخت خاله الخاطب نفسه  
لا غير اثر هذا التقويل ولم يعرج الناظر مبالغة واستبراجا بالتصريح هذا اذا كان  
بالدار الخاطب يكون متعديا وابن اخت خالتك حمله واذا كان بالبار يكون المتعد  
لازما ويكون الابن فاعلا كذا نقل عنه فعلى الاول يكون من التفعيل والتأني الأفعال  
والفضل للمقدم ولهذا قرئت **قوله** من الذين هلكوا في الهالك بالباء الخاطب على  
التقديريين اتبعين للهالك جمع للهلكة وهي الغارة التي وقع فيها الهلاك والدار  
الهلاك الروحاني لا الجسدي فان الجسد بالشيء الذي خلق النفس الناطقة على استعداد  
ادراكها سعة وهلاك روحاني وهو الجهل البسيط الذي يقابل العلم المطلقة تقابل العلم  
والمملكة والجهل المركب الذي هو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع فسمي مطلق  
العلم عند الحكماء وقسم العلم اليقيني وهو الراجح اعني الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما  
هو المقرر عندهم هذا القول هذا الكلام من لا يعمل الى هنا من التبع النصيح حق لا مجرد اوتاه  
قوله الاتي اعني فاني قد صرفت شطرا من عري لا يستلزم عدم الخطاء ولا حقيقة كذا  
اذ الانسان يساوق النسيان وما ابرئ نفسي فان النفس المأنة بالسوء والابتناء  
في الزمان الطويل لا يستلزم اصابته بالحق كيف واللام الأعظم البرهانية رجوع آخر اعني  
بعضه قوله مع انه استقر عليه في مدة مدبرة والحكماء لم يصيبوا الحق في دعوى  
قدم العالم مع أنهم صرفوا جميع اعمارهم اليها بالنظر والرافضة على الكل وجب ائمة  
فضلا عن الشطر والنصف وانما الأصابة بالحق بتوفيقه تعالى **قوله** فاني علة  
عدم الخطاء في هذه الرسالة بقدر الامكان كذا نقل عنه **قوله** قد صرفت شطرا  
من عري في هذا الباب اي بعضا منه في باب الحيض اذ الموقر الشطر البعض النصف

فصلی



المختصين لعلهم يعتبرون البعض بالشرط استقراء القليل بجازا كما قال عمر بن قائل قول جوهك  
 شرط السجود الحرام وعبر النبي عليه السلام عن الشرط في قوله الشريف وكلامه الشريف لا يفرق بين شرط  
 عرفاني وبعضه وقوله عليه السلام تفعدا هذين شرطها لا تصوم ولا تصلي ولا راد به زمان الحيف  
 وبعضه لما في التزم ان الراد بالشرط حقيقه بمعنى النصف المعين وهو موجود في فان المرأة  
 اذا بلغت خمس عشرة سنة ثم حاضت في كل شهر عشرة ايام ثم ماتت بعد ستين سنة  
 كانت تارة للقلوة والصوم في نصف عمرها كعمر يوم العيس مدة الحياة والعيش ومنه  
 قولهم اطال الله عمرك ويكنى ان يكون المراد من البعض العمرة معتد بها بعد بعثته  
 ذكره قدس سره في حاشية شرح مختصر الاصول فاما قوله حتى ميوت بفضل الله بين الفشر  
 واللبا الفشر الحيا بالكره والصبر كل شئ ليه التبا للحاصل في الحاج **قوله** والسمان  
 والمزول والتجيج والعلول والجند والردى والمطعيف والقوى التي بالفتح فتد  
 المزول كما ان السمع بالكره ضد الال التميم كلفه البعض بل التسم ضد التسم والكلام  
 لا يخلو عن الجاز **قوله** ورخت باسبأ التجميع المبررة ما هو المرجح من الاقول والاختيار  
 من الامة ولغة من ليست بيانية فيه انه يفرق منه ان الحسن من ارباب الترجيح كاي الحسن  
 القوي وصاحبه الهداية وليس كذلك الا ان يقال الراد ان قادر على التميز بين الرجح  
 الرجح عندهم والقوى والضعيف وظاهر الرواية والرواية النادرة كصاحب الكفر وانه  
 اجهد غاية الاجتهاد فوصل مرتبة الترجيح كصاحب الهداية ويجوز ان يكون من اصحاب  
 الترجيح باب البصر لما مر من انه صرف شرط من عمره **قوله** فارجع البصر كرجع  
 تأمل ما كتبنا من ان العلم ان الرجوع يقتضي ساقية البصر وتكرره والمراد منه البصر بقرينة  
 العطف يعني فانظر هذه الرسالة بالنظر الذي مرة بعد مرة صحيفة فاذا لا  
 تجرد من الاخطاء والخلل بل ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حير كما اذا نظرت  
 الى السماء لا تجد فيها من الخلل وينقلب اليك البصر خاسئا وهو حير فغيره تشبه  
 وروى في التاثر لرسالة واستقامتها كما كانت **قوله** واعرضه على الفروع والاصول  
 وقواعد المنقول والمقول اي طبق هذه الرسالة عما كتبنا للفروع والاصول و

قول من يجهل ويؤمن بالشرط استقراء القليل بجازا كما قال عمر بن قائل قول جوهك  
 من التاثر لرسالة واستقامتها كما كانت

القوي ضد القوي والعلول والجند والردى والمطعيف والقوى التي بالفتح فتد  
 المزول كما ان السمع بالكره ضد الال التميم كلفه البعض بل التسم ضد التسم والكلام

وقواعد مما يحتمل ان يكون عطف تفسير للاصول هذا حق كمن العرض يحتاج الى العيس و  
 العرض والراد من الاصول الاصول الفقه لا اصول الدين وهو علم بالقواعد التي يتوصل بها الى  
 والراد من الاصول في قولهم هكذا في رواية الاصول الجامع الصغير والكبير والسوطة والزياد  
 ذكره قدس سره في بعض المواضع وزاد بعضهم السير فيكون ظاهر الرواية **قوله** اعلتك  
 تطلع على حقيقة او شرت ما كجاء وقوله الظاهر ان هذا كسر النفس لا الشك والتردد  
 وتظهر وجه صحته او تظهر عندك دلائل الصحة والقبول **قوله** او ترجع الى التصويب من  
 غلبة الظاهر الفاء بدل الواو او ثم والحاصل انه ينبغي ان يحتج من الدخول في الكلام قبل  
 فهم الكرم للتلازم الضلال والاحكام ذكره الامام الرضي في امتهات الادب **قوله** وتقول  
 المحدثه الذي هذا هذا اي لما جزاؤه هذا كما في الاثر وما كان المحدث ك  
 لا احد ان الله في الانوار لولا هداية الله وتوفيقه تعالى واللام لتوكيد التوفيق  
 جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله انتهى اي ما كان المحدث قال السدي ان اهل الجنة  
 اذا سبقوا اليها وجدوا عنديا بها شجرة في اصلها قلع عينا فسر بها من احدى رما  
 فتخرج ما في صدورهم من غل فهو الشرب الطهور واغتسلوا من الاخرى فحوت عليهم  
 بنصرة نعيم فلن تشعوا ولن تشجوا بعد ما ابدوا وقالوا المحدثه الذي هذا  
 لهذا اي لطريق الجنة **قوله** فتقول وبالله التوفيق وما كوفي موفقا لا بمجونه تقاوون  
 لا باعانة سائر العلماء التوفيق غير التوفيق والكرهية في القدرة على الطاعة وقال الامام الحسن  
 هو خلق الطاعة من الظاهر من الامام فان القدرة على الطاعة ثابتة في كل مكلف لزم الا  
 ان يقال المراد من القدرة القدرة للثورة القريبة في الطاعة التي هي مع الفعل وهو عند  
 بعض المتأخرين جعل الاستساقفة **قوله** ومنه كل تحقيق وتدقيق وفيه اشارة الى ذهب  
 اهل الحق وهو اهل السنة والجماعة وهو ان افعال العباد مخلوقة له تعالى لا لهم كما زعم  
 المعتزلة يقال هذا الكلام محقق في رضى والذوق ضد الضيق من ذوق فلان الاشياء اعلم  
 على الوجه اليقين واطلع فيه على شرفه وبيانه ما قبل من ان التحقيق اثبات السائر بل لا يلها

وقواعد مما يحتمل ان يكون عطف تفسير للاصول هذا حق كمن العرض يحتاج الى العيس و

القوي ضد القوي والعلول والجند والردى والمطعيف والقوى التي بالفتح فتد



قوله صاحب الزناد اكنى شلا فبر اعمه  
الطلاق بابن وقبر مصر الى بيتك فزاد في  
الزناد بانفسر

وذكر في القاموس انه من اهل البيت  
من ذوات افواه وازدادت روعة الطلاق فاحذروا  
عذرنا والافلاكل وانما قوديبه في رواية مسند  
الشيخين انهم جفوا ولا يحدون به

۱۲















بوزنه فيجوز ان يكون عدم عرق ولحمه عليهم ما قدره الله اذا عرفت هذا فاعلم ان ما قاله الفقهاء  
 العظام والعظام الاعلام من انه تصدق الزكاة باجزاء من اللحم والعظم عند بلوغه نصف وجوزها  
 اياه في تسعة وثلاثين يوما مخالفا لما اختاره يونس بن مرقا من قول الجوز ان اقله عنده  
 لقول من ثلثة ايام كما ترى فيمكن ان تصدق الزكاة عنده بوزنه في اقل من تسعة وثلاثين يوما فلا بد  
 ان يثبت التسعة فيقال ان الزكاة التي تصدق الزكاة فيه غير حبيثة بوزنه ستون يوما وعند محمد  
 يوم تسعة وثلاثين يوما وعند يونس بن مرقا ثمانية وثلاثين يوما وتسعة ساعات على قول واحد  
 وعشرون على قول اخر فاعلم ان ما ذكرناه من ان يات بخلافه احوط سبقتنا من العلماء الكرام  
 والنفقاة العظام والحمد لله الملك العلام **قوله** اثنان وسبعين ساعة حتى لو زلت مثلا  
 عند طلوع الشمس من الاخر ساعة ثم انقطع في جوف يوم الاربعاء ثم ثبات قبل طلوعها ثم انقطع عند  
 الطلوع لو استمر من الطلوع الاول الى الثاني يكون جوازا في سائر ايام من طلوع الشمس الا ان الطلوع  
 في يوم الاربعاء يعني ان لا يشرط ان يكون في الايام الثلاثة والعشرة فانه اذا زارته  
 في كل يوم ساعة فالجميع حينئذ في سائر ايام هذا الشهر من راحة اللحم في كل يوم ولو  
 ساعة وليس يلزم كونه في الطلوع لانه لا يشرط فيه **قوله** ولو انقطع قبل طلوع الكتاب زمان يسير  
 ولم يتصل به اللحم ثم لم تزد الى تمام **قوله** عشر يوما لم يكون جوازا يعني ان يعتبر ان يكون اللحم  
 محيطا بطرفي السنة لا ان يكون مستورا بالجميع والساعة والام يكون الطلوع ليلتين في الشهر  
 جوازا مثلا كما في انما ان نصيب اللحم كنصاب الزكاة فلا يشرط فيه كذا يشرط في ما قيل  
 هذا الحديث ضعيف لان اللحم منقطع في ثمانية نصيب الجوز بالكلية وفي الغيب على سبيل ذلك  
 انما ياتي جزء من نصيب الزكاة في ثمانية احوال كذا في بعض شروح **الكنز** **قوله** واكثر عشرة  
 كذلك عشرة ايام وليا لهما باعتبار الساعات والاربعين يعني ان اكثر الجوز عشرة ايام وليا لهما باعتبار  
 الساعات يعني ثنتين واربعين ساعة والنقاس ايضا يقرب بانما يكون اكثر من تسعة  
 وستين ساعة هذا عندنا واما عند مالك فلا حد اكثره كافي للسكنى وفي الحقايق ان عند  
 مالك ذلك في خمسة عشر يوما وهو رواية عن عبيد بن يونس وعند احمد سبعة عشر يوما كذا في الحقايق  
 وذكر في البحر الرائق ترجيح الثاني ان اقل الجوز عند مالك في واحد يوم وليلة وكثيره خمسة

انما يكون من اللحم ما قدره الله اذا عرفت هذا فاعلم ان ما قاله الفقهاء  
 العظام والعظام الاعلام من انه تصدق الزكاة باجزاء من اللحم والعظم عند بلوغه نصف وجوزها  
 اياه في تسعة وثلاثين يوما مخالفا لما اختاره يونس بن مرقا من قول الجوز ان اقله عنده  
 لقول من ثلثة ايام كما ترى فيمكن ان تصدق الزكاة عنده بوزنه في اقل من تسعة وثلاثين يوما فلا بد  
 ان يثبت التسعة فيقال ان الزكاة التي تصدق الزكاة فيه غير حبيثة بوزنه ستون يوما وعند محمد  
 يوم تسعة وثلاثين يوما وعند يونس بن مرقا ثمانية وثلاثين يوما وتسعة ساعات على قول واحد  
 وعشرون على قول اخر فاعلم ان ما ذكرناه من ان يات بخلافه احوط سبقتنا من العلماء الكرام  
 والنفقاة العظام والحمد لله الملك العلام **قوله** اثنان وسبعين ساعة حتى لو زلت مثلا  
 عند طلوع الشمس من الاخر ساعة ثم انقطع في جوف يوم الاربعاء ثم ثبات قبل طلوعها ثم انقطع عند  
 الطلوع لو استمر من الطلوع الاول الى الثاني يكون جوازا في سائر ايام من طلوع الشمس الا ان الطلوع  
 في يوم الاربعاء يعني ان لا يشرط ان يكون في الايام الثلاثة والعشرة فانه اذا زارته  
 في كل يوم ساعة فالجميع حينئذ في سائر ايام هذا الشهر من راحة اللحم في كل يوم ولو  
 ساعة وليس يلزم كونه في الطلوع لانه لا يشرط فيه **قوله** ولو انقطع قبل طلوع الكتاب زمان يسير  
 ولم يتصل به اللحم ثم لم تزد الى تمام **قوله** عشر يوما لم يكون جوازا يعني ان يعتبر ان يكون اللحم  
 محيطا بطرفي السنة لا ان يكون مستورا بالجميع والساعة والام يكون الطلوع ليلتين في الشهر  
 جوازا مثلا كما في انما ان نصيب اللحم كنصاب الزكاة فلا يشرط فيه كذا يشرط في ما قيل  
 هذا الحديث ضعيف لان اللحم منقطع في ثمانية نصيب الجوز بالكلية وفي الغيب على سبيل ذلك  
 انما ياتي جزء من نصيب الزكاة في ثمانية احوال كذا في بعض شروح **الكنز** **قوله** واكثر عشرة  
 كذلك عشرة ايام وليا لهما باعتبار الساعات والاربعين يعني ان اكثر الجوز عشرة ايام وليا لهما باعتبار  
 الساعات يعني ثنتين واربعين ساعة والنقاس ايضا يقرب بانما يكون اكثر من تسعة  
 وستين ساعة هذا عندنا واما عند مالك فلا حد اكثره كافي للسكنى وفي الحقايق ان عند  
 مالك ذلك في خمسة عشر يوما وهو رواية عن عبيد بن يونس وعند احمد سبعة عشر يوما كذا في الحقايق  
 وذكر في البحر الرائق ترجيح الثاني ان اقل الجوز عند مالك في واحد يوم وليلة وكثيره خمسة

عشر يوما

عشر يوما انتهى **النفقاس** ان كتب ظاهرة تامل في قوله **واعلم** ان اعتبار الساعات لا يلزم على الفقهاء  
 حين الاستفتاء مثلا اذا اجرت الزكاة ازاله الدم عشرة ايام لا ينبغي للفقهاء الاستفتاء في الساعات  
 لانهما يعتبران الامر لا ينبغي له يسأل انك طهرت اليوم العاشر واليوم الحادي عشر فان كان  
 اليوم العاشر يعتبر تسعة واثني عشر اليوم الحادي عشر يعتبر عشرة واعلم بان تمام العشرة في اليوم  
 الحادي عشر قبل الساعات التي وقت لهم في اليوم الاول بلا فصل وكذلك في الايام مثلا  
 اذا قالت انها طهرت عشرين يسألها انك رايت يوم العشرين او يوم الحادي والعشرين  
 فلو قالت يوم العشرين يعتبر تسعة عشر وان قالت يوم الحادي والعشرين يعتبر عشرين  
 هكذا في جميع الصور وعلم الفقهاء كافي ان الذي هو الاستفتاء من الحيط الا في دم ثلثة  
 ايام وفي طهر خمسة عشر فان لم يستقم في ايام الساعات غفلة **النفقاس** **قوله** **اولا**  
**النفقاس** **قوله** **اولا** ان نصيب اقل بله نصيب اكثر فقط وسأني عن قريب انشاء الله  
 كالانصاب للفرس وهو لا ينجح كافي للفرات **قوله** ان الزكاة تجزئ ولو واحد او من الاذن  
 تقدم الولد دليل على ان الدم من الرحم فلا حاجة الى اعادة زائدة عليه ولا امتداد  
 بخلافه في الاصل لا يتقدم دليل على انه من الرحم فاجتبه اليه ودم الرحم يتاد عادة فجعل  
 الامتداد دليل عليه **قوله** **قالات** فتوى واحد واكثر لهما العمل **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول  
 لاقله لا يتقدم ساعة ولا ينصرف بل قد يكون بخروجها ولما اطلاق جماعة من  
 اصحابنا ان اقل ساعة ليس معناها **الساعة** التي هي جزء من اثنى عشر جزء من الزمان  
 بل الزمان كما ذكره الجمهور وهو الصحيح **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول  
 وقوله لا يكون لاقله حد لان النفقاس قد علم ذلك لا يتنجح في الرحم بخروج الولد فلا  
 حاجة الى الامتداد ذلك او اربعا كافي في معنى قيام الحول **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول  
 خروج اكثر الولد **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول **قوله** **الثاني** في معنى قيام الحول  
 والمصنف والوطى واما اذا اجتبه اليه فانقضت العدة فلا حد مقدر مثلا اذا قال المرأة  
 ان ولدت فانت طالق فقالت بعد الولادة نفقت عرقى فنفقت حبيثة يعتبر اقل خمسة  
 وعشرين يوما مع ثلث حيض ولو لم ينفذها دون ذلك لا تنقض العادة للنفقة التي

قوله



عبد الوادع وشيخه  
عبد الوادع وشيخه  
عبد الوادع وشيخه

في اقل من خمسة عشر من عند عود الدم في الاربعين فان من اصل ان الطهر المختل بين الاربعين  
لا ينصل طال او قصرا سبقت حتى لو كانت ساعة وما كان الاربعون كله نفاسا خلافا  
لما كان في التبع وعند يوسف اقله احد عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس  
في هذه اكثر من الحيض فزاد عليه يوما وعند محمد اقله ساعة لان اقل النفاس اقل  
وفعل هذا التصديق في اقل من خمسة وثمانين يوما عند يحيى في رواية محمد عنه وفي رواية  
الحسن لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو يوسف تصدق في خمسة وستين يوما  
وقال محمد في اربعة وعشرين يوما وساعة ووجه التفرع يخرج على رواية محمد ان يات  
وعشرون نفاس في خمسة عشر يوما فيكون يومان ثم ثلثه في كل صفة في تمام فذلك  
في خمسة عشر يوما وطهران ثلثون يوما فالجميع خمسة وثمانون وعلى رواية الحسن كل واحدة من ثلث  
حيض عشرة ايام وطهران ثلثون يوما بين فذلك مائة يوم وانما اخذها بالكثر لحيض لان قد  
اخذها باقل الطهر وفي رواية محمد اخذها في الحيض خمسة ايام لان الوسط وخير الامور وسطا  
يخرج قول يوسف ان النفاس منده احد عشر ثم يصوره خمسة عشر طهر فذلك ستة و  
عشرون ثم ذلك في خمسة ايام وطهران ثلثون فذلك خمسة وستون ويخرج قول محمد  
ان النفاس منده ساعة ثم خمسة عشر طهر اتم ثلثه في خمسة ايام ثم طهران ثلثين يوما فذلك  
كله اربعة وخمسون يوما وساعة من الجوهرة النيرة وغيرها قوله حتى اذا ولدت فانقطع  
الدم ففتل ونصلي الطهر باخر هذا الفصل اذ هو من القاسم قوله واكثر ما روي  
يوما هذا من الحيض واحد بار على ان اكثر النفاس من غير الحيض اربعة اشكال اكثر من الحيض واكثر  
عشرة عند كافر وعند ابي في ثمانين يوما بناء على ان النفاس منده اربعة اشكال  
اكثر من الحيض واكثر عند خمسة عشر يوما كاسبق وعند مالك سبعون يوما كما في الحقايق قوله  
والجهر يد في التارخانية وقال مالك فسمي يوما وذكر في شرح الجمع انه قال مالك  
في تامل النساء من قدر النفاس لا يعرف من جهتين ويلي ان في قول الاوزاعي  
عندنا امرأة ترى النفاس شهرين ما هو المستدل الزوي في شرح المذهب ولنا  
حديث اتم سلمة انها سالت النبي عليه السلام حكاه محمد بن ابراهيم اذا ولدت قال عليه السلام

في اقل من خمسة عشر من عند عود الدم في الاربعين فان من اصل ان الطهر المختل بين الاربعين  
لا ينصل طال او قصرا سبقت حتى لو كانت ساعة وما كان الاربعون كله نفاسا خلافا  
لما كان في التبع وعند يوسف اقله احد عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس  
في هذه اكثر من الحيض فزاد عليه يوما وعند محمد اقله ساعة لان اقل النفاس اقل  
وفعل هذا التصديق في اقل من خمسة وثمانين يوما عند يحيى في رواية محمد عنه وفي رواية  
الحسن لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو يوسف تصدق في خمسة وستين يوما  
وقال محمد في اربعة وعشرين يوما وساعة ووجه التفرع يخرج على رواية محمد ان يات  
وعشرون نفاس في خمسة عشر يوما فيكون يومان ثم ثلثه في كل صفة في تمام فذلك  
في خمسة عشر يوما وطهران ثلثون يوما فالجميع خمسة وثمانون وعلى رواية الحسن كل واحدة من ثلث  
حيض عشرة ايام وطهران ثلثون يوما بين فذلك مائة يوم وانما اخذها بالكثر لحيض لان قد  
اخذها باقل الطهر وفي رواية محمد اخذها في الحيض خمسة ايام لان الوسط وخير الامور وسطا  
يخرج قول يوسف ان النفاس منده احد عشر ثم يصوره خمسة عشر طهر فذلك ستة و  
عشرون ثم ذلك في خمسة ايام وطهران ثلثون فذلك خمسة وستون ويخرج قول محمد  
ان النفاس منده ساعة ثم خمسة عشر طهر اتم ثلثه في خمسة ايام ثم طهران ثلثين يوما فذلك  
كله اربعة وخمسون يوما وساعة من الجوهرة النيرة وغيرها قوله حتى اذا ولدت فانقطع  
الدم ففتل ونصلي الطهر باخر هذا الفصل اذ هو من القاسم قوله واكثر ما روي  
يوما هذا من الحيض واحد بار على ان اكثر النفاس من غير الحيض اربعة اشكال اكثر من الحيض واكثر  
عشرة عند كافر وعند ابي في ثمانين يوما بناء على ان النفاس منده اربعة اشكال  
اكثر من الحيض واكثر عند خمسة عشر يوما كاسبق وعند مالك سبعون يوما كما في الحقايق قوله  
والجهر يد في التارخانية وقال مالك فسمي يوما وذكر في شرح الجمع انه قال مالك  
في تامل النساء من قدر النفاس لا يعرف من جهتين ويلي ان في قول الاوزاعي  
عندنا امرأة ترى النفاس شهرين ما هو المستدل الزوي في شرح المذهب ولنا  
حديث اتم سلمة انها سالت النبي عليه السلام حكاه محمد بن ابراهيم اذا ولدت قال عليه السلام

اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وقالت ايضا كانت النساء تجلس على عهد رسول  
الله عليه السلام اربعين يوما رواه احمد وابوداود والترمذي وقال الترمذي  
احسن اهل العلم من احباب النبي عليه السلام ومن بعدهم على ان النفاس تدع الطهر او  
يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وقال الطحاوي لم يقل بالستين احد من الصحابة وقول  
الاوزاعي ليس بديل عند الامام قوله والحيض ان لا يتواليان نقل عنه قوله انما  
وكذا في الاخيرين انتهى قوله وكذا النفاس والحيض لا يكونان طهرين ما بين  
كاملين من الحيض والنفاس والحيض والنفاس كذا نقل عنه قوله عليه السلام اقل  
ما بين الحيضين خمسة عشر يوما وان كان هكذا ذكر في الغاية قوله واقل الطهر في حق  
النفاس ستة اشهر وفي غيرها خمسة عشر يوما وان كان اقل من ذلك فالتاسعة  
كنا نقل عنه هذا عندنا وعند مالك الطهر ما وجد قلا او اكثر لقوله تعالى ولا تقربوهن  
حتى يطهرن كما في الحاشي وقال احمد اقل الطهر ثلثة عشر يوما ذكره صاحب الحقايق نقلا  
عن قتاديه ولنا قول عليه السلام اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة واقل ما بين الحيضين  
خمس عشر يوما كذا في الغاية وقد اجتمعت الصحابة عليه ولا مدة الزوم فصار كذا التام  
ذكره الترمذي قوله قال مالك لا يكتفى به في الاتصال باقل الطهر حيضان بل يبلغ كائنا  
ثلثة او اكثر وكذا الحكم في اكثر الطرق الاولى كذا نقل عنه قوله ولم يبلغ ما بين ولا اي  
وان لم يبلغ نصا با او منع مانع من الحيض مثل كونها حاملا وكونه زائدا على عادتها  
بجاوزة للفترة كذا نقل عنه قوله فاستحاضت او نفاس من ثوب امرأة رأت دما حال  
حامل خمسة ايام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت وولدت دما فالدن كذا  
نفاس والدن الاول استحاضة مع انها مكنتان بالطهر كذا نقل عنه فكله او منع  
الحق قوله الطهر الناقص كالمستوفى لا يفصل بين الدمين مطلقا هذا عندنا وعند  
محمد الطهر اذا غلب بين الدمين في الحيض اقل من ثلثة لم يفصل بحال وان كان  
ثلثة ايام فان كان اقل من الدمين او شلها لم يفصل ايضا فان زاد الطهر على ما  
والفقهاء على مذهب كذا في بعض شروح الكفر نقلا عن البسوط قوله وكذا الطهر الفا

عبد الوادع وشيخه







المراد من النجاسة

اول ما زلت لا ذمنا كذا نقول عنه وايراد هذا للثلاث عقيب قوله او دما فاسدا جاوز العشرة  
ووقعه يومه انه مثالا وليس كذلك **قوله** او دما فاسدا فيه ان هذا لا يجوز ايد لا  
اليه اذا ظهر الطهر المقدم ذكره من الحيض والنفاس بالافيه تفصيلا وفي التفسير  
تسريلا ضعيفا اذ فيه لغو وصعوبة فكيف التفسير **قوله** لا يخرج من رطابة **قوله** جاوز  
العشرة ووقع نصا به ايضا للحيض في بعض العادة وبعضها من الطهر **قوله** او وقع نصا  
الدم في بعض عادة الحيض ووقع بعض العادة من الحيض في الطهر **قوله** ويجعل ان يكون الو  
للحالات عند مخالفة العادة في الحيض عشرة من اول الشهر وطورها عشرة من  
ثلاث قبل الشهر خمسة دما وستة في الشهر الثاني موضع حبرا وهذه الستة حبرا  
انتقلت حردا لزمانا وللحمة التي قبل الشهر استخاضة تنقضي القعدة والقسم والنوافل  
انتهى **قوله** انما كانت الستة قطع حبرا لان الثصاب وقع في زمان العادة والنفاذ اذ وقع  
في زمانها يكون الواقع فيه حبرا قطع كاسيا في الشاء انه تعالى فليتا في هذا العام  
فانه من من ان لا اقام الله لم يستر لنا المقام من جوار للمصطفى في اذار السلام صلى  
الله تعالى عليه وسلم **قوله** اما الغضون الستة **الفصل الاول** في ابتداء ثبوت الدماء بالثبوت وانتهائه  
او انما ثبوت الحيض والنفاس ولا يستخاضة كما قرر مرارا ويجعل ان يرجع الى الدمار  
الثبت بالناسا وباقا **قوله** والكرسف جمع كرسف **قوله** اما الاولى في ابتداء ثبوت الدماء  
الثبت **قوله** فعند ظهور الدم ولو كما لا يكون الا كمالا فقط **قوله** بان خرج من الفرج **الفصل الثاني**  
وهو الوضع الذي لا يفسد النساء في الاستنجاء والفرج الخارج ما تنفسه فيه هذا  
عند الشيخين خلافا لما في كسح الوهاج وتعاوقت بثبوت الحيض فانه لا يثبت  
الا بالبروز وعن محمد اذا احتست بالبروز ثبت حكمه وقايدته فياذا اتوضأت ووضعت  
في وجهها الكرسف ثم ان احتست بالدم نزل من الرجس الكرسف قبل غروب الشمس  
ثم رقت الكرسف بعد الغروب فالصوم تام عندها خلافا لما في كسح فان عنده تنقضي الصوم  
كذا في الثانية ثم البروز كما يعلم بحاوزه موضع البكارة وهو خروج من الفرج الظاهر  
اعتبارا بغيره كغيره من اثاره لا واحدا في حرف الحرف في اللغة الطرف كالبول والغائط

قوله فليتا في هذا العام  
قوله اما الغضون الستة  
قوله اما الاولى في ابتداء ثبوت الدماء  
قوله فليتا في هذا العام  
قوله اما الغضون الستة  
قوله اما الاولى في ابتداء ثبوت الدماء

المرن

في يكون ظهور الدم وحداثة كظهور البول والغائط وحداثة اصل الغائط للكان للطنين  
من الارض والنفرة من كلف لا نول اذا اراد الا ان ينفق الحاجة الى الغائط فتقضي حاجة  
**قوله** من فني حاجة قدر الغائط يكتفي عن العذرة وقد غوطوا بالكمالي في الصحاح **قوله** فل  
ما ظهر من الاصيل الى خرج البول من الذكر حتى لا يتفقوا الوضوء بنزول البول الى قبضة الذكر  
ولم يظهر والبرز والفرج الى الفرج الكرخ من المرأة بان يساوي الحرف فغير لهما ظهر من  
الاحدهم من خرج البول من الذكر حتى لا يتفقوا الوضوء بنزول البول الى قبضة الذكر ولم يظهر والبرز  
والفرج الى الفرج الكرخ من المرأة كذا نقل عنه **قوله** يستغسل بالوضوء مطلقا ما كان او غيره  
قليل كان او كثير **قوله** او جاء احدكم من الغائط وهو اسم للوضوء للطنين من الارض كما مر  
ثم استعمل ما يخرج في فتا والفضاء وغيره قليلا كان او كثيرا او لغوا عليه السلام حين سئل  
عن الحديث فقال ما يخرج من السيلين وكلمة ما عامة فتساو الغناء وغيره مطلقا  
خلافا لما لا ينفق من العناد والحجة عليه ما تلوناه وما روينا كذا في الترتيب ثم **قوله** ان الله  
تماظهر ولا يكون طاهرا حتى لا ينقص بالرجح الخارج من اصيل الرجل وقيل المرأة لانه  
اختلاج وليس بريح وعن محمد ان خرج من قبلها قياسا على غيرها وعلى هذا  
الخلافا لدودة الخارجة من قبل اذكره بعض شراح الكثر ونقص عليه في الهداية فالحكم  
ليس على اطلاق **قوله** ويثبت به النفاس والحيض ان كان دما صحيحا من بنت تسع سنين  
او اكثر الظاهر ان الصغير الحرة وراجع الى ما ظهر وعلى هذا يكون للنفاس ان لا يظهر  
من الاصيل اما ان كان دما صحيحا يثبت به النفاس والحيض فسادا مظهره فيلزم  
ان يكون الدم الصادر من دبر بنت تسع او حضا وليس كذلك لانه انما يكون حضا اذا  
كان دما صادرا من فرج بنت تسع وبعد النفا والتا لا يخرج المقام عن الركابة و  
الظاهر ان يقال فعند ظهور الدم بان خرج من الفرج الداخل او حادى حرة كالبول  
والغائط ان كان دما صحيحا صادرا من بنت تسع او يثبت به النفاس والنفاس  
ان كان ذلك الدم بعد خروج اكثر الولد ويثبت به بلوغها قال في الحيط البرهاني  
واكثر من اثنى زمانا على هذا كذا نقل عنه فان ما تراه قبل ان تبلغ تسع سنين

في



من لم يمسح بغيره في الشرح **قوله** فان احتسب ابتداء نزول الماء وان احتسب نزول الدم وظهوره  
 في الخارج قبل نزول الماء في أول النزول لا بعده ولو مرة **قوله** وانما قال بغيره لجهل  
 ولم احتسب اليه ليدخل فيه حديث الرجال والنساء انتهى **قوله** وانما منع من أي من الظهور **قوله**  
 او الاحتساب فليس حكمه ان لا يعطى الدم حكم من تقطع الوضوء وكذا حياض وان حشت  
 المرأة فرجها ما لم يمسح فان كان كالمسح داخل الفرج فلا وضوء عليها ولا فلا خطأ لأب  
 يوسف فيما ان علمت ان لا لم تحسب لخروج كافي في **قوله** وانما منع بعد الظهور او لا  
 بعد ظهور الدم مرة فالحيف والتفاس باقيا دون الاستحاضة لا يمنعان بل بلغ  
 دون الاستحاضة في صحيح القولين وقيل كالحيف كافي السراج الوهاج امرأة وضعت  
 كرسيا نجسا لا يتبين منه شيء اذ لم يكن الكاش في الفرج الخارج زائدا على الدم جازت  
 الصلوة **والأفلا كما في الغنية** **قوله** وانما في غير السبيلين فلا حكم للظهور ولما اذا قيل  
 لا بد من الخروج والسيلان الى ما يجب تطهيره في الفصل في تقصير الوضوء او لا بد في تقصير  
 الوضوء من الخروج والسيلان الى ما يجب تطهيره في الفصل من الجنابة التي بالفصل عن الوضوء  
 لأن ما يجب تطهيره في الوضوء يجب تطهيره في الفصل فلا حاجة الى ذكره ملاحضه في الدرر  
 والفرق وغيره هذا احتراز عن داخل المنيين وقصبة الأنف وما فرق ما كان الأنف  
 وما لا نه حتى اذا سال الى المار ان يتقص الوضوء لآفة الاستحاضة في الفصل من الجنابة فرض  
 وايضا احتراز عن عزز شوك او ابرة فظهر الدم وصار أكبر من رأس الجرح بلا سبيلان  
 فانه غير نافذ للوضوء كذا في المحيط وبعض نسخ الجامع الصغير وفي جميع التوارك ولو  
 عزز في عضو شوك او ابرة او غيرها فخرج ذلك فظهر منه الدم ولم يسلم طاهرا  
 انتقص الوضوء كما في الخلاصة وأعم ان لفظ الفصل اذا اضيف الى الفصل كفصل  
 الميت وغسل الثوب يفتح واذا اضيف الى غيره كفصل الجمعة والعديد وغسل  
 الجنابة يفتح **قوله** فلو منع الجرح السائل من السيلان انتهى العذر كما لا يستحاضة ولا  
 خلاف فيه كذا نقل عنه وسنأتي حكم منع السيلان في آخر الرسالة انشاء الله  
**قوله** وفي النفاس لا بد من ذلك من الخروج اكثر الولد هذا صحيح الاقوال وفي

في فصل في النفاس اسم ما انقبض من الدم في الرحم  
 والنفاس هو ما يخرج من الرحم من غير دم  
 وانما هو ما يخرج من الرحم من غير دم  
 والنفاس هو ما يخرج من الرحم من غير دم

وفي الخلاصة ان يخرج الاقل لا يكون نفاسا وان لم يتصل صادف عاصية فيرق بفجر فجر آخر  
 او بغيرها حقة ويجلس هناك ولا تؤذي الولد كذا نقل عنه وايضا نقل عنه بلا خلاف  
 انتهى بلا خلاف في لزوم خروج اكثر الولد فيرد ما ذكر في النفاس ان التقاس ثبت  
 بخروج اقل الولد عن يمينه وعند نحو خروج اكثر انتهى وما في النفاس بخلاف ايضا  
 لما ذكر في الخبر يد كاستوى في تعريف التقاس وايضا نقل عنه وان لم يناسب المقام التباين  
 لانه اشغلت بالصلوة تخاف خروج الولد وتغيبه وهكذا جاز لا ان تؤخر الصلوة  
 حتى يتغير الولد كما لو راى انسانا يفرق وفي وسعه بخاؤه جاز لا التأخير في كساف  
 الآية الا كانت تغرب ربه او في الصلوة جاز لها القطع وكذا الكساف في الاثبات  
 وكذا اذا خاف الراي على غم الذنب او راى على حريم يبرسه قطعا انما رخصته  
 انتهى وذكر في الخلاصة نقل عن القنوي المصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجيبه ما لم يفرغ  
 من الصلوة الا ان يستغث بشيء وكذا في الاجنبى اذا خاف ان يسقط من السطح او  
 يفرق في النار او يحرقه النار يقطع الصلوة وان كان في الغرضية ولو سرق منه او من غيره  
 قدر درهم يقطع الغرض والفضل ولو جاز ذوق وقال المصلي اعرض على الاسلام يقطع وان  
 كان في الغرضية قالوا صحت في قتاله ولا استأجر حمارا او فقه وصلى الجرح قد ذهب  
 الحمار او استرب انسان فان رآه يذهب او يترهب ولم يقطع الصلوة منه لانه ترك الخط  
 مع القدرة عليه لأن خوف ذهاب اللابح يقطع الصلوة وان كان درهما انتهى اقوال  
 لكن الأفضل ان لا يقطع المصلي صلوة اذا كان القطع خوف ذهابه كما مر منه  
 درهم مائة وروى عن يمين الدار في بوانه نزل من قبة وشعر في الصلوة جاز ما روى وركب  
 فرسه وذهب به فقبل لم يقطع الصلوة لأجل فرس قيمته اثني عشر الفا فقال تحت  
 من الله تعالى ان قطع الصلوة لأجل فرس قيمته اثني عشر الفا وان كان القطع لغيره  
 غيره كسرقه من السطح فالأفضل ان يقطع ولو لم يقطع يأن ويقيم من انراهما قدر  
 درهم ان يقطع لا يجوز لا قبل من درهم لانه ما دون الدرهم لا جرة كما في نصاب  
 الاحتساب **قوله** فانه ولو لم ترد ما في اختياره ان دون اذا انشا في الاقوال وفي



هذا الموجد وان امسى وقد وقعت الاشارة اليه من كلام مكره دامية التي انما  
 رئيس الجند من الامم الحق في بعض شيوخه في روى وهي انه سئل ابو حنيفة عن المرأة  
 ولدت ولم تر دمها قال هذا لا يكون ابا يعني لا يوجد مثل هذا ولو وجد لا يكون نساء  
 عنده بل عندها ذكره الزا هو في روى ان فاطمة الزهراء رضي الله عنها اذا لم تحض  
 فقلولم ير لها دم في ولادة حتى لا تغد بها صرة كذا في الفتاوى الظرفية ولهذا القبت  
 بالزهره فقامت **قوله** فطيرا الفل ويحل صرهما ان كانت صابغة هذا قول الجنيته هو  
 وله يوسف اولاً ثم رجوع يوسف وقال في طاهره غسل عليها واكثر الخاف عنقوا  
 بقول الجنيته هو وبقي صدر لشهد كذا في المحيط كذا نقل عنه وذكر في الجوهرة انما  
 الفل احتياطا عن الجنيته هو وروى عن ابي الله قال الامام الزبلي ولو ولدت ولم  
 تر دمها يجب عليها الفل عند الجنيته هو وروى عن ابي الله هذا اختيارا على الرقاق لان  
 نفس خروج النفس تناس على ما تقدم وعند ابي يوسف هو رواية عن محمد بن  
 لا فسل عليها ولا يسل صرهما لعدم الدم قال في الميذ هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء  
 لخروج الجناسه مع الولد اذا تخلص من رطوبته وذكره في خروج النفس في الفل  
 ان المرأة اذا ولدت ولم تر دمها كان الفل عليها واجبا ولو رأت كان خيرا لا وجبا  
 كذا في الظهور وعبارة للمصنفها ويجوز اطلاق الفل على الواجب يعني ما ينفذ  
 الجواز بقوة ولان الولد لا ينفك عن بلة الدم فيه نظر لان كون الولد غير منفك  
 عن بلة الدم لا يكتفي لزوم الفل بل لابد من صدور الدم عقب خروج الجنين كذا في  
 الصحيح ان الولد لا يخرج عن الدم القليل في الغالب والظاهر ان الفل عليه وذكر في الخلاصة  
 انما يلزم الفل لان المرأة متى وضعت ما في بطنها من نساء ذات الدم ولا فعلي  
 هذا يكون القاسم بها ومن ولادة المرأة كذا في الحوزة وقد مر من الاما  
 الزبلي ان نفس خروج النفس فاسفلا فيعكس تعريف المذكور فيما سبق ولعله  
 لهذا لم يفت الى ما في الخلاصة والتميز وتكلف بان الولد لا ينفك عنه فبني  
 قوله وجب الولد من غير الفرج بان ظهر فيه مثلا عند من تهاشم انشبهت فخرج من

ونفسه من جنس البشري فيكون له نفس واحدة لا ينفك عنها  
 الدم القليل من الجنين فيكون له نفس واحدة لا ينفك عنها  
 يكون نفسا واحدة لا ينفك عنها  
 قال صاحبها في شرح الكافي في الفقه  
 قال الامام الزبلي في روى في السج  
 كان ينفذ الفل على الجنين فيكون له نفس واحدة لا ينفك عنها  
 الغاية والاشارة الى ان الفل عليه  
 يعني المرأة اذا ولدت ولم تر دمها  
 لكنه وجب الفل احتياطا لعدم  
 كذا في قوله

الولد كذا نقل عنه **قوله** فطيرا الفل وقال في فتاوى الجنيته وقيل ان المرأة اذا انصرفت عن الولادة يكتب  
 على قوتها بسم الله الرحمن الرحيم والقت ما يفرأ وتحت واذنت لربها وحقيتها هي اشرها  
 وتعلق في خزانة اليسرى تعلق الولد من ساعتها الله تعالى ثانيا خاتمة انتهى وقيل انما ذكر النص  
 ذلك النوع التفرقة وان لم يذكره يكون بخلافه فلهذا ذكرنا الآية لانتسابه لتعلقه في  
 الابا الجنيته التفرقة من الاولاد وروى سفيان الثوري باسناداه عن ابن عباس رضي الله عنه  
 قال اذا عسرت على المرأة ولدت فليكتب جسم الله الذي لا اله الا هو الحكيم الكريم  
 سبحانه الله رب العالمين الحمد لله رب العالمين كاتم برون ما يوردون لم  
 يلبسوا الا ساعة من نهار يبلغ فلهذا كذا القوم القاسم كذا سفيان يكتبه جام  
 ويفضل الجاه ويبقى ماؤه كافي البستان **قوله** ان خرج الدم من الفرج ففاس ولا فلا  
 لان النفاس دم صادر عن رحم خارج من فرج داخله عقيب خروج اكثر الولد قال  
 الزبلي ولو ولدت من سرتها لا تصير نفسا بل تكون صاحبة جرح سائر الا اذا سال الدم  
 من فرجها لكن تنقضي القوة وتصبير الامة ام ولده ونجت في اليمن انتهى سورة كانت  
 عدة ام الولد ولا مطلقه او ترى عن زوجهها والرد من اليمن التعلق بالولادة بان قال  
 ان ولدت فانت طالق او حرة مثلا **قوله** واستقطا ان استبان بعض خلقه كالشعر والنظر  
 فولد في اجزاء النكاح كالولد التام فتصير للامة به نساء وعلم يكون لها حاملا من ذنبة  
 اشهر وقال الرقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالست في الولد التام كافي  
 القينة والامة ام ولد ان ادعاه للولي كما في شرح الطحاوي ويقع للعقب به وتنقضي  
 القوة كما مر وجب الفرج باسقاطه فلا على من موي ان اسقاطه مكروه لان لا الواقع  
 في الرحم في حكم ما يقع فيه الروح كافي في الخيرة ويؤيد ما في قاضخان حيث قال اذا  
 الولد بالعلاج قالوا ان يستبين شيء من خلقه لا تأثم قال ولا اقول به قال الحكم اذا  
 كسر بعض القيد يكون ضامنا لامة اصل القيد فلان مواظبا الجزاء فلا اقل من ان  
 يلحقها ثم هو انما اذا سقطت بغير عذر الا انها لا تأثم انم القتل وفي جامع الرقوع ان الولد  
 بعد ما مضى اربعة اشهر ينقضي فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين وهو للواقع الحديث



التشريح من العجيب ان تصلي هذه تقادير سم قال ان خلق اللهكم جميع في بطن امه اربعين  
يوما منطقة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغه او قطعة لحم قدر ما ينفخ مثل ذلك  
ثم يبعث الله بها بريح كذا فينبعث علة واجله وزوقه وشق او سميد ثم ينفخ فيه  
روح وما قاله الله ايضا وفي الاقوال عند تفسير قوله والذين يتوفون منكم  
يذرون ازواجهن يتيم بالنفس اربعة اشهر وعشر او اقل المقتضى لهذا التقدير  
ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلثة اشهر الا ان ذكر او في اربعة اشهر الا ان شئ فاعتبر  
اقول الجنين وزيد عليه العشر لتطهر لادبها منضج حركته في المهاد فلا يحسن بها في  
لهذا الحديث للنفوس لان الحركة قبل تمام اربعة اشهر تستلزم ان يكون الروح قبل لا بعد  
لان الحركة لا تكون بدون الحركة لا تستلزم القامية وان كان الروح يستلزم الحركة فلا شاك  
بين الحمل وبين وفي جامع الترمذ السقط ما سقط من الولد قبل تمامه كافي النهاية ونحوها  
من كتاب لغة فلا حاجة الى قوله في بعض خلقه في اعضائه كالشعر او اقول السقط بالخرجات  
الشعر ما سقط من بطن الام كافي الحقائق وهو كقولنا ان يكون كقطعة لحم ولم ينزل من  
من الاعضاء ولم يثبت به حكم من الاحكام او لم يكن كذلك بل ظهر بعض اعضائه على ان الراد  
من قول من شأنه ان يكون ولذا ثبت الاحتياج وما قبل من انه يخرج باكمل صفة لا يشك  
الاحتياج فاما **قوله** والاولاد ان لم يكن سببين للخلق فيكون ولدا ولا تكون له ثمة  
بل تكون حايضا اذا وجد شرط الحيض وركبه وعلما ان ما ذكره الصالح العظام والفقهاء  
الاعلام ببيان الاحكام السقط في الدنيا واما حكم في حق الاخر فقبل ان السقط الذي  
لم يتم اعضاؤه فروى عن ابي حنيفة قوله انه اذا انفخ فيه الروح عشرين والاولاد  
هو الاطلاق للذهب المختار ان عشرين الروح والجسد وهو الغرض من كلام  
العلامة التقارفي في شرح العقائد وهو ان البعث ان يبعث استرجع الموتى  
من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية ويعيد لأرواح البرا وعلته الملائكة من قوله  
عليه السلام تناكحوا وتولدوا وتناسلوا فاني لا باع فيكم الام ولو بات سقط **قوله**  
ولكن ما ذكره من الدم حيض ان بلغ نضابا وتقدم طهر نام والافاس خاصة

في بطن امه اربعين يوما منطقة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغه او قطعة لحم قدر ما ينفخ مثل ذلك  
ثم يبعث الله بها بريح كذا فينبعث علة واجله وزوقه وشق او سميد ثم ينفخ فيه  
روح وما قاله الله ايضا وفي الاقوال عند تفسير قوله والذين يتوفون منكم  
يذرون ازواجهن يتيم بالنفس اربعة اشهر وعشر او اقل المقتضى لهذا التقدير  
ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلثة اشهر الا ان ذكر او في اربعة اشهر الا ان شئ فاعتبر  
اقول الجنين وزيد عليه العشر لتطهر لادبها منضج حركته في المهاد فلا يحسن بها في  
لهذا الحديث للنفوس لان الحركة قبل تمام اربعة اشهر تستلزم ان يكون الروح قبل لا بعد  
لان الحركة لا تكون بدون الحركة لا تستلزم القامية وان كان الروح يستلزم الحركة فلا شاك  
بين الحمل وبين وفي جامع الترمذ السقط ما سقط من الولد قبل تمامه كافي النهاية ونحوها  
من كتاب لغة فلا حاجة الى قوله في بعض خلقه في اعضائه كالشعر او اقول السقط بالخرجات  
الشعر ما سقط من بطن الام كافي الحقائق وهو كقولنا ان يكون كقطعة لحم ولم ينزل من  
من الاعضاء ولم يثبت به حكم من الاحكام او لم يكن كذلك بل ظهر بعض اعضائه على ان الراد  
من قول من شأنه ان يكون ولذا ثبت الاحتياج وما قبل من انه يخرج باكمل صفة لا يشك  
الاحتياج فاما **قوله** والاولاد ان لم يكن سببين للخلق فيكون ولدا ولا تكون له ثمة  
بل تكون حايضا اذا وجد شرط الحيض وركبه وعلما ان ما ذكره الصالح العظام والفقهاء  
الاعلام ببيان الاحكام السقط في الدنيا واما حكم في حق الاخر فقبل ان السقط الذي  
لم يتم اعضاؤه فروى عن ابي حنيفة قوله انه اذا انفخ فيه الروح عشرين والاولاد  
هو الاطلاق للذهب المختار ان عشرين الروح والجسد وهو الغرض من كلام  
العلامة التقارفي في شرح العقائد وهو ان البعث ان يبعث استرجع الموتى  
من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية ويعيد لأرواح البرا وعلته الملائكة من قوله  
عليه السلام تناكحوا وتولدوا وتناسلوا فاني لا باع فيكم الام ولو بات سقط **قوله**  
ولكن ما ذكره من الدم حيض ان بلغ نضابا وتقدم طهر نام والافاس خاصة

20  
وغيره الشيخ بعد طهر نام ان كان بلغ الدم نضابا وكان بعد طهر نام يكون حيضا والا فاما  
لاستقاء احد شرطين اقول هذا التردد هو هكذا ذكر في الحاشية في العنيفة لكن فيه نظر  
اذ الظاهر ان العلق لا يحصل الا في اكثر من خمسة عشر فعلة **قوله** فان ولدت ولدين او  
اكثر في بطن واحد بان كان بيك ولدين اقل من ستة اشهر فان النفس من الاول فقط هذا  
قوله ابي حنيفة واليد يوسف نعم ما بعد وهو الحيض وعند محمد من انما كذا في الناقار خاتمة  
كذا اعتقده ونقل عنه ايضا في اكثر من اختلاف في النسخ قال في محيط الخسب والصحيح انه  
من جن واحد انتهى في صورة اكثر ان يكون بين الثلثة والثالث اقل من ستة اشهر  
لابس الاول والثالث ونقل عنه انهم طلقوا بالباستحاضة هذا على الاطلاق في جميع النسخ  
لان الحامل لا يخبر واما في الاخير فينبغي ان يفتد بما اذا لم يكن جعل حيضا كان لم يمتنع  
بعد انقطاع النفاس ثمة عشر يوما او لم يمتنع عاده الا في او عشرة او يوم في البتة  
او كان اقل من ثلثة ايام ولا ينبغي ان يكون حيضا انتهى وما يفتدك في هذا المقام  
نقل ما ذكره الامام **الربيع** في التيسر وهو هذا قول ابي حنيفة وروى يوسف وقال محمد  
في من الولد ثمة لان حامله وهذا لا يكون ما مره الحامل من الدم حيضا وكذا لا يقتضي  
العدة الا برؤية الحيض لان جنس النفس من الولد لا يولد في جميع بين النفاسين بلا  
طهر فيخل بينهما اذا ولدت ثمة تمام اربعين من الاول وجب نفاس اخر فولد  
اثنان وكما ان النفس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو بهذه القامة فصار كالدم  
الخارج عقيب الولد الواحد وفي كل منهما يوجد نفس الجسم وانقطاعه بخلاف الحيض  
واكتفاء العدة متعلق بوضع من اضاف الى قبلا والجمع ولا ثم ان النفاسان يتولدان  
بالتناسل من الاول الى الاربعين والباقي استحاضة **قوله** واما انما الحيض فيلحق  
من الاياس ولم يذكر انما النفاس لانه تابع لانها الحيض لان المرأة اذا لم يخبر بحيض  
اذ لا قطع حيض في سن الاياس لم تدفأته النفاس وان النفاس معنى الحيض كما  
مر الاشارة اليه وكذا لا يتبع انتهاء الاستحاضة اليه ولا تتركه لانه ليس لها حد  
ولا نهاية بل يجوز ان تثبت في اخر عمرها وانما في انما والدماء الثلث فينبغي على



الأم الأغلب في القبة قضاء القاضي بالأيام ليس شرط حكم وهو الأقهر إذا بلغت  
 مرة الأياس فاعتد بالاشهر ولا يحتاج في ذلك إلى القضاء **قوله وهو في**  
 الحايض خمس وخمسون سنة لا حاجة إلى ذكر الحايض في الأول لأن ترك نقل  
 عنه قال في المحيط البرهان وكثير من الشايخ افتواه وهو عدل الأقوال في الخلاصة  
 وهو المختار واليه ذهب أكثر المتأخرين ذكره **محمد القهستاني** في جامع التوفيق  
 النهاية الاعتماد على خمس وخمسين سنة وقال **صدر الشهد** المختار وخمسون  
 سنة وعليه أكثر الشايخ وفيه للناس وعليه الفتوى وفي المستقنى الفتوى على خمس  
 وخمسين سنة وعندها في اثنتان وستون سنة كافي السراج الزهراء والجره  
 وعند محمد بن قنبر في الروايات خمس وخمسين سنة وفي غيرهما ستين سنة  
 كما في الزيلعي وهو مروي عن محمد بن نصر ومعتبر عند أكثر الشايخ كافي الدرر والدرر  
 وفي جامع الفتاوى وبه يفتى وأما كان حسا وخمسين سنة الأقوال لأن  
 فيه ثلثة أقوال أحدها هذا وهو ما قدره شايخ بخاري وخازنم ذكر  
 الخبر صدر الشريعة في شرح الرقاية وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وستون سنة كافي النظم وهو في ستون سنة ما قدره أكثر شايخ البخاري كما قال ذلك  
 الخبر الغاضل وقال الزيلعي وهو لبعض رواة الأثر في سنة وفيه يفتى اليوم كافي  
 المختار وهو لبعض عند أكثر من وعليه الفتوى في زماننا كافي الزاهد والدرر  
 والفرز فقلنا على الوجه يسيرا على ما ينشأ بارتفاع الحيف بطول الهرة وهو ما قد  
 في الشرح في العجزة وهو قول عائشة الصديقة رضي الله عنها ومعيان الفتوى  
 وابن المبارك ومحمد بن مقاتل وفي هذا المقام منافات تأمل تدفع  
**قوله فان رأت بعد ما خالها من الحيض أو الدم الأسود والآخر**  
 الثاني قال صدر الشريعة وهو المختار وقال في المحيط وكان  
 صدور الشهيد يفتى بانها لو رأت بعد ذلك على أي صفة  
 كانت يكون حيضا ويوافق ما ذكر في التجيد والخاصة وفيه ترجيح  
 إذا كانت

هذه الأقوال لا تخلو من وجهين أحدهما أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وهذه الأقوال لا تخلو من وجهين أحدهما أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك

هذه الأقوال لا تخلو من وجهين أحدهما أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك

إذا كانت ترى صفرة غير خالصة على غير ما كان مثل لون اللبن أو حوض وإذا كان لون  
 فليس يحس كأنه نقل عنه وأيضا نقل عنه قال في المحيط قال بعضهم لا يكون وجعل صدر الشريعة  
 ظاهره ثابتة وقال بعضهم إن حكم الأياس على صفرة والآخر في الجهر وهو الحق انتهى وقيل  
 إذا رأت على حسب ما كانت ترى قبل يعني كثيرا إذا كانت بطنه يسير لا يكون حيا  
 ذكره الأمام محمد بن إبراهيم البجلي وعليه الفتوى كافي مجمع الفتاوى وذكر في المستقنى  
 إلى آخر الكلام على البرزوي والآثر في الفتوى لا يجوز الحيرة الكبيرة لأدوات الدم خالصا  
 حيضا حكم بإيساء ولم يحكم وإن رأت غير دم خالص كان غيبلا لا يكون حيضا حكم  
 بإيساء ولم يحكم وتفتى بالقليل أن لا يجاوز طائفة واحدة وإن كان كثيرا أن حكم بإيساء  
 لا يكون حيضا متصلا كان أو متصلا وإن لم يحكم بإيساء يكون حيضا وإن كان متصلا لا يكون  
 حيضا وللقول أن ما ينقطع وقت صلوة كامل كذا في مجمع الفتاوى وفي السراج الزهراء  
 ذكر صدر الشهيد أن الذي جعل الحكم بإيساء إذا كان دما خالصا من حيض واستقصى الحكم  
 بإيساء لكن فيما يستقبل من زمان لا في ما مضى طرأ من الأحكام فإن لري صفرة أو  
 كونه أو خضرة لا يكونا حيضا ويحمل على فساد اللب وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى قال  
 في الأصح والأفضل والخيار أن رأت دما قويا لا سودا ولا حمرا في كافي **حيضا**  
 وبطلان الاعتدال بالشر قبل القيام وبعد دوام رأت صفرة أو خضرة أو تربية أو تحاخره وقيل  
 ما جله الدرر والفرز مظهر حجة ذهب إلى القوة لأن الاعتداد بغيره بطلان بروية الدم بعد  
 وحكم كلام صدر الشريعة على الشرح معناه اختاره في باب ما تحتقر بالنساء وأعلم أن الفتا  
 بالكرامة الأصول وشرعا بالبرم فيما نقل عنه بعض أحكامه وهو لا إله إلا الله والفتا  
 في كتاب الزكاة فرب ما لا يخفى فيما نقل عنه **قوله** وأما ما خالها من الحيض أو الدم  
 خالصا فبأن رأت صفرة أو خضرة أو تربية فهي استحاضة **قوله** وفي غير الأيسر ما عدا  
 الأيسر من الأثر في حكم الدم نقل عنه وعند لا تربية في الصفرة أن رأتها في ابتداء الحيض  
 فيظهر أن رأتها في آخره واعتدت حكما حكم الطهر عاقل أكثر الشايخ كذا في المحيط وما  
 اختاره هو المذكور في الكتب الموافقة لمحمد بن محمد انتهى وهو ما روى أن النساء كن

إذا كانت

هذه الأقوال لا تخلو من وجهين أحدهما أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 هذه الأقوال لا تخلو من وجهين أحدهما أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك  
 وثانيها أن سنة الأياس متولدة سنة أولئك



تبعث الى عايشة رضي الله عنها بالدرجة في الكرسف في الصفرة من دم الحيض فتقول انجب  
 حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض ولكنه ذكر الامام البيهقي ان  
 القصة في الصفرة كانت اقرب الى البياض لا يكون حياضا لان الصفرة لون بين البياض  
 والحمرة فاذا اشتدت الصفرة تكون حياضا والافلا الدرجة بضم الراء وسكون الراء  
 وبالجمجمة خرقه او قطنه وغر ذلك في خلط المرأة في فرجها لتعرف ان بقي شئ من اشر  
 الحيض ام لا والقصة نفع القاف وتسد يد الصاد المرهله هي الحقة تهرت الرطوبة  
 القافية بعد الحيض بلحيض يخرج الخرقه التي تحتها كما يحق الحيض ثم قيل  
 مناه ان يخرج القطنه او الخرقه كانا قصة لا يجالط الصفرة ولا غيرها من الالوان وكل  
 شئ يشبه الخط الأبيض يخرج من قبل النساء في آفراياتهن يكون علامة لطهرهن وقيل  
 هو ابيض يخرج في اخر الحيض هذا عند الطبري وقال ابو يوسف الكدوني اول  
 الحيض لا يكون حياضا وفي اخره حياض لانها كانت من الرحم لما خرج وجها عن القاف  
 فلما تقدمت دل الامام اعرق يخرج كدها اوله ثم القافي كذا في الكافي ثم القافي  
فانما يخرج على ما عايشة رضي الله عنها فقلنا لا يعرف الاسماء عاكذا  
 في الزبلي ولان نخرج الكدنة انما تخرج عن الصافي فيما اذا كان مخرجه من اعلاه ولما  
 اذا كان من اسفله فالكدنة تخرج قبل الصافي وهذا المخرج من لاسفل ان فسر  
 الزهر منكوس فيخرج الكدنة او كالبقرة اذا انقلب اسفلا فان الكدنة تخرج اوله  
 ثم الصافي كما في الاختيار قال في الكافي قبل الخضره كالكدنة والذي عليه الجمهور  
 انها ان كانت من ذوات الاقراء يكون حياضا ويكمل على اعدائها وان كانت من ذوات  
 لا ترى في الخضره لا تكون حياضا ويكمل على اعدائها من ذوات الالهة فقال قول  
والقبر في اللون حين يرتفع الحشو ويهبط ويصير البقية بعد ذلك يعني انما عايشة  
 اللون حاله الرطوبة حتى لو رأت بياضا خالصا على الحشو في هذا حاله ثم اذا يبس  
 اصفر لا يعتبر تلك الصفرة فلا يكون حياضا كذا في القلوصة والمصطفى قول واما الكرسف  
 في الفصل الكرسف العلقن ومنه كرسف الذوات وفي اصطلاح الفقهاء قطعة قطن

وقال صاحب الزاوية من الكرسف عايشة رضي الله عنها  
 وكانت اذا رأت الكدنة كانت لا ترى في الخضره  
 لانها كانت في الاصل الاضباب  
 وقيل كرسف في قول عايشة رضي الله عنها  
 انما تخرج من قبل النساء في آفراياتهن  
 يكون علامة لطهرهن وقيل هو ابيض يخرج  
 في اخر الحيض هذا عند الطبري وقال ابو يوسف  
 الكدوني اول الحيض لا يكون حياضا وفي اخره  
 حياض لانها كانت من الرحم لما خرج وجها  
 عن القاف فلما تقدمت دل الامام اعرق يخرج  
 كدها اوله ثم القافي كذا في الكافي ثم  
 القافي فانما يخرج على ما عايشة رضي الله  
 عنها فقلنا لا يعرف الاسماء عاكذا في  
 الزبلي ولان نخرج الكدنة انما تخرج عن  
 الصافي فيما اذا كان مخرجه من اعلاه  
 ولما اذا كان من اسفله فالكدنة تخرج  
 قبل الصافي وهذا المخرج من لاسفل ان  
 فسر الزهر منكوس فيخرج الكدنة او كالبقرة  
 اذا انقلب اسفلا فان الكدنة تخرج اوله  
 ثم الصافي كما في الاختيار قال في الكافي  
 قبل الخضره كالكدنة والذي عليه الجمهور  
 انها ان كانت من ذوات الاقراء يكون  
 حياضا ويكمل على اعدائها وان كانت من  
 ذوات لا ترى في الخضره لا تكون حياضا  
 ويكمل على اعدائها من ذوات الالهة

او مرقه من اخلاق ثياب يوضع على الفرج كذا في الدخيرة العقبى والمناخ تعلقوا  
 عن الكفاية وفي الكافي السنة ان يكون كرسف وهو قطعة قطن او قفاز او قفاز  
 لتعرف على في الطهر وقال قول البكر عند الحيض فقط للشيب مطلقا اي في كل حال كرسف في الرقة  
 وفي غيره انه سنة للشيب حاله الحيض مستقبلة حاله الطهر ولو صلتا بغير كرسف جاز كما في  
 البكر او ذكر في التاخر حاليه الطاهره اذا صلتا بغير كرسف وامتن ان يخرج منها  
 شئ مما زنت صلاتها والان تضع الكرسف انقروا في السراج الوهاج الاحتشاش  
 للشيب ويجب للبكر والكيسف ما في حاله الطهر فيجب شيب دون البكر وقال قول  
تطيبه ببله ويحرم اي باله راحيه مستلذة كالنعنعان والكافور والعنبر وماه الدود  
 والبنفسج والياسمين والورد ونحوها وقال قول ويكره وضعه في الفرج الداخل اي  
جميعه كذا انقل عنه لوضع بعضه كما هو العاده لان ذلك جيب استحاج بيدها  
وقال قول لو وضعت الكرسف في الليل المرا يا من الليل سواء الليل يعني بعد وقت  
المغرب كذا انقل عنه وقال قول وهي حايضه او فقد قطرت في الصباح فراقت عليه  
 البياض حكم جعلها من حيض وضعت فليها قضاء العشاء والوتر ايضا  
 لا تقطاع الدم حين وضعت الكرسف في القينة على المستحاضه ان تنظر الى فرجها  
 في وقت كل صلاة اشهد وقال قول لو طاهرة فراقت عليها الدم اي وضعت الكرسف في الليل  
 وهي طاهرة قطرت في الصباح فراقت عليها الدم وقال قول حيض من حيض لا تد على القبائل  
 في اسناد اللغات الا اقربا لوقات كذا انقل عنه وفي البرازيه خرجت القطنة عليها  
 بل لا تقيد ما سئل لاحتمال حدوث عينا ان اصل القاعدة اصابة الخافد الى  
 اقربا وقاته وعليه الى ان يرى في فيه نجاسة وقد سئل في نجاسة ولا يدري متى اصابته  
 بعيدا من آخر حدث احد في كنهه فذكر في البيهقي ان من داي في ثوب نجاسة لا يدرك  
 متى اصابته فانه لا يعيد بالاجماع على الاصح فذكر الحاكم الشهيد وقد عمل الامام في  
 القاعدة في كمال نجاسته البير اذا وجد فيها خازة ميتة من وقت العلم بانها من نجاسة  
 شولا لا يفرق في الاقربا وقاضا لمام الا اعظم فانحس اعلاه صلت ثلثة ايام

وقال صاحب الزاوية من الكرسف عايشة رضي الله عنها  
 وكانت اذا رأت الكدنة كانت لا ترى في الخضره  
 لانها كانت في الاصل الاضباب  
 وقيل كرسف في قول عايشة رضي الله عنها  
 انما تخرج من قبل النساء في آفراياتهن  
 يكون علامة لطهرهن وقيل هو ابيض يخرج  
 في اخر الحيض هذا عند الطبري وقال ابو يوسف  
 الكدوني اول الحيض لا يكون حياضا وفي اخره  
 حياض لانها كانت من الرحم لما خرج وجها  
 عن القاف فلما تقدمت دل الامام اعرق يخرج  
 كدها اوله ثم القافي كذا في الكافي ثم  
 القافي فانما يخرج على ما عايشة رضي الله  
 عنها فقلنا لا يعرف الاسماء عاكذا في  
 الزبلي ولان نخرج الكدنة انما تخرج عن  
 الصافي فيما اذا كان مخرجه من اعلاه  
 ولما اذا كان من اسفله فالكدنة تخرج  
 قبل الصافي وهذا المخرج من لاسفل ان  
 فسر الزهر منكوس فيخرج الكدنة او كالبقرة  
 اذا انقلب اسفلا فان الكدنة تخرج اوله  
 ثم الصافي كما في الاختيار قال في الكافي  
 قبل الخضره كالكدنة والذي عليه الجمهور  
 انها ان كانت من ذوات الاقراء يكون  
 حياضا ويكمل على اعدائها وان كانت من  
 ذوات لا ترى في الخضره لا تكون حياضا  
 ويكمل على اعدائها من ذوات الالهة

وقال صاحب الزاوية من الكرسف عايشة رضي الله عنها  
 وكانت اذا رأت الكدنة كانت لا ترى في الخضره  
 لانها كانت في الاصل الاضباب  
 وقيل كرسف في قول عايشة رضي الله عنها  
 انما تخرج من قبل النساء في آفراياتهن  
 يكون علامة لطهرهن وقيل هو ابيض يخرج  
 في اخر الحيض هذا عند الطبري وقال ابو يوسف  
 الكدوني اول الحيض لا يكون حياضا وفي اخره  
 حياض لانها كانت من الرحم لما خرج وجها  
 عن القاف فلما تقدمت دل الامام اعرق يخرج  
 كدها اوله ثم القافي كذا في الكافي ثم  
 القافي فانما يخرج على ما عايشة رضي الله  
 عنها فقلنا لا يعرف الاسماء عاكذا في  
 الزبلي ولان نخرج الكدنة انما تخرج عن  
 الصافي فيما اذا كان مخرجه من اعلاه  
 ولما اذا كان من اسفله فالكدنة تخرج  
 قبل الصافي وهذا المخرج من لاسفل ان  
 فسر الزهر منكوس فيخرج الكدنة او كالبقرة  
 اذا انقلب اسفلا فان الكدنة تخرج اوله  
 ثم الصافي كما في الاختيار قال في الكافي  
 قبل الخضره كالكدنة والذي عليه الجمهور  
 انها ان كانت من ذوات الاقراء يكون  
 حياضا ويكمل على اعدائها وان كانت من  
 ذوات لا ترى في الخضره لا تكون حياضا  
 ويكمل على اعدائها من ذوات الالهة



ان كانت متحدة او متحدة والا مذيوم وليلا علمي بيبي دون اللوم احتياطا  
 وتاخر عن هذه القاعدة انه ان مات في وقت نزول جبر اسلمت بغير مودة وقالت  
 الورثة بل قبل فاقول الورثة مع ان هذه القاعدة تقتضي ان يكون لها وية فلا ترد ذكر  
 ابن نجيم في الوشياء والقطاير **قوله** ثم اننا لم نعلم ان يورث في الخارج اياها الا في  
 الفرج الخارج بل كراهة او الداخل معها **قوله** فلو انما انما يثبت الحيض ونقص  
 الحيض على الحيض او يثبت **قوله** وفي ذلك ان اقبل للمنايا الداخل في هذا الباب الى المبالغة  
 حرف الفرج الداخل يثبت شيئا اي من الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** الا ان  
 يخرج الكريه فيخرج الكريه في يثبت الحيض ونقص الحيض لا من شأن الاستبراء  
 كذا فصل عنه هذا بناء على ان الاصل اضافة الحادث الى الغرض وقوله كما مر **قوله** وان  
 نفذ في يثبت اي الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** وان كان الكريه في كل  
 في الداخل فاقبل كما كان مستقلا عن حرف الداخل فلا حكم له في الخارج  
 اي ان كان في غسل الفرج الداخلي كذا في الاستبراء على الفرج الداخلي اذا كانت المرأة  
 ساجدا ففتت الصدقة بينهما لا يثبت من الحيض ونقص الحيض وان لم يكن كذلك  
 فيست **قوله** وكذا الحكم في الذكر اي اذا احتسب احليله فاقبل الجواب الداخلي وذلك لان  
 لا يقض الحيض بخلاف اذا اقبل الخارج وكذلك اذا كانت العقطة منفصلة  
 عن رأس الاحليل كذا فصل عنه وفي الثانية اذا خاف الرجل خروج البول فغشى احليله  
 بقطنه ولله العقطة كخرج البول فلو بأس به ولا يقض حيضه حتى يظهر منه البول  
 على القطن **قوله** وكل هذا مفرغ مما سبق وتفصيله اي المذكور من قوله ثم ان الكريه  
 الى هنا مفرغ من اول الفصل وتفصيله ولله حقه وقد عرفنا الحكم على ما  
 سبق **قوله الفصل الثاني في المتبادة والمعتادة** اي في بيان احكام المتبادة  
 والمعتادة لما هيتهما اذ هي متحدة في العدة فلا تقبل عفا قبل الذبح من كل صابة  
 العناية حال كونهما اي متبادة كسما فاعلم ان من فعل الذي يظهر من صفة الحيض كذا  
 على صفة الحيض كذا مخرجها من اربعة متبادة الدم كذا فصل عنه في الموضع المذكور

وان كان في وقت نزول جبر اسلمت بغير مودة وقالت  
 الورثة بل قبل فاقول الورثة مع ان هذه القاعدة تقتضي ان يكون لها وية فلا ترد ذكر  
 ابن نجيم في الوشياء والقطاير **قوله** ثم اننا لم نعلم ان يورث في الخارج اياها الا في  
 الفرج الخارج بل كراهة او الداخل معها **قوله** فلو انما انما يثبت الحيض ونقص  
 الحيض على الحيض او يثبت **قوله** وفي ذلك ان اقبل للمنايا الداخل في هذا الباب الى المبالغة  
 حرف الفرج الداخل يثبت شيئا اي من الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** الا ان  
 يخرج الكريه فيخرج الكريه في يثبت الحيض ونقص الحيض لا من شأن الاستبراء  
 كذا فصل عنه هذا بناء على ان الاصل اضافة الحادث الى الغرض وقوله كما مر **قوله** وان  
 نفذ في يثبت اي الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** وان كان الكريه في كل  
 في الداخل فاقبل كما كان مستقلا عن حرف الداخل فلا حكم له في الخارج  
 اي ان كان في غسل الفرج الداخلي كذا في الاستبراء على الفرج الداخلي اذا كانت المرأة  
 ساجدا ففتت الصدقة بينهما لا يثبت من الحيض ونقص الحيض وان لم يكن كذلك  
 فيست **قوله** وكذا الحكم في الذكر اي اذا احتسب احليله فاقبل الجواب الداخلي وذلك لان  
 لا يقض الحيض بخلاف اذا اقبل الخارج وكذلك اذا كانت العقطة منفصلة  
 عن رأس الاحليل كذا فصل عنه وفي الثانية اذا خاف الرجل خروج البول فغشى احليله  
 بقطنه ولله العقطة كخرج البول فلو بأس به ولا يقض حيضه حتى يظهر منه البول  
 على القطن **قوله** وكل هذا مفرغ مما سبق وتفصيله اي المذكور من قوله ثم ان الكريه  
 الى هنا مفرغ من اول الفصل وتفصيله ولله حقه وقد عرفنا الحكم على ما  
 سبق **قوله الفصل الثاني في المتبادة والمعتادة** اي في بيان احكام المتبادة  
 والمعتادة لما هيتهما اذ هي متحدة في العدة فلا تقبل عفا قبل الذبح من كل صابة  
 العناية حال كونهما اي متبادة كسما فاعلم ان من فعل الذي يظهر من صفة الحيض كذا  
 على صفة الحيض كذا مخرجها من اربعة متبادة الدم كذا فصل عنه في الموضع المذكور

لأن المتبادة لا يتعلق بالاشخاص بل بالارادة اشترط ان يكون من غير  
 الفرج اما الاول في كل ما دل من الدم حيض ان يبلغ فصا كذا فصل عنه اي ان يبلغ  
 المضاي وهو ثلثة ايام كما مر **قوله** وناسا لا ما جاوزه اكثرها قلنا ما جاوزه اكثرها  
 يكون من الاحتياط كما سيأتي **قوله** فلا تنس في الطهر المتأخر كذا فصل عنه اي لا تنس  
 صوما مكان في الحيض والنقاس وهو ان يكون اقل من الطهر التام وهو عشرة  
 ايام كما مر **قوله** فان دلت ساعة وما ثم اربعة عشر طهر اثم ساعة وما فقتل  
 اي عند تمام العشرة وان كانت طهر حقيقة كذا فصل عنه لانها عالمه المشبهة اما  
 ابتداء قبل اية الدم او بعدها بالتعلم من الفجر مثلا للزوم فرضه طهر الحال وفي  
 القنية ان قطع دم المتبادة دون العشرة فيحيط اليها ان تقبل ثانيا عند العشرة  
**قوله** لا يجب توقف كذا فصل عنه وذكر في جامع الرموز فقلنا عن النية انه لو انقطع دم المتبادة  
 دون العشرة فرق الملك وجب الغسل ولم يجز ثانيا عند العشرة كما قال بعض المشايخ  
 واجوب بعضهم وتوقف آخرون **قوله** وقضى صومها ان كانت في رمضان كذا فصل  
 عنه وان لم يكن في رمضان لا تقضى صومها غير يومها الذي شرعت فيه الصوم قبل رؤيته  
 الدم **قوله** فيجب ضم حيضها بالطهر اي لا يتبع **قوله** لا بدوها اي لا بدو حيضها ولهذا قيل  
 ان بها الحيض وختم بالطهر انما يكون في المعتادة فقط كما مر وسيجيئ في مثالا  
 انشاء **قوله** ولو دلت اي المتبادة فاقطع دهرها ثم رأت امر الا ربع  
 وما فقتل فاس وان اقطعت في آخر كسبي ثم عاد قبل تمام خمس والربعين فالله  
 نقاس وان عاد بعد تمام خمس والربعين فالنقاس كسبي فقط اما كسبي  
 الاربعين ففاسا فلعدهم وجوب اقل الطهرين بالاربعين وان تكون النقاس ثلثين  
 فقط في المصرة الثانية فلو جده بينهما ثم ان بلغ فصا بالحيض والافاضة  
 الاكفان بالضمير في حاجة الى الظاهر الطهر **قوله** او انما القاتل لم يقل واما القاتل فانه  
 عدل انا الاول وصرح بلفظ المعتادة للعناية بشاره لاختصاصها باحكام كثيرة كما ان  
 الميراثية في النقاس او لم يجر النقاس **قوله** فان بدأ ما يورث الفرج الفرج كما في المعتادة كذا فصل

وان كان في وقت نزول جبر اسلمت بغير مودة وقالت  
 الورثة بل قبل فاقول الورثة مع ان هذه القاعدة تقتضي ان يكون لها وية فلا ترد ذكر  
 ابن نجيم في الوشياء والقطاير **قوله** ثم اننا لم نعلم ان يورث في الخارج اياها الا في  
 الفرج الخارج بل كراهة او الداخل معها **قوله** فلو انما انما يثبت الحيض ونقص  
 الحيض على الحيض او يثبت **قوله** وفي ذلك ان اقبل للمنايا الداخل في هذا الباب الى المبالغة  
 حرف الفرج الداخل يثبت شيئا اي من الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** الا ان  
 يخرج الكريه فيخرج الكريه في يثبت الحيض ونقص الحيض لا من شأن الاستبراء  
 كذا فصل عنه هذا بناء على ان الاصل اضافة الحادث الى الغرض وقوله كما مر **قوله** وان  
 نفذ في يثبت اي الحيض ونقص الحيض كذا فصل عنه **قوله** وان كان الكريه في كل  
 في الداخل فاقبل كما كان مستقلا عن حرف الداخل فلا حكم له في الخارج  
 اي ان كان في غسل الفرج الداخلي كذا في الاستبراء على الفرج الداخلي اذا كانت المرأة  
 ساجدا ففتت الصدقة بينهما لا يثبت من الحيض ونقص الحيض وان لم يكن كذلك  
 فيست **قوله** وكذا الحكم في الذكر اي اذا احتسب احليله فاقبل الجواب الداخلي وذلك لان  
 لا يقض الحيض بخلاف اذا اقبل الخارج وكذلك اذا كانت العقطة منفصلة  
 عن رأس الاحليل كذا فصل عنه وفي الثانية اذا خاف الرجل خروج البول فغشى احليله  
 بقطنه ولله العقطة كخرج البول فلو بأس به ولا يقض حيضه حتى يظهر منه البول  
 على القطن **قوله** وكل هذا مفرغ مما سبق وتفصيله اي المذكور من قوله ثم ان الكريه  
 الى هنا مفرغ من اول الفصل وتفصيله ولله حقه وقد عرفنا الحكم على ما  
 سبق **قوله الفصل الثاني في المتبادة والمعتادة** اي في بيان احكام المتبادة  
 والمعتادة لما هيتهما اذ هي متحدة في العدة فلا تقبل عفا قبل الذبح من كل صابة  
 العناية حال كونهما اي متبادة كسما فاعلم ان من فعل الذي يظهر من صفة الحيض كذا  
 على صفة الحيض كذا مخرجها من اربعة متبادة الدم كذا فصل عنه في الموضع المذكور







عشر حيز السابق ايضا ان الدم اذا تجاوز العشرة ولم يقع في زمان العادة فصلا  
انتقلت العادة زمانا لعدد اقل من العشرة او اذا تجاوز العشرة ولم يقع في زمان العادة فصلا  
احد عشر الى كذا عا دة فانه هذا من غير ان يقع في زمانها فصلا انتقلت  
زمانا والعدد بجاء البعير من اول ما رأت انتهى **قوله** او اربع عشرة وستة واربعين طهرا  
واحد عشر ما فيها هيها اربع من اول واحد عشر لان الدم قد عادتها في  
عدد او هي خمسة لان عدم وجوب النصف في زمان العادة وان وجد في بيان **قوله**  
اورات خمسة ما وثمانية واربعين طهرا او اثني عشر ما اقل من ثمانية اربعين من اخر  
اثني عشر لان الثلث الاخيرة وقعت في زمان العادة والنبذة لا تكون الحاشية لانها وقعت  
في ايام طهر كما هو المشهور من قوله فان كان الواقع مساويا لعدد العادة فانه باقية  
كواضل عنه **قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا او اربع عشرة طهرا او اربع  
وما فيها هيها اربع من بعد الدم اللاحقة لوجوب الدم للكمي المساوي لعددتها  
فيها والدم لا يوجد حقيقة في المدة التي اعتبر تحيضا وهذا المثال من الاشياء المذكورة  
بدون العادة وختمها بالطهر فقطة في غيرها وسبعة اخرى مرة معتادة بعشر  
وعشرين طهرا رات مستعدة عشر طهر ثم يرد ما ثم عشر طهر ثم يرد ما فاعند  
ايوم حرار وان كان في العشرة التي بين الذي حيز لان البداية بالطهر والتم به جازان  
اذا كان قبل البداية وبعد الختم ثم كما في بيان ان الطهر كان اقل من خمسة عشر يوما  
وهذا فيصلا عنه في المدة التي في ايامها ثانيا على اصل ان الحيز لا يبدأ بالطهر ولا ينتهي  
به لانه الذي المحيط ليس له الجبل ولا يجعل الطهر بالحيض حيزا وان الطهر ان كان  
زيدا على الذي المحيط به فيصلا لان الطهر غالبا انه طهر فاسد فكان ما حكا كما  
ان الدم الفاسد طهر حكا كان هذا ابتداء وختم بالدم والطهر كذا في الكافة **قوله**  
ان خمسة وخمسة عشر طهرا او ثمانية واربعين طهرا او اربعين طهرا او اربعين طهرا  
الاخيرة حيزا فقط لما مر ان النصف الواقع في زمان العادة فقط حيزا وان لم يكن مساويا  
لها فانتقلت العادة في هذه الصفة عدد الزيادة ناقصا زمانا كما قدم وهو باق بحاله

بجاءه تأمل **قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا او اربعين طهرا  
حيزا لان الدم لم يجاوز العشرة واذا لم يجاوز يكون الحيز كما مر او انتقلت  
العادة عددا هذا الى ما اذا بدأ وصار الثاني عا دة **قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا  
وعشر دما ومن العشرة ايضا حيزا لان الدم لم يجاوزها بل انقطع عند اوصل <sup>الثاني</sup>  
الحال للعادة وانما انتقل طهرا ناقصا وحيزا عددا لان الدم لم يجاوزها بل انقطع عند اوصل <sup>الثاني</sup>  
**قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
خمس عشرة طهرا وسبعة دما والثمانية والثلاثون السبعة كل حيز وهو من دم مما  
سبق باذني التنازل وانتقلت العادة فيها **قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
دما الثلث حيزا انتقلت العادة عددا لان الثلث العجز وقع في زمان العادة **قوله**  
او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
لحم الانحطاص ما قبل العادة لا بعد **قوله** او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
احد عشر انتقلت العادة زمانا لعدد كونه كمالا من قوله فان لم يقع في زمانها فصلا  
او اربع عشرة واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
العادة وختمها بالطهر في المدة ما في غير ذلك في حيز العادة وختمها بالطهر  
ان اكتموا الدم ففاسدا ولم ينشأ له في الكتاب ان مثله فيما سبق على طريق الامكان والاول  
هذا عندنا وانا عند غيره فيكون في حيزها ختمها بالطهر كما في الجمع سواء كان قبل التبرأ  
وهو بعد امرا شدم او لم يكن فانه لا ينقلب الطهر حيزا باحالة الدمين عنده كذا  
في الشرع والدم والتفصيل في البحر **قوله الفصل الثالث في الانقطاع** ان انقطع الدم  
على اكثر المدة في الحيز والتفصيل في بحر دما او ثمانية واربعين طهرا او ثمانية واربعين طهرا  
المدة اي عندنا اكثرها هذا خارج يخرج العادة ويبنى على الغالب الا فلم ينقطع  
الدم على اكثرها يحكم بطهرا رتبا وفي الغلظة واذا مضت مدة الحيز وهو عشرة يحكم بطهرا  
انقطع الدم او لا غلظت او لا مستدلة كانت بمقتضى عدتها ونقص عدتها ونقص الحيز  
ويحكم بالشرع لكن لا يستحب ويحكم بالشرع قربا الى الاستحباب في الحيز على ما احتسب







الصلوة دينا في ذمتها فان كل من ساء مؤكدا لا يعطى وفي الاصل والاصح  
 وطى من قطع دما لاكثر من نصف النفاث قبل الغسل دون من قطع لاقل منه لا اذا اعتكف  
 او تمت فلم يذكر الصلوة مع التيمم لعل هذا مبني على ان يحد على ما فهم من انقل عنه انفا  
ولا يحل ان يقطع قبل طلع الشمس كذا في صحيح الفسول والتميز حتى يفسد اصل الفجر  
 عليها لا يحجز وطى ما يحجز ويضرب وكذا لا يقطع قبل الغفارة في مثل يطلى الفجر  
 ان لم يغسل او تم فقل ان ان تيمم اكثر من ذلك قبله اي قبل الغسل او التيمم في وجوب اكثر المدة  
 بعد التيمم قبل الصلوة من طمها قبلها طمها اصل اذا انقطع الدم قبل الوقت وفي ابتداء او  
 في وسطه فلا اعتبار بغير وجوب تمام الوقت واذا انقطع في آخر الوقت ظلمت بعد ان كان الغسل  
 والخبر لا يكون هذا القدر في الشئ الاول ولا هذا في البداية والعادة لا انقطع  
 في عاده ترا او بعد او انا اذا انقطع قبلها في من الصلوة والصوم كذا في اي في لا تغفل  
 المذكور لو انما لم يقطع في يومه في يومه كما في اي في ذكر في المقام في قلنا عن الكافي ان لا  
 لو كان قبل العادة كرم وطى ما يحجز في عاده ان العدة في العادة غالب فالاجتناب  
 وفي جامع الرموز ان يحل وطى الكرم ولا يحجز في يومه في عاده ان العدة في العادة غالب فالاجتناب  
 فحاضت ثلثة طهرت ستة لا يحل وطى النظار ان يقال عاده بدل حاضتها وانما لا يحل  
 وطى لان الشهر ثلثة فحاضت في اقص من العادة يوم طهرت احتمال  
 غالب في المدة وفي القية ولو حاضت صاحبة العشرة ثلثة ثم طهرت ستة فزوجها  
 ان يزوجها عند تحمله عند اي في نصفه يحل له ذلك ولو كان حاضرا تسعة فزادت  
 ثلثة طهرت خمسة اختلف المباح في وقت محدد والاصح ان يحل وطى لان احتمال  
 كون حاضرا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكذا الخلاف اذا زادت في ما من طهرت  
 خمسة ولا وكذا النفاث لا احتصاص في حاضتها ولا فلاحا به لا يقطع ان المدة كلما  
 انقطع دما في الحوض قبل ثلثة ايام شطر الى آخر الوقت وجوبا لاحتمال العدة والام  
 آخر الوقت في جامع الرموز وكذا في صحيح الفسول ان قال ابو جعفر في كتاب  
 التأخير في ايام العشرة وبما يجابه في ايام العادة ولا فان لم يجد قضا فقل

في جامع الرموز ان يحل وطى الكرم  
 في عاده ان العدة في العادة غالب فالاجتناب  
 في عاده ان العدة في العادة غالب فالاجتناب

وتراعي الترتيب ان لم يبلغ الزوال ساكنا لقل عنه ولا يحجز عليها الغسل ان ما راى كبح  
 الا ان كان حاضرا فصوم ان انقطع الدم قبل الفجر لا يفرض المذكر او قبله للقيام  
 ان انقطع قبل الفجر او بعده وللعبد لاكل قضا حتى الوقت بالتيمم او في المدة وهو  
 واجبا قال في بيان الفصل الثامن فيمن يحجز على التيمم ومنه يحجز كل من بلغ في حاضتها  
 في نصف النهار او دخل في اسبوعا فانه لا ياكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت  
 من الحيض او النفاس بعد طهرت الفجر او معه وفي القية حامل رأت الدم فظنت  
 انه دم حوض فافطرت ينبغي ان لا تلزمها الكفارة ثم تلزمها تم وكذا العدة ان بلغ  
 مظهر خمسة عشر فافطرت على كل حوض ينبغي ان لا تلزمها الكفارة ثم تلزمها تم كذا في الكفارة فقد  
 ظنت دم الحوض ولم يكن لا تلزمها الكفارة سواء رأت في ايام الحوض لا يقع طهرت بعد  
 نفاسها الاربعين يوما او ثلثة ثم رأت الدم فظنت دم نفاس او حوض فافطرت في  
 الكفارة ثم تلزمها تم الى الحادي عشر فافطرت لا كفارة عليها ان ثبتت الحوض في الفجر  
 الاول او قبلها الكفارة ولا يكون خلاف النافعي بشبهة قلت والظاهر ان كفارة  
 عليها ان اكثر من الحيض خمسة عشر يوما في كل اربع رجمه الا ان قالوا لا كفارة في يومه  
 الفجر لعل الناس للمحاضرة والنساء ان ناكلوا وشربا بدل مستين عن اعيان الرجال  
 النساء والصبي العاقل وفي النهاية قبل تأكل الحاضرة ولا يقطع في المسافر المريض بها  
 كما في جامع الرموز طهرت النفاس والشيء الثاني كذا قال القاضي خان واجمعوا على انه  
 لا تجزئ التيمم في الحاضرة والنفساء في الحيض والنفاس ولا على المريض والمسافر  
 وفي العناية اذا اجتمع عن الصوم وقدر على التيمم كره له تركه ولا ان غاد  
 الحكم بغيرها اذا فقهه عن الصلوة والصوم كذا في صحيح الفسول ولا يقطع  
 الصلوة ما لم يستمر في الدم ثلثة ايام كما في جامع الرموز قال الامام الرضا اذا  
 رأت الدم ابتداء قبل ان تستمر في الصلوة والصوم لا يحل ان يكون دم حاضرا بالنفاس  
 عن ثلثة ايام وقبل ان تستمر في الصلوة والصوم لا يحل ان يكون دم حاضرا بالنفاس  
 في الحيض ثم تجزئ له الحاضرة فانما دم ولا يقطع ان انقطع قبل العادة كذا في









١٠  
 وادانفقوا في حنينه يوم ولدوا ولدوا  
 بالحنين وادانفقوا بالحنين  
 يعبر عنهما بالانسانين  
 ١١  
 وهذا ما يروى اذا وافق اول الشرا من اوله  
 في غير حنين اقل الطمانين انفا سين  
 يكون طمانين عشرين ما واخذ انار  
 بانامل

[illegible]



وانما كان كذلك لان الشهر فالاكثر لا يخرج عن الحيض والطهر مرة واقل الحيض  
 ههنا وحيد في الطهر سبعة وعشرين هذا ما قاله الزعفراني في اثبات ما اختار  
 لنسب العادة من الطهر كذا في الكافي **ولو كان الطهر الثاني اربعة عشر طهرا**  
 خمسة عشر وحيضا الثاني ستة عشر من الدم المتوسط بين خمسة عشر وبين اربعة عشر  
 الي ثلثة ايام ثم طهرا خمسة عشر يوما وذلك فليها اذ هو يكون الدم والطهر الاول  
 صحيحين دون الدم الثاني وطهره اذ لا يوجد شرط معتبرا فلا يصح ان النسب  
 العادة لم يذكر كون الدم فاصلا والطهر صحيحا لانه لا يقتضي في المتابعة كذا  
 فقل عنه **ولو ان راءت طهرا صحيحا ثم استمر الدم ولم تزل الطهر حيضا**  
**اصلا كما هتج بلغت بالجل فزلت وراوت اربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر**  
**الدم حيضا عشرة من اول الايام وطهرا خمسة عشر وذلك دأبها وكذا الحكم**  
 اذا زاد الطهر لانه صحيح يصح لنسب العادة كما لو كانت اربعين وطهرت بعده  
 خمسة عشر ثم استمر بها الدم حيث لا يفسد الطهر كان طهرا خمسة عشر وكذا لو طهرت  
 ستة عشر الا عشرين ولو طهرت احدى وعشرين ثم استمر بها الدم كان فاسدا اربعين  
 وطهرا احدى وعشرين واختلف السافرون في حيضا قالوا ان الذي يذهب اليه كوسف  
 ان العشرة حيض قال كذا في الخلاصة فقل عنه هذا على الاطلاق فلو لم ير عثمان قال  
 الصمد الشريد هذا القول الذي يذهب اليه كوسف فظاهر او بيقية وعند الميذاني  
 كذلك الا احدى وعشرين فبقية يكون حيضا تسعة وطهرا احدى وعشرين ثم كل ما زاد  
 الطهر نقص من الحيض ثلثة اربعة وعشرين فيحيض ثلثة وطهرا سبعة وعشرين  
 فاذا زاد فبقية الميذاز ابا عثمان فيحيض عشرة من اول الايام وطهرا مثل  
 ما رأت قبل اي عدد كان انما وقوله وعند الميذاني كذلك الا احدى وعشرين فيحيض  
 وراوت اربعين دما ثم ستة عشر طهرا فيحيض عشرة من اول الايام وطهرا ستة  
 عشر وذلك دأبها واذا رأت مثلا عشرين طهرا يكون حيضا عشرة وطهرا عشرين  
 وانما اذا رأت احدى وعشرين طهرا ينقص من حيضها واحد فيكون تسعة وطهرا احدى وعشرين

فيحيض ان النسب العادة

وهكذا الحكم اذا زاد الطهر نقص من الحيض ثلثة اربعة وعشرين فيحيض ثلثة وطهرا سبعة  
 وعشرين بخلاف ما اذا رأت اربعين دما ثم تسعة وعشرين طهرا ثم استمر الدم فيحيض  
 من اول الايام عشرة وطهرا تسعة وعشرين بخلاف ما اذا زاد دما اربعين  
 في النقصان ثم رأت طهرا خمسة عشر او اكثر ثم استمر الدم حيث لا يفسد الطهر فلا يصح  
 لنسب العادة فصارت كانه ولدت كانه بها الدم فان كان بين النقصان والامانة  
 عشرون او اكثر ف عشرة من اول الايام حيض وعشرون بعده طهرا وذلك اباها  
 والا اي وان لم يكن بين النقصان والامانة عشرون من اول الايام ليطهر النقصان  
 بين النقصان والحيض لا يفسد هذا قول الميذاني خلافا للدقاق كما بينا  
 سابقا انتهى فان زيادة الدم على اربعين لا يفسد الطهر عند ابي الدقاق  
 فيحيض لنسب العادة ثم تستأنف عشرة حيض وعشرين طهرا وذلك اباها وفي  
 الفتية ولدت في غرة رمضان فاستمر الدم من رمضان ثم جاءت قبل ان تليست اشهر ونصف  
 مولادة تقضي صيام النصف الاول ويصح صومها في النصف الاخير وكذا صومها اذا  
 اغتسلت بعد النصف الاول لا تبدأ الحمل من النصف الاخير **قوله تنبيه** وهو في الفتية  
 مصدر موزون انتهى اذا وقعت عليه ونبره فلانما اي يقفه وفي الاصطلاح امشاة  
 الاشياء مغفل عن الخلق قيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل بالدم والنظر الى  
 الاشياء السابقة يعلم الاشياء آتية وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبدن هي وما علم  
 سابقا حكوه وخبرته بدله محذوف وقيل لا يحمل من الاعراب لانه بمنزلة البياضين  
 البيضين وما ذكر فيمن الاحكام ما علم سابقا طلق عليه **التنبيه** **قوله** الدماء الفاسدة التي  
 بالوجه تنبيه بل ثمانية كما استوفى ذلك الاول ما تراه الصغيرة اعني من لم يتم له تسع سنين  
 وبهذا هو اختيار محمد بن قاتل وعليه اكثر المشايخ كذا العناية والتقريب فيصدي  
 على الصغيرة واعلم ان ما رآه يستحق في الاتفاق ان من الاحتاجه واما لانه بنت  
 ست او سبع او ثمان فيحتمل اختلاف المشايخ هكذا نقل عن شرح العلي او في الفتوى على  
 كما في السراج الواريج وقوله ان ما تراه الصغيرة مستمرة بعض المتأخرين الدم الضايع

فيحيض



وما ذكر في الحاوي من ان مسائل الاستحاضة تدور على اصليين الدم الناقص على اقل  
 الحيض والخلاص عن الزمان والحاج ثلثة انواع خارج عما ذكر من مدة الحيض وخارج عن العادة  
 في الايام وخارج عن العادة في المكان اولا فليس يتابع حيث لا يتولد دم الصغير قوله وانما منزله البيت  
 غير الاسود والاحمر من الصفرة والكدنة والخضرة والبرتة هذا بناء على ما اختاره فيما  
 سبق كما به الجنازة او الفلاسود والاحمر من الدماء الناقصة سائر اللوان في ظاهر  
 المدعي على ما ذكره المحرر صدر الشريعة او يعقب كما في جامع الرمز او الجميع من  
 الدماء العتيقة والثانية ان وجه النصاب عند صد الشهادة كما في الحديث قوله  
والثالث ما تراه كالحامل وان كان دم الحامل ممتدا بالغا نصاب الحيض هذا عندنا  
 واما عند الشافعي واحمد فماتراه كالحامل من الدم جفينا قوله ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان قال ان الله تعالى فرخ الحيض عن الحمل وجعل الدم وزقا للولد وقالت عائشة رضي الله  
 ان الحامل لا تحيض وان لم يمسس الحمل والى العمالة لا يجتمع الحيض والحمل ولا الحيض  
 والنفاس والرابع النفاس عند منكره كمالا يجتمع العشرة والاربع في رضة واحدة  
 ولا الزكوة مع العشرة والمزاج والخامس والعقد والجلد ولا النفق والجلد والرقم ولا ركة  
 نجاسة وصدق منظر والمقطر والقضبان والابهر والصفوان ولا التيمم والفضول والسادس  
 الحمار ونبيذ التمر والظفر والجمرة ولا القضاء والاطعام والشهادة والعيون ولا القطر  
 وملك اليمين واللايرة والرقية ولا القنية والميزان قوله بغير زيادة هذا احتراز عن ما في  
 الترمذي لان النفاس عند اربع واربعة عشر قوله من الاول خلاف المحمد بن  
قوله والرابع ما جاوز اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثاني ان ما رآه في ايام الحيض و  
 النفاس حيض ونفاس وما زاد على عشرة ولا يجزئ انقضت هذا في السبادة بلوشية  
قوله والنفاس من التيمم من الحيض بشرط سبق الطهر للقيح طهر قوله والسادس ما عدا  
 العادة الى الحيض غير بشرط مجاوزة العشرة ووقوع النصاب فيما ايام الدم الذي جاوز العادة  
 الى الحيض غير العادة بشرط مجاوزة العشرة ووقوع النصاب في العادة فما وقع من النصاب في العادة  
 حيض والباقي الذي هو الدم للجماء وانما حاضته في الحيض غير الظان غير بدل

لا وصفه جفرا عطف بيان لا الى الجفرا غير الجفرا العادي وهو لا يتعرف بالاضافة لقوله  
في الايام وانما يقدر بكون الدم زائدا على الكثر الجفرا كما في الكثر اذا تكرر اذ لو زاد على العادة ولم يزد  
عليه فكل جفرا بشرط ان لا يكون بعد طهر صحيح وذلك لانها لو كانت عاداتها خمسة مثلاً من  
اول شهر ذات سنة ليام وما فاه السادس خفيف ايضا فان طهر بعد ذلك البعة عشر  
يوما ثم زلت الدم فاما تزد الى عاداتها **سبعة** واليوم السادس استحيضة فتتغير تركبة  
فيه من القلوة كما في السراج الكوناج **والعلم** ان الفرق بين دم الجفرا والاحتياضة ان دم  
الاحتياضة احمر رقيق ليس له رائحة كريهة ودم الجفرا متغير اللون غثين نقي الرائحة كما  
في السراج الكوناج **والجوهرة قوله** **والاتباع** ما عدا مقدار عدد العادة كذلك الى الجفرا  
غيرها كذا نقل عنه بشرط تجاوزة عشرة وعدم وقوع النصاب فيها فانه ان لم يقع النصاب  
في العادة انتقلت زمانا لا عددا فيعتبر عدد العادة جفرا من اول ما زلت والباس  
استحيضة كما مر من الفصل الثاني والناس ما جاوز العادة في النفس بشرط تجاوزة  
الأربعين وما وقع في العادة نفاسا والباقي وهو الدم المتجاوز استحيضة ولعل من  
اهل القسم الناس ومنكره وذكر في جامع الرموز **وانى اعلمها الى الاستحيضة على ما ذكره**  
**ههنا صريحاً ثمانية** ومنها دم الآيسة والمرضة والقصيرة كما مر اثارة **فقال قوله**  
**الفصل الخامس في الغضلة** اي في بيان احكام الغضلة **كذا نقل عنه قوله** اعلم انه يجب على كل امرأة ان  
تحفظ عاداتها في الجفرا والنفس والطهر عددا او مكانا حتى لو تركت حفظ عاداتها الضعيفة  
عند الشرع كذا نقل عنه والرد من المكان الزمان كما يرد من البيقات مواضع الاحرام بخلاف  
وكذا يريد الزمان من المكان وقوله **تبع هذا** ما عدا على ما في الكفاية والمكان كذا استؤس  
من الزمان ومعناها واحد كذا نقل عنه وهذا اخذ هذا قول **قوله** فان جنت او  
اغى غيرا **والجنون** افة تزيل العقل والاعاء استلاء الدماغ مما يبلغم بارد غليظا كما في  
الحمايق **والسكر** هو استلاء الدماغ من الشرب وقيل الاغواء افة تعترى وتغلبه  
الجنون افة تعترى العقل وتسلبه اي تخلسه وقيل الاغواء افة تضعف القوى ولا تزيل  
الحج وهو العقل والجفرا افة تزيل الحج ولا تضعف القوى وما قيل ان الجنون ما يسلب العقل

[illegible]



والاعتماد ما يظن به فهو لا يكون مانعا عن الاعتقاد **قوله** اول ثم لو لم يبق فسادا لكان  
 لا التمسك بالحق والفسوق لغة الخروج عن الاستقامة وشرعية الخروج عن طاعة الله تعالى  
 بارتكاب كبيرة كذا في جامع الرموز وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي  
 اشرك بالله ثم قتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار عن الزحف  
 والسم والكل مال اليتيم وحقوق الوالدين المسلمين والاحادي في الحرم وتزاد ابويرة  
 اكل الربوا وزاد على كل من اتقه وجهه السرقة وشرب الخمر وقيل كما كان مفسدة مثل  
 مفسدة شئ مما ذكر او اكثر منه ذكره التفتازاني في شرح المعايير وذكر في الجوهرة  
 ان من الكبائر الانطاري في رمضان بغير عذر وتلك الصلوة مستقرا ومن هذا كانت  
 ان المرأة الغير الحائض لو لم يفسد فاحق **قوله** فثبت عاداتها فاستبرها اليوم ان نيت ايام  
 عاداتها في الحيض فقط لا في الامور الثلاثة كاهو المتبادر لشرعها حكم النفس على صفة عدم  
 بيان احكام المصلحة في الحيض بقوله وان اضلكت عاداتها في النفس **قوله** فغيرها لا تخفى يعني  
 اذا افاق من الحيض والاعذار واندرت على ما رقت فجاءت تستقي وهي لا تعلم موضع حيضها  
 ولا موضع طهرها وتعلم عاداتها في الحيض والطهر ولا تعلم فانها تخفى لان هذا اشتباه وقع  
 في امر من امر الدين فاستبه اشتبه القيد والتسوية في اعداد الركعات واعلم ان المرأة المستمر  
 معها على ثلثة اشهر احدى بها المبتدأة وثانيها المعتادة التي لا تنسى عاداتها فلو كانت  
 عن تلك الثلثة وحكمها قد علم في الفصل الرابع وثالثها المعتادة التي نيت عاداتها السابعة  
 بالمصلحة والمخيرة وقد عرفت ان المبتدأة والمستعمل اذا عرفت هذا علمت ان الامور التي  
 ايراد الانواع الثلثة في فصل واحد وفصل الاثر في كل قسم من القسم الثالث وذكر في  
 فصل على حدة لكثرة ابحاثه وصعوبة فهمها لما لا شأن بجعل حدودها باب الحيض في كتاب  
 مستقر واحتفظ هذا فادمن لان ابحاثها والاساس في هذا الفصل تجاري كالجاري  
 في **قوله** فان استقر ظن الظن الاعتقاد الرابع وكثير ما يفتقر عن الظن يغالب في ميزان  
 الظن تبينها على ان الغلبة ان الرجحان مأخوذ في ماهية والا لارتاب للظن وكذا الحال في كل  
 في أكبر الظن في ان الظن قابل للشبهة والضعف كالنفي الجلي والحق ذكره العلامة التفتازاني

في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال

في تعليل المطول ونقطة الحق المصلحة قدس سره في حاشيته وذكر في الاشياء والظواهر ان  
 الشك في اولى الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح الصواب والوجه رجحان جهة  
 الخطا واما أكبر اري وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو المعتبر في  
 كاد كره الاكثري في اموره وقام له ان الظن عند الفقهاء ليس بالشك لانهم يريدون ان التردد بين  
 بين وجود الشئ وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وهو ترجيح جهة الصواب وغالب الظن  
 عندهم ملحق باليقين وهو الذي يستقي عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم حيث  
 صرحوا في نفي الظن من ايمان الغالب بالتحقق **قوله** في الطلاق بان اذا ظن الوقع لم  
 يقع واذا غلب ظنه وقع ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه  
 شئ لانه شك **قوله** على من منع حيضا او عوده علمت برأي ان استقر ظنهما واكبر رأيا  
 فعلم به ونفى على ذلك كما في القيد لان الظن من الابواب المعتبرة عند الشرع يخرجون  
 العلم كذا انقل عنه **قوله** واما نية التوفيق ان المرأة اذا استقر رأيها وظنها على زمان  
 حيضا او عوده لا يكون من المصلحة ولا من المخبر لان المراد العلم الشئ في الوجه للعلم  
 وغلبة الرأي منه كما اشار اليه في الحاشية فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر في هذا الفصل الا  
 الا ان يقال ذكره لزيادة الاكث في وتوطئة لما بعده **قوله** والافضل بالخطوط الظن على الاعتقاد كجزم باسند منه  
 في الاحكام اي غير الاخذ بالاولى وما به الاعتماد لان الباب باب العبادات فتخاطب  
 فيها مثلا اذا شكك بين الحيض والطهر لم تترك الصلوة ولا الصوم والاطعام الا في مستقصى  
 في بيان الاصول في القية شكك لما يرضى في يومه انه العاشر من الحادي عشر ولا يثبت  
 له اري فانه كانت ترتب الدم في حيض **قوله** فتعلم بانها في عاداتها في كل الفاسد  
 وعادتها ان الدم ينقطع برين او ثلثة ثم يعود لان غلب الظن ان الدم يعود لا يجب عليها ان  
 تقبل وتصل رواية عن ابي يوسف **قوله** تقبل وتصل اذا خاف فوت الوقت لان الدم  
 موهوم وهكذا في صاحب المشرقة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة  
**قوله** ولا يقدر طهرها وحيضا الا في حق العدة في الطلاق فالأفضل العلم لا يقدر بشئ  
 في حق شئ ولا تنقضي عداها ومنه برعمة والعائني ابو حازم لما قرأ لضرب المعادير

في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال

في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال



بالتعريف ولم يوجد في هذه المأثورات في حق الصلوة والصوم بل عليها ان تقوم وتقتل  
 لكل صلوة وعامة المشايخ قدروها للضرورة والملك العظيم كافي الزيلعي وجامع  
 الرمي قد ذكر في بعض حيزا بعشرة وظهرها ستة اشهر الا ساعة نفل عنه هذا في البرقي  
 وعليه الاثر وفيه اقوال اخر ذكرنا بعضها سابقا في الحاشية انتهى ما مرته قدروه على  
 الشريد بن شهرين وعليه اكثر في اسر على المفق والشاء كافي التاية والعناية وفتح  
 القدير للهداية قال الميرزا في اكثر الشايخ على تقديره بشهرين فعلى هذا ينقص عدتها  
 بسبعة اشهر وعشرة ايام الا ساعة فاما قوله فينقص عدتها بسبعة عشر شهرا  
 وعشرة ايام غير اربع ساعات زيادة عشرة ايام غير ساعة على ذلك بناء على اعتبار  
 جواز طلاق في اول حيزا وابتدائه كما اختاره الزيلعي وهو الاصح والقوم لما يفتوه  
 تكون بدعة لا يليق ان تعتبر لم يردوا هذه العشرة تأمل بالاحباط واختارنا هو  
 الاصح هذا في حق جواز الزوج بزواج آخر في انقطاع الرجعة لان الرجعة للغير في  
 حق طلاقه وتكون يوما كاسيا في وايضا هذا اذا كانت حرة مطلقة واما اذا كانت  
 امة فتقتضي عدتها ثلثة عشر شهرا غير ثلث ساعات واما اذا كانت امة فاشترط ان  
 فعلى قول محمد بن ابراهيم الميرزا في تقديره ما استبرأ ثلثة اشهر وعشرين يوما الا  
 ساعة لجواز ان يكون الشراء بعد ما مضى ساعة من حيزا فلا يحسب هذه اليفتين  
 المستبرأ لان عشرة ايام الا ساعة ثم بعد الطهر ستة اشهر الا ساعة فيستبرأ بها  
 هذا على ثم الحيزا بعد عشرة فتكون الحيلة ستة اشهر وعشرين يوما الا ساعة فيستبرأ بها  
 هذا في قول من يجوز طلاقا بالغير ولما على قول من لا يجوز طلاقا بالغير وهو المأخوذ فلا حاجة  
 لهذا الكشف ولا تدخل السجود والاطراف بالبيت الا للزيارة ثم بعد عشرة ايام  
 وللصوم ثم لا تقيد اما طواف الزيارة فلا ركن من اركان الحج ولما طواف الصدر فلاته  
 واجبة في البيت ولما عدم الايجادة في طواف الصدر فلانه غير مكمل لاداء الركن من  
 مكة بوضوء ولا ركنات حاضيا في طواف الصدر لا يجزئ كافي ما في حاشية والافضل  
 سقط كافي الجرائد ولا يخرج على سطح السجود لان سطح السجود في حكم حتى لا يحل

هذا في حق طلاق في اول حيزا وابتدائه كما اختاره الزيلعي وهو الاصح والقوم لما يفتوه تكون بدعة لا يليق ان تعتبر لم يردوا هذه العشرة تأمل بالاحباط واختارنا هو الاصح هذا في حق جواز الزوج بزواج آخر في انقطاع الرجعة لان الرجعة للغير في حق طلاقه وتكون يوما كاسيا في وايضا هذا اذا كانت حرة مطلقة واما اذا كانت امة فتقتضي عدتها ثلثة عشر شهرا غير ثلث ساعات واما اذا كانت امة فاشترط ان فعلى قول محمد بن ابراهيم الميرزا في تقديره ما استبرأ ثلثة اشهر وعشرين يوما الا ساعة لجواز ان يكون الشراء بعد ما مضى ساعة من حيزا فلا يحسب هذه اليفتين المستبرأ لان عشرة ايام الا ساعة ثم بعد الطهر ستة اشهر الا ساعة فيستبرأ بها هذا على ثم الحيزا بعد عشرة فتكون الحيلة ستة اشهر وعشرين يوما الا ساعة فيستبرأ بها هذا في قول من يجوز طلاقا بالغير ولما على قول من لا يجوز طلاقا بالغير وهو المأخوذ فلا حاجة لهذا الكشف ولا تدخل السجود والاطراف بالبيت الا للزيارة ثم بعد عشرة ايام وللصوم ثم لا تقيد اما طواف الزيارة فلا ركن من اركان الحج ولما طواف الصدر فلاته واجبة في البيت ولما عدم الايجادة في طواف الصدر فلانه غير مكمل لاداء الركن من مكة بوضوء ولا ركنات حاضيا في طواف الصدر لا يجزئ كافي ما في حاشية والافضل سقط كافي الجرائد ولا يخرج على سطح السجود لان سطح السجود في حكم حتى لا يحل

الحاشية على الزيلعي في حق طلاق في اول حيزا وابتدائه كما اختاره الزيلعي وهو الاصح والقوم لما يفتوه تكون بدعة لا يليق ان تعتبر لم يردوا هذه العشرة تأمل بالاحباط واختارنا هو الاصح هذا في حق جواز الزوج بزواج آخر في انقطاع الرجعة لان الرجعة للغير في حق طلاقه وتكون يوما كاسيا في وايضا هذا اذا كانت حرة مطلقة واما اذا كانت امة فتقتضي عدتها ثلثة عشر شهرا غير ثلث ساعات واما اذا كانت امة فاشترط ان فعلى قول محمد بن ابراهيم الميرزا في تقديره ما استبرأ ثلثة اشهر وعشرين يوما الا ساعة لجواز ان يكون الشراء بعد ما مضى ساعة من حيزا فلا يحسب هذه اليفتين المستبرأ لان عشرة ايام الا ساعة ثم بعد الطهر ستة اشهر الا ساعة فيستبرأ بها هذا على ثم الحيزا بعد عشرة فتكون الحيلة ستة اشهر وعشرين يوما الا ساعة فيستبرأ بها هذا في قول من يجوز طلاقا بالغير ولما على قول من لا يجوز طلاقا بالغير وهو المأخوذ فلا حاجة لهذا الكشف ولا تدخل السجود والاطراف بالبيت الا للزيارة ثم بعد عشرة ايام وللصوم ثم لا تقيد اما طواف الزيارة فلا ركن من اركان الحج ولما طواف الصدر فلاته واجبة في البيت ولما عدم الايجادة في طواف الصدر فلانه غير مكمل لاداء الركن من مكة بوضوء ولا ركنات حاضيا في طواف الصدر لا يجزئ كافي ما في حاشية والافضل سقط كافي الجرائد ولا يخرج على سطح السجود لان سطح السجود في حكم حتى لا يحل

الوزن عليه **قوله** ولا تسجد الا في موضعين يعني في موضعين لا في موضع واحد ولورد في اولها وكذا في غيرهما  
 والعلوية **قوله** ولا يجوز وطأ ابد يعني ولو بالغير لان الحز في باب الفروج لا يجوز طعن عليه في  
 كتاب الحز في باب الجورى وقال شيخنا لا يجوز لان من طعن في طهره فمكروه الغيبة  
 للحلال وعند غلبة الحلال يجوز الحز كافي للشيخ انا غلب الحلال من كافي الحز والاقبال  
 الحز وذكر في التاخر خاتمة ابن الشيخ من قال بانها زوجا بالغير ولكن هذا باطل فقد  
 نص محمد بن قباب الحز في باب الفروج لا يجوز وفي الغيبة ولا تقطع دم الحلال و  
 زاد على خمسة ايام من الزوجه وطأ عند محمد بن يحيى لا يحل حتى تم عشرة وعند محمد بن يوسف  
 لا يحل حتى تم خمسة عشر يوما على اختلافهم في الطهر **قوله** ولا تسجد الا في موضعين يعني في موضعين لا في موضع واحد ولورد في اولها وكذا في غيرهما  
 بين الباج والبدعة كافي في التاخر خاتمة **قوله** ولا تسجد الا في موضعين يعني في موضعين لا في موضع واحد ولورد في اولها وكذا في غيرهما  
 القراء فان لم تقصد القراءة لم تقصد الشاء فحز لان القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الشاء  
 كقول الشاء وفيه كلام سابق في الفصل الثاني **قوله** وتطعم الفريض كذا لا تكون الاما  
 النساء ولو كانت طاهرة وتحتج بها كافي في الجلاء فان في الفريض كذا لا تكون الاما  
 الامم حاضيا كذا لا يجوز في السجدة والحنى للشكل من جواز اقتداء الفريض بالفتاوى  
 غلط غلط فاحت كذا اقتداء الحننى المشهور بالحنى كافي في الغيبة **قوله** والواجب السجدة  
 او التوكدة والمراد من الواجب صلوة التوكدة كافي في الزيلعي وتقتل كل صلوة فقصي الزيلعي  
 والورد وان لم يرد سنة التوكدة كافي في مختصر الرقاية او واجبة كافي في الحق ومن بعض محابنا انما  
 كفاية كافي في الحاشية ولان كفايتها حالها كان **قوله** تقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة  
 او ثلث ايات يعني اذا صحت لا تطيل القراءة بل تقرأ الفاتحة وسورة قصيرة مثلا قال الامام الزيلعي  
 وتقرأ بركعة واحدة من الصلوة ولا تزيد وقيل تقرأ الفاتحة والسورة فانما واجبت **قوله**  
 سورة اعد الاوليين اي الاما اعد الاوليين يعني في اعد الاوليين تقرأ الفاتحة لا السورة  
 لما نقل عنه من استثناء بالنسبة الى السورة لا الفاتحة انتهى ولما قال ان يقرأ الفاتحة  
 في اعد الاوليين ليست من السنن المشروعة ولا من الواجبات كذا في حقها فاختاره  
 معناه استثناء لم يشر شي والجواب عنه بانه قد حقق بعض المتأخرين ان قراءة الفاتحة



فيما عدا أوليين على طريق التنازل كافي شرح الوقاية فقرأتها حاج جارية للحايض والنفساء

كسائر الرعاوي وبأنه روي الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار قراءة الفاتحة فيه واجبة حتى لو تركها  
 عما كان من سببها وان كان ساهبا جردا لم يوجب التمسك والقضاء يكون الاستثناء بالنسبة  
 إلى الفاتحة أيضا كما لا يخفى **قوله** وتقرأ الترتيب وسائر الرعاي المأثورة لأن القول  
 بأجزائها والتسوية بينها وأن الظاهر للذهب لا يكون وعليه الفتوى كما في الفتاوى والظهور  
 وجوبها ومن لم يجد يكون لسببه كونه قرآنا لا خلافا للتحجاة في كونه قرآنا فلا تقرأ ما حياها  
 فقام **قوله** وكما ترددت بين الطهر ودخول الحيض أي بين خروج الطهر وبين دخول  
 الحيض **قوله** بالبرزخ الوقت كل صلوة ولا يلزم الفصل لأنه التردد في دخول الحيض  
 لا الطهر فلا يترد إلى اليقين بالشك فلا يلزم الفصل عليها بخلاف التردد في خروج الحيض  
 ودخول الطهر فإنما يغفل الوقت كل صلوة ثم يقيدها بما في الصلوة الثانية **قوله** تدبر الله  
 وإن بين الطهر والخروج أي بين دخول الطهر وبين الخروج عن الحيض فبما الفصل كذلك  
 أو الوقت كل صلوة كذلك كذا نقل عنه هذا إذا كانت قادرة على الفصل والآباء يتم  
 نقل عنه مثالا امرأة تذكر أن حيضها في كل شهر مرة واحدة وإن انقطاعها في النصف الأخير  
 ولا تذكر غير هذين فإن في النصف الأول ترددت بين الدخول والطهر وفي النصف  
 الأخير بين الطهر والخروج وأما إذا لم تذكر شيئا أصلا في مترددة في كل زمان  
 بين الطهر والخروج في حكم التردد بين الطهر والخروج **قوله** ثم يقيدها في وقت الثانية  
 بعد الفصل قبل الرقبة وهكذا الصنع في كل صلوة نقل عنه ههنا أربع صور أحدها  
 الفصل والصلوة في الحيض والثانية هي في الطهر وهي الثالثة الفصل في الطهر والصلوة  
 في الحيض والرابعة الفصل في الحيض والصلوة في الطهر وأما في الحيض وتسمى من غير  
 الوقت لاحتمال المستمرة الرابعة تقضي ثانيا بعد الفصل قبل الرقبة **قوله** هذا قول  
 أبي سهل ونقل عنه أيضا هذا استحقاق والقياس أن تقبل في كل ساعة  
 لأنه ما من ساعة إلا ويتوهم أنها وقت خروجها من الحيض **قوله** في كل ساعة  
 والنسب والصبر أنها تقبل كل صلوة وفيما قاله أخرج بين معان الاحتمال

وذكر في الزكاة فاته في الصلاة فيما عدا أوليين من الفاتحة  
 أصلا عند بعض النسخة في كل صلاة

لا يتقطع بما قاله الجوزي الانتطاع في أثناء الصلوة أو بعد الفصل قبل الشروع في الصلوة  
 فاختارنا الاستحسان وقولنا في البعض وقدم بهما الذي في الجهد وقد ذكرنا ذلك  
 الاحتمال باختيارنا في سبيل أنها تفيد كل صلوة في وقت آخر قبل الرقبة فتبين الطهارة  
 في غيرها الوقت في طهر انتهى وهذا أيضا لا يخفى **قوله** سببا في خلوها الزمان  
 وتبين الطهارة في أحدها غير ثابت فقام **قوله** وإن تمت سحرة تسجرت كحال سقط  
 عزرا لأنهم كانت حايضا لا يجي والافترادت حق **قوله** ولا أي وإن لم يسجد  
 في الحال بل بعد ذلك تجددت عادتها بعد عشرة أيام لاحتمال أن يكون التمسك في الطهر  
 والآخرة في الحيض فإذا عادت بعد عشرة أيام فقد تيقنت بالآخرة في الطهر في أحد  
 الجانبين كافي لنا **قوله** وأما كانت عليها فائتة فقضت أي صلوة فائتة تركها  
 في زمان طهرها قبل الابتلاء فحدثت فقضت على هذا التناول ولعل القضاء في حال الابتلاء  
 على هذا القياس فقام **قوله** فغيرها أعادتها بعد عشرة أيام قبل أن تنزل تلك العشرة على  
 خمسة عشر يوما كانت تلك الفائتة صلوة أو سجدة **قوله** قبل أن تنزلها فيبدلها عادتها كذا  
 نقل عنه أي الأعادة في قوله والافترادتها بعد عشرة أيام **قوله** فغيرها أعادتها بعد عشرة أيام  
 عليها بيقين كولا بعد أحوالها في زمان طهرها وأما كذا الجواز أن يعود حيا  
 بعد خمسة عشر يوما وهو قول أبي علي الدقاق وهو الصحيح كافي الجواز **قوله**  
 ولا تنظر في رمضان أصلا لاحتمال أنها طاهرة في كل يوم وهو غير منصرف للعلية  
 والآلف والنو **قوله** ثم إن لم تعلم أن دورها أي دور حيضها أو دور عادتها في الحيض  
 أو دور أيام الحيض في كل شهر مرة وإن ابتداء حيضها بالبيل والنفاد أو علمت أنه بالبيل  
 وهو معطوف على قوله إن لم تعلم لا على قوله وإن ابتداءه كاتوهم **قوله** وله شهر رمضان  
 فليجب عليها قضاء اثنين وثلاثين يوما إن قضت موصولا برضان للأصبياط لأن  
 أكثر ما قضت من صورها ستة عشر يوما أو عشرة من أول رمضان وخمسة من آخره  
 وما بقي من صورها أربعة عشر يوما فيكون اليوم العيد هو السادس من رمضان  
 فلا يجوز الصوم فيه ثم لا يجوز صورها في خمسة أيام ثم يجزئها في أربعة عشر



















فالجاس والسار كاه آخر حيضها وان كانت من آخر الحيض فالحق من اول حيضها  
**قول** وان سبعة فماتت في اربعة بعد الثلثة الاولى بالحيض الى ان علمت ان ايام حيضها سبعة  
فاصلتها في عشرة فصلت بالثلاثة الاولى ثم توعى الصلوة في اربعة لتتقيا في خمسة  
بكون ايام الحيض ثم تقبل كل صلوة في الثلثة الاخيرة كذا في النافار خاتمة **والجواب** وفي  
الثمانية تتيقن بالحيض في ستة بعد الاولين وهو عطف على قوله وان سبعة آه يجب كعق  
او ان علمت ثمانية فاضلها في عشرة فتصلي في اليومين الاولين بالوضوء لكل صلوة اول وقت  
كل صلوة ثم تترك الصلوة في ستة ايام بعدها تتيقن بكون ايام الحيض ثم تصلي يومين  
بالاعتكاف لما من احتمال الخروج من الحيض **قول** وفي السبعة بثمانية بعد الاول وان علمت  
ان حيضها تسعة فاضلها في عشرة تصلي في اليوم الاول بالوضوء ثم تترك الصلوة في الثمانية  
ثم تصلي في اليوم العاشر بالاعتكاف قال في النافار خاتمة فان قلت اضللت عشرة في عشرة  
فهي واحدة علمتها وهذا السؤال **الحال قول** وان علمت ان اظهر في اخر كل شهر ولا تترك  
مقدار ايام حيضها **قول** فالي عشرين في طهر بيقين لان اكثر الحيض لا يزيد على عشرة ايام تصلي  
وتصوم من اول الشهر لعشرين ويتركها في سبعة تصلي بالوضوء للشك  
في الدخول لا بالفضل لاحتمال ان يكون حيضها ثلثة من آخر الشهر فهذه السبعة من  
عمله طهرها فصلها بالوضوء وقت صلوة للشك **فاما قول** وتترك الصلوة في الثلثة  
الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تقبل في اخر الشهر مرة واحدة لكون وقت الخروج من  
الحيض لا اعتقادها انما يظهر عند اندخ الشهر **قول** وان علمت ان ايام الحيض اياما  
العشرين ولم تدركم كانت اياما تدع الصلوة ثلثة بعد العشرين تترك الصلوة للتيقن  
بالحيض وتتركها ثلثة ايام لان الحيض لا يكون اقل من اربعة وقبل العشرين تصلي بيقين و  
بأكثر اربعة **قول** ثم تصلي بالفضل في اخر الشهر للتردد والشك في دخول الطهر  
وخروج الحيض **قول** وعلى هذا يخرج سائر المسائل ان وجوب الخرج والادخول  
**قول** وان اضللت ولسيت عادت في التقاس بان جئت او غمى عليها ولم اتم ليها  
فستعا كما تكرر فان لم يحا وزال الدم اربعين فظاهر ان كل نفاس كيف كانت عادتها

باب النفاس والحيض في هذه السبعة فماتت في اربعة بعد الثلثة الاولى بالحيض الى ان علمت ان ايام حيضها سبعة

فتترك الصلوة والصوم كما تترك الدم لما عرفت في الفصل الثاني فلا تقضي شيئا من الصلوة بعد  
الاربعين كما فعلت فيه لان هذا استدراك مستغن عنه لانه عقد البناء على استمرار الدم وهذا  
ليس فاما **قول** وان جاوزه عشرين فان استقر ظننا العامة علمت به ولا يغفل الاخذ بالاحوط  
وهو ما ياتي بيانه **قول** وان لم يعلم ظننا على شيء وان لم يكن تعلق لما تقرر **قول** فقصت صلوة  
الاربعين لجوازها تمامها لانه ساعة **قول** فان مضى في حال استمرار الدم تعيد بعشرة  
ايام صلوة الاربعين لاحتمال حصول القضاء في الاول في حالة الحيض والاحتياط في العباد للجملة  
واجب كذا في النافار خاتمة **قول** وان اسقطت سقطا ولم تدركه مستبين للخلق او لا  
بان اسقطت في الخرج مثلا وكان حيضا عشرة وطهرها عشرين ولها اربعين وقد اسقطت  
من اول ايام حيضها تترك الصلوة عشرة ايام بيقين لان اما حيضها او نفاسها ثم تقبل  
وتصلي عشرين بالوضوء لوقت كل صلوة بالشك لتردد حالها في بين الطهر والنفاس كذا في  
النافار خاتمة ثم تترك الصلوة عشرة بيقين لان في هذه العشرة اما حيضها ونفاسها كذا في  
النافار خاتمة ثم تقبل وتصلي عشرين بيقين تمام موقفة التقاس والحيض ثم بعد ذلك  
دأبها حيضا عشرة وطهرها عشرين ان استمر الدم وكذا في السراج الوهاج انه ان ٥٥  
لا تدرك استبين للخلق ام لا بان تعدت على برف سقط فماتت وهي مبتدأة في النفاس  
وقد كان حيضا عشرة وطهرها عشرين واستمر الدم فان تترك الصلوة عشرة ثم  
تقبل في اخرها ثم تصلي عشرين بيقين بوقت كل صلوة ثم تترك الصلوة عشرة في  
ثم بعد هذا يكون طهرها عشرين تصلي فيها وتقوم وتوطأ وحيضا عشرة ايام تترك  
ذلك فيها وهذا اذا لم يقطع الدم ولو اسقطت بعد ما دمت الدم في موضع حيضا  
عشرة ولم تدرك السقط مستبين للخلق او لا فصل من اول ما دمت عشرة بالوضوء  
بالشك ثم تقبل ثم تصلي بعد السقط عشرين بيقين بالوضوء بالشك والاحتياط كذا في  
نفاسها طاهرة ثم تترك الصلوة عشرة بيقين لان لا تخلو عن الحيض والنفاس  
ثم تقبل وتصلي عشرة بالشك لاحتمالها النفاس والطهر ثم تقبل ثم تصلي  
عشرة بالوضوء بيقين ثم تصلي عشرة بالشك هذا كله ظاهر سوى قوله تصلي من اول

في النافار خاتمة وان علمت ان ايام حيضها سبعة فاضلها في عشرة فتصلي في اليومين الاولين بالوضوء لكل صلوة اول وقت كل صلوة ثم تترك الصلوة في ستة ايام بعدها تتيقن بكون ايام الحيض ثم تصلي يومين بالاعتكاف لما من احتمال الخروج من الحيض



[illegible]

ما رأت عشرة بالوضوء بالشك اذ هي ليست عللة للغايبة لعدم بل التزم عليها قضاء الصلوة  
العشر الاولى بالشك وقالنا فان خائفة الا كانت مع فمرا في الحيض عشرة وفي الشهر  
عشرين واثان قبل المقاط عشرة وما اغتسلت وصلت عشرين يوما بعد المقاط  
لانه ترد حالها فيه بين النفاس والطمه ثم ترك عشرة يمين لانها انفا او حايض  
ثم تقبل في وتصل عشرين يوما بالشك لتردد حالها فيه بين الطهر والنفاس في  
الخلاصة ولو سقطت في المخرج بعد ما رأت الدم عشرة في موضع حيض ان كان مستبينا للخلق  
ففي في الصرع مستحاضة وبعد السقط نفاسا وان كان غير مستبينا للخلق فهو في  
الصرع حايض وبعد السقط مستحاضة فاذا ثبتت على افعيلها الصلوة من اول  
ما رأت عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تقبل ثم تصل بعد السقط عشرين يوما بالوضوء  
بالشك ثم ترك الصلوة عشرة يمين ثم تقبل وتصل عشرة بالوضوء باليمين  
انتهى وقال الحق ابن الحوام في فتح القدير وان سقطت بعد اياما فانها تصل من ذلك  
الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم ترك قدر عادتها في الحيض يمين وحال  
هذا كله انه لا حكم للشك وجب الاحتياط وفي كثير من نسخ الخلاصة غلط في الصرع  
ههنا من السناخ فاحذر منه وقال ابن خزيمة في الجرح والسقم سقطت بعد اياما فانها  
تصل من ذلك الوقت وحاصل هذا كله انه لا حكم للشك وجب الاحتياط وفي كثير من  
نسخ الخلاصة غلط في التصوير ههنا من السناخ فاحذر منه كذا في فتح القدير انتهى  
يقول الفقير الظاهر ان تصوير المصطفى لتصوير الخلاصة فيه عليه ما ورد على تقديرها  
بلا فرق هذا ما ينبغي في هذا المقام وفي القينة امرأة ترك الصوم في ايام ارم سقطت  
سقطا مستبينا للخلق تقضي ما ترك من الصلوة في اربعة اشهر وما افطرت من الصيام  
انتهى لانه ثبت ان حاملها وايضا ذكر في اية المرأة سقطت سقطا قد استبان خلقة  
حكم بكونها حاملا من ستة اشهر وقال الرقاق من اربعة اشهر وهو الواقع لانه لا يتصور الحمل  
في الولد النام قالت لها المرأة عاتمة بالجل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فبانت  
الدم في ايام حيضها لانه ترك الصلوة ونقض الصوم وفي المالكار خائفة الصلوة في

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

من جانب...  
على الرضى بما يريد...  
و قد راس...  
مما هو الذى...  
والا الحكم



في تركه بخاصة الكتاب وقيل هو الله عز وجل لم يتركها كل ذنب علمته من صغيرة او كبيرة و  
 لم يكتب لها خطية الا الخيفة الاخرى واعطاها توبتين شديداً وبنيها موبتة في الجنة واعطاها  
 كل شعرة على راسها توباً وان ماتت الى الخيفة الاخرى ماتت موت الشهيد ونقل عنه في رواية  
 يكتب لها احسن صلوة تسمى **الصلوة** عن عادتها العادة روى عن خلف بن ايوب ان  
 ابنه كان يخفف الى بطيخ البلي وكان يتركها لئلا يتركها اذا كان يطبخ غياضاً من السجدة  
 واجتمعوا ساعة كذا من ولعلك عادة لا خلاف وكذا الخائف في الفتيمة والراي ان بعض  
 العمل ان لا تترك الصلوة من غير ضرورة كذا ترك العادة كما في السراج **والواجب قوله**  
 والصبر في كل وقت اخره مقدار الحرية اعني قوله الله فادع ما حاضرت فيه سقطت عن الصلوة وكذا  
 اذا انقطع فربما نساها وقد سبق في فصل الانقطاع وهو الفصل الثاني فلا حاجة الى  
 الاعادة فاذا كانت طهارتها عشرة وجبت الصلوة وان كان الباطن الوقت لا يسع  
 قدر الحرية وان كانت لا قبل منها وذلك عاداتها فان كان الباقي من الوقت قد مر ما يسع الفصل  
 والحرية واللبس كما رويت والافلا لا ان الغسل من الحيض والاربعون في النقاس بمنزلة  
 العشرة في الحيض **وقد روي** ان من ترك الصلوة والحق في القراءات للشيبة والتبيل وكذلك  
 ترك الصوم والاحتيا انقطاعه دون التفت كافي كفاية النفاية نقل عنه هذا ظاهر الرواية  
 وعليه اكثر النسخ ومن يخشى بوقوعه في غير رواية الاصول لا ترك الصلوة عالم يستمر الدم ثلثة  
 ايام انتهى يعني ان الدم قبل ثلثة ايام دم احتضاة وهو لا يمنع الصلوة لانه دم عرق كالزفاف  
 فتأمل **قوله** ربيته اذ كانت المرأة وهي بنت تسع سنين على الاصح لو معتادة بشرط تقدم الطهر  
 التام كذا نقل عنه **قوله** اذا جاوزت عادتها في عشرة ونكح اذا جاوزت العشرة نفقته ما دون  
 العادة كذا نقل عنه قال في الحاشية الاخرى قال في الحاشية **والصحيح** هو الاصح وهو ان لا نفقة  
 وقال شيخنا في تلخيصه **بالاقتبال** والصلوة اذا جاوزت عادتها **قوله** ابوابه قبل الا  
 اذا كان الباقي من ايام طهرها بالوضوء لا يجزئها حاور العشرة نقل عنه هكذا الظاهر لكن  
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباطن من الطهر اقل الحيض والطمهر الا فلا شك في ان عادتها  
 ثلثة في الحيض واربعون في الطهر اذا رأت بعد العشرة تترك الصلوة ونقل عنه ايضا

في الحاشية الاخرى هكذا اذكر صمد السند وكذا في الخلاصة ذكر مطلقاً وجعل في حيط  
 الخسوس **قوله** الاما بين وعندنا يخففه بواو الكا والباقي من طهرها ثلثة او اكثر  
 تترك الصلوة وان كان الاقل قال انه يلزم ترك الصلوة وقال انه يجزئها لا تتركها  
 وذكر في النسخ ان على قولها تترك الصلوة اذا كان المتقدم من ايامها لا يجاوز  
 العشرة وعلى قول يخففه بواو ان كان التكم ثلثة ايام لا تترك الصلوة وان كان اقل  
 من ذلك فذلك على قول شيخ بخاري وعلى ما اثاره **شيخنا** يلزم ترك الصلوة كذا في  
 الحيط **البرهان** انه **قوله** امراة عادتها في الحيض سبعة رة الطهر عكروا ذات  
 بعد ثلثة عكروا من طهرها صاغر باقتضاة العكروا من هذا حال الايام الباقية التي اذنت  
 لا ايام الحيض **قوله** ولو رأت بعد سبعة عكروا يوم تتركها هذا كلامه عدم الجواز  
 كذا رعاية لادب التلخيص **قوله** انقطع قبل ثلثة او جاوز العشرة في القعدة تترك الصلوة اي  
 بقضاء الصلوة يوما او يومين اذا انقطع قبل ثلثة او فيما عدا العادة او جاوز العشرة  
**قوله** وان نكحت آية السجدة لا تجوز عليها ان سجدة التلاوة لا تجزئ الا على من يجب عليه  
 الصلوة واذا وجبت قضاء الصلوة اذا انقطع علم قبل ثلثة او جاوز العشرة في العادة  
 وجبت السجدة عليها او آية السجدة او عكروا فيها كذا في الخلاصة **واعلم** ان الجزء ما كان  
 جزءاً من الشيء بالياء لان الجزم ليس بمركب فربما ادخل الفاعل اليد على وقوعه جزاء الشرط  
 فالاحسن فلا سجدة عليها او قبل قد يكون الجواب سميحة بل لا فائدة كافي **قوله** حرمة الصوم  
 مطلقاً فضا كان انفلا لا يكفي في قضاء الواجب منه اي من الصوم من رمضان واليوم الذي  
 اوجبت على النفس اية الصوم كاسمائه وانما يجب قضاء الصوم دون الصلوة لما روي عن  
 عاتكة رضي الله عنها انها قالت كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنقض  
 الصوم ولا تنقض الصلوة وعليه انفق الاجماع ولان في قضاء الصلوة منسوخة قطعية و  
 حر جاتين اذ قل ما يخفى الزيادة ثلثة ايام واكثر عشرة وعطال يست او سبع وتبلى على  
 في كل شهر فيكبر عليها فعلا فتركت في ترك القضاء وكذا في النقاس لا تنقض الصلوة  
 وان لم يتكره فيه ثلثة يلزم بالحيض لعله فيلحقه المرجح في قضاء الصلوة دون الصوم

الذي ذكره في الحاشية







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

كتب الآية ان لم يطلق القرآن عليه الفرقان والآ فلا ولعل الفرقان ثابت باباعد  
الفرقان من اكتب الآية حرف وسدود وكوفي الجدة ولا ينبغي لحايض والجب ان  
يقراء التوير والآن كذا روى عن حمزة الطحاوي لا يسم هذه الرواية قاضية عنه  
وبنيت روا عن النعم لا ينفرد عن ابن حنبل انه لو تضمن فلا بأس به وبه اقوى في الآية الجازم  
كافي الزاهد ان الجنا بقبيل المجزئ وفيه اختلاف في النسخ كافي الجواهر وذكر في شرح الجمع  
ولو تضمن الجنب او غل بوجه فصح بانه لا بأس به من الصحف وقراءة هذا الى اختلاف  
ما سبق اذا قرأ على قصد التلاوة ولو قرأ على قصد التلاوة والوعاء لا بأس به كذا في الروا  
للامام ابن ابي عمير ولا يكره التبري كذا في الجوهر روا قراءة الفتوت وسائر الاذكار والروا  
وانظر الى المصحف باب التبري والتجديد كاسبق لا يقال فعل هذا يجوز قراءة الزبور  
كما ير الاذكار لانه ذكره وشيخه ووعده لسوفي احكام لاننا نقول المراد من الذكر والتبري ما  
عدا اكتب الآية وما فيها وذكر في التوير ولا بأس بقراءة ادعية ومنها وعلها قال الفضل  
الجزيري صدر الشريعة طامد اعاد الفتوت فيكره عند بعض النسخ وفي الجبل لا يكره وسائر الروايات  
والاذكار لا بأس بها انتهى وقال الزبلي ولا يكره قراءة الفتوت في ظاهر الرواية وكروها  
محمدا لشرع القرآن لان اينا كتبه في مصحفه روا الرابع حرمه من اكتب في آية فانه وفيه  
استفاد بان من اكتب في ما دون الآية لم يكن حراما لان ظاهر قيد التامة لا يخرج بعض  
الآية لكن الحديث اعني قوله لا يقرأ القرآن الا طاهر لا يفسد ما وفي البيتين ويكره من ادم  
والروح اذا كان فيها كتابة تسليخ القرآن اما حرم من مثل كتاب المصحف لقوله لا يقرأ  
الا للقرآن ولقوله لا يقرأ الا لآية المصحف الا طاهر هكذا ذكره الزبلي قال صاحب الغنية  
في حاشية الهداية قال قلت ما بال السلام يستدل بقوله تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكي  
فانه قل في الذي عن يسر غير المصحف قلت لان بعض العلماء حملوه على اكلام البررة فكان  
مختلفا فترك الاستدلال بهذا اذا كان قوله لا يقرأ الا لآية الا انه منه كتاب ورجع الظاهر اليه  
الا قري يجب النسخ والمراد من الكتاب اللوح المحفوظ اي لا يصح على كتاب الا لآية  
الطاهر من اكد رواه الجبائية من الذين وب التيات وهم القري عنده

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



وأما إذا جعل منه قرآن وهو المصاحف فمقامه عظيم لأنه القلي الذي لا ينبغي أن يمس قرآن  
 للكتاب المصاحف إلا الطهرون من الشوك والنجاسة والخبز والنقاس وهو خير في معنى القرآن  
 فوجع من القرآن وصيانه من شمس من طهره ولا طاهر **قوله** ولوردها أولها وفي القرآن  
 وهو من ما يرى القرآن في القوم والأوراق وحلاي حمل ما هو فيه وليبين الجليل ما له  
**قوله** وكتب السريفة كالنقير والحرب والنفقة لأنها لا تخلو عن آية من القرآن ذكره الزبلي  
 ولين حاله الذي ما فيه من التورية آية كما هو الكلام فييد وفي الزانية قال الامام  
 الحنفي لا يستحق كتاب النفقة لأنها لا تخلو عن آيات القرآن ولا بأس بأن يستل  
 بكم بالاتفاق فهو المبلوك كافي السراج الوهاج وفيه مخالفة لما ساقى من المعنى  
 فاستقر **قوله** وبياضه وجده المتصل به فمعه قال في النفقة قال بعض ما يخالفه  
 حقيقة للكتاب حتى لو تمه يكره وأن من الجدل وموضع البياض لا يكره لأنه لم يمت  
 القرآن هذا أقرب للقياس والأول أقرب إلى التعظيم كذا في محط الخسني انتهى قال الخليل  
 انما نلت هذا العلم بالتعظيم فاق ما اجزب الكاغذ الباطل والامام الحنفي  
 ان سطونا في ليلة وكان يكره درس كتابه فوضاه في تلك الليلة سبع عشرة  
 قال الزبلي لا يكره من الجدل المتصل به ومنه حوى الحنف والبياض الذي لا يمانية  
 عليه والصح منه لأنه تبع للحنف **قوله** ولو تمه جابل متفصل أي عن الحنوف قال الحنف  
 في هامس كتابه قال في الخط ولا بأس أن يمس الحنف بطلاه والغلاف هو الجدل الذي  
 عليه من رشح القلين وقبل طه المتصل وقال صاحب الجدة هو الصحيح المتفصل فاختار ما انتهى  
 وعليه الفرق كافي السراج الوهاج والصح مع ما قرب إلى التعظيم هذا مني على ما لا يفتق  
 الجدي في شرح للنت والخرافا من كذا علة أو لغوا من ما من مقبلان والصح فملا حوا  
 الصح كذا وقال الآخر الأصح كذا فلا فرق بين من قال الصح كذا أو من الأخذ بقرآن قال الأصح  
 كذا لأن الصح مقابل للاسد والأصح مقابل للصح والجابر فقد وافق من قال الأصح فأنزل  
 وأما من قال الصح فنفذه وذكر لهم الآخر فاسد كذا آخر ما اتفقا عليه من صح أو من الآخر  
 بما هو عندهما فأسد كذا جريان هذه القاعدة التي ذكرها العلامة في جميع المقوس

والواجب كونها خلاق للفظ وغيره ليس في محل توقف وأما في خلافه للقرآن من أن  
 ولعل الله جل على الهاد **قوله** ولو تمه جابل متفصل أي عن الحنوف قال الحنف  
 قال في كافي والخطوات من علة لا يكره من ذكر دليله فاختارناه أنه في بيان مطلب الحياة تحق  
 هذا المصنف فمطلبا كتب السريفة حيث قال ويكره منه بكم وهو صحيح لأنه تابع بخلاف  
 كتب السريفة حيث رخص فمتر بكم لأن فيه ضرر وقانونه في بيان ما لا يطلعها  
 كونه كافي الزبلي فلا يكره أن يمس كتاب التفسير والنفقة والسنن لأنها لا تخلو عن آيات  
 القرآن ولا بأس بتمه بكم ولا يجوز لهم من المصنف بالكتاب التي ليس لأنها تخرجه الجدل  
**قوله** وهذا وحلف لا يجلس على الأرض فليس من يكره جابل متفصل أي عن الحنوف قال الحنف  
 لأن المتر من الجدة باليد من غير جابل وهذا لا يثبت حصة المصنف بالكتاب جابل كذا  
 في شرح الجمع قال صاحب النفقة احتلف الناس في الغلاف فقال بعضهم هو الجدل الذي عليه  
 وقال بعضهم هو كذا وقال بعضهم هو الخريطة والأخير هو الصحيح لأن الجدل تبع للصح وبكم تبع  
 كذا من الخريطة ليس تبع للصح **قوله** ويجوز من يكره ودعا ولا يستحق فمعه قال  
**ابن الحام** أما من يكره ذكر فاطمة علة الملك يخبره بكم وهو بعض **قوله** ولا يكتب القرآن  
 ولا الكتاب الذي في بعض طوره آية من القرآن وأنه لم يقرأ هذا قول محمد قال الحاج  
 السريفة في شرح الجدة وعليه الفرق كذا نقل عنه فلا الزبلي ويكره أن يكتب كتابا فيه آية من  
 القرآن لأنه يكتب وهو في كذا في ما ذكره فمتر وذكر أبو اليك أنه لا يكتب وأن كانت  
 العجينة على الأرض قبل هو الجدل المتصل ولو كان من ما دون الآية وذكر أبو الحسن القروي  
 أنه لا بأس بالآيات العجينة على الأرض قبل هو الجدل المتصل ولو كان من ما دون الآية وذكر أبو الحسن القروي  
 القرآن إذا كان مباسر القوم أو البياض وان وضعها على الأرض وكتبه من غير أن يضع يده  
 على المكتوب لا بأس به كافي الجوه **قوله** وعند اليد لا ينفج قبل ولو تخطى الجبل أو غلب يديه و  
 روى من يمس يده لا بأس به بالقرآن ويكره كذا في نظرية النقي وقد مر الزبلي عن  
 الأصح هو أنه لا بأس أن يمس القرآن أو يكرهه الآخر ما قاله في الدين والصح لا يجوز المس بالقرآن  
 بغير النجاسة لأنها لا تجوز كونه وزوال ذكره القائل العلامة في شرح للنية وكذا في غير ذلك

روى أبو بكر البزار في صحيحه في كتابه في فضائل القرآن



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

خلاصة

[illegible]

وَمِنْ ذَٰلِكَ مَا قَالَتْ لِفَتَاهٍ كُنْ لِي غَدَاةً  
وَقَدْ كُنْتَ لِيَ غَدَاةً صَبِيحًا ثُمَّ نَسِيتُ  
أَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْآيَاتِ لَآئِنٌ يُعْذَرُ  
أَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْآيَاتِ أَن يُنذَرَ  
فَإِذَا نَادَىٰ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ احْمِلْ  
وَإِنِّي أَخَافُ الْغَدَاةَ فَوَيْلٌ لِلنَّاصِيَةِ  
الَّتِي تَأْتِي الْغَدَاةَ بِخَبَرٍ لَّا تَحْصِي  
الْآيَاتِ لَآئِنٌ يُعْذَرُ لَوْلَا ذِكْرُ  
الْغَدَاةِ فِي الْقُرْآنِ لَكُنَّا مِنَ الْغَاثِ  
الْمُنْظَرِ







ويخالف ما في التراجيح من انه هل ذكر على الرجل وحدها او عليها جميعا **الفتا** عليه  
 دونها ومصرف في الزكاة **وعنه** الحنفية وعطاء بن رباح **عليه** ما يجب على الجامع في **مخاف**  
 والاول ما قبل النصف من الفتوة الى النصف والاخر منه الى الاثر ولم يجر الواسط هذا  
 فوجب ما ذكر من انه قال بعضهم يجب ان يتصدق بدينار وقال بعضهم بنصف دينار كذا  
 في الاختيار وقيل ان كان الدم اسود فدينار وان كان اصفر فغصه ويجمع ذلك ورد الحنفية  
 كافي الاختيار والربيعي ولم يثبت حكم ما رواه الاثرين ولعل حكم الاصفر وهذا ايضا  
 يصلح للتوفيق بين القولين **وقال** بعض الناس هذا التصديق واجب كذا في ذخرة  
 العقبى **وقال** ويكفر مستحدا اي مستحلا وطى الحايض وكذلك مستحلا وطى النفا ولكنهم ارجح  
 في حكم وطى النفا من حيث تكفيره وان كان حرة وطى ما ذكره في الكتب وانما يكفر  
 لان حرمة نكته بالكتاب والنقل القطع والاجماع فعمل عنه كذا في الاختيار والفتا  
 انتهى **وهكذا في** الدرر والمختار **ومتن** الاجر والمحاوي القدرسي والمبسوط وفي القوير  
 وغيرها لكن قال العلامة التفتازاني **في** شرح العقائد النسبية ذكره في الامام النسبي  
 في كتاب الحيض انه لو **تحتل** وطى امرأة الحايض يكفر **في** المذاكر من محدثاته لا يكفر **في** صحيح  
 في كماله من صحيحه وقيل هو صحيح كذا في التماما وখানে لان قوله تعالى ما عزلوا النساء من الحيض  
 وان صريحها في النهي **لكنه** محلا بالاذى كما قلنا قل هذا ذكره والنهي بسبب الجوار ولا ينفك للمرأة  
 القطعية كما يتبين في الاصول **هكذا** نقل عن التذلل عن ابن كثر وذكر بعض الاجل ان لا بد  
 في كفر من احتل الحريات من ان يكون له خبر بانجماع عليه وحرمة من ضروريات الدين وذكر  
 الامام حجة الاسلام في كتابه المختار من تعليق الجرد ان قد ثبت الخلاف في كون الاجماع حجة  
 ولا يكفر من كفره الحجة الا ان يكون من ضروريات الدين لا يكفر قلت لا يبعد ان يقال اذا علم  
 انه مجمع عليه ومع ذلك انكره يكفر لا بد من العلم بالعقائد وانما اذا لم يعلم ذلك فيقدر وذكر في كماله  
 ان من اعتقد الحرام حلالا او على القلب يكفر لانه حراما عليه ونكته حرمة من لا يملك منقطع  
 اما اذا كان حراما عليه بدليل منقطع او حراما عليه باخبار الاحاد لا يكفر اذا اعتقد حلالا  
 وفي الخبره راي في بعض الكتب انه احتلال جماع الحايض ليس بكفر الا ان جماع الزوج **ان**

لو وقع في طاعة الخضر والتفاسد على ما على الزوج الاول كذا في الفتاوى راجية وروى عن  
ابراهيم بن رستم انه انما ائتمن ما ولا اله الا الله ليس للزوج الاول ان يكون كافرا ولو ائتمن مع اعتقاد  
ان الله سيندب محرم كافر كذا في الفتاوى راجية وفي الحواشي فان اناها ان كان تحتها كافر  
وان اناها ما ولا التفات ولم يعلم في تكفيره خلاف وذكر في تنوير الابصار وجامع البحار  
انه يكفر مستحدا وعلى القول فعلى هذا لا يفتي بتكفير مستحدا لما في الخلاصة ان المسلم اذا  
كفر في ما وجوه توجب التكفير ووجه واحد منه فعلى المفتي ان يحيل الى ذلك القول لكنه  
ذلك الوجه المانع لتكفيره لا يفيد المستحدا اذا نواه ولا فلا لما ذكر في الفتاوى راجية  
من انه انما نية القائل الزوج الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كان نية الوجه الذي  
يوجب التكفير لا يمنع فتوى المفتي وامر بالتوبة والانتفاء واجتواد الفتاوى هكذا  
في النسخة العاكي فاقول **اورا** وجوب الفل واليتم عند الانقطاع لا يبرر القول  
سواء كان الانقطاع في فساد او العرق او فينا والقران في الاول دون الثاني اذا الفل  
فيه مستحب كما ترى مناه بسبب وجوب الفل الانقطاع كما صرح به الخزي بعد الشرح  
في شرح الرواية وليس كذلك لان الانقطاع عن الغير والتفاسد ليس من الطهارة ومن  
الحال ان يوجب الطهارة الطهارة سلفا لان الشيء يوجب نكاحا والتحقيق سبب وجوب  
**مخرج** لادم وظهوره وسرطه الانقطاع بالبول والغايط لان الفل غير مقيد عند  
عدم الانقطاع للاصطاط اليه ثانيا ولما طراه يقول انها ما يوجبان النجاسة لا الفل  
اجاب بالبيان في غيرها بما يخصها ازها يقتضيه وجود الفل لا وجوبه وتمسكوا بقول  
ولا تتركونه حتى يتلوه في وجوب الفل على قراءة الفقهين **التفريد** وجهه ان  
الزوج ثابت في طاعة الخضر للغير لقوله مع فانوا احرمكم وهو متزوج عن المتوفى  
في ملكه لا تغسل فلم يجب ما منع من حق المتوفى لانه باليائما والمطهر لا يمنع  
**اللاتي** لانه حق تغسله من الطهر والواجب ما يجب الزوجية وان منع عن التراب  
الى الحاية فيحرم على التمكن ضرورة ويجب على التمكن بعدوها اذا طلب منها لانه منع  
غير حرمة التراب الذي كان حقه طهالا الى الاغتسال فيستفيضة الحرمة به ويكون ما حصل











مكره لا زالة الجناسه ككلمة محمل على السروب وقد قيل انه يورث كقوله  
 بخلاف الخافض لان سورها لا يصير مستقلا مالم تخاطب بالاعتقال فانما يخفى  
 ان يغلب يديه وفاه اذا اراد ان ياكل او يشرب وان تركه فلا يلزم ذكره العلامة  
 الخبي في شرح النية لكنه قال فانما يخفى في موضع آخر ويكره للجنب رجلاه والامه  
 ان ياكل طعاما او يشرب قبل غسل اليدين ولا يكره ذكر الخافض في التطهير  
 الغم في كل المواضع وهو الخافض لا ينظر في العلامة لما ذكر في الأصول ان ما كان يدل  
 جوازه ابعث يقال لا يكره وما كان دليلا فسادا رجع يقال يكره وما كان  
 الدليلان يقال يكره لانه الحرام يفتى على الخلاف عند الالتباس وعدم الاختيار للايهام  
 وذكر في الهداية يقول في الحل لا يكره وفي الحرمة يكره اوله لو كان واجبا  
 فيما ذكرنا واحقا للروايتين مع انه غرض من العبارة والبيان واستباق كقول  
 ما يبع بل ضايع وقيل انه يكره في وجبات لا يكره ولا يكره كسود العالم والجهل  
 لان في الاول لا يكون المستقلا فلا يكون نجسا نجسا فانه يكون الماستقلا  
 وشاوب يكون شارب الماء للسهول وانما نجس كافي للتراب قال في الحواشي  
 فان اراد الجنب ان ياكل او يشرب فينبغي ان يغمض يغلب يديه لانه لا يلبس لا يخرج عنه  
 نجاسته واذا اشرب صار الماء مستقلا فيؤدى الى ان يكون شرب ماء نجسا قول  
 لا يبرهن في النزاع والخافض ايضا اذا اراد ان يغسل يديه او غسل يديه ان يغمض  
 يديه في هذه الاقوال ثم تصرف فيه بالخير والاحسان فان قيل لم يفتى في نجس  
 او منع حركه لم يفتى ان يجوز المداوة فهل هو كذلك قلنا قال بعضهم يجوز التحميم  
 انه لا يجوز لان بذكره لا يرتفع الجناسه وكذا اذا غسل يديه هل يجوز للشر  
 والتحريم انه لا يجوز لما قلنا ذكره في المداوة نظام المباح الصريح ولما دللنا في قوله  
تذكر كرم ولا بأس ان يقتل الرجل المرأة من انا واحد ما روى عن معاوية قال قال  
 عائشة رضي الله تعالى عنها كنت اغتسل فانا وولدت لى الله تعالى عنى من انا وولدت لى الله  
 فبادرني فاقول دع لي ذبا فالت وهاجبان رواه مسلم اذا جئت المرأة ثم ادرى كيف

من فحواه ومن الخافض والاباحه

قد لم

قبل الفصل فان شاء ان يفتى وان شاء ان يفتى حتى يظهر وكذا الخافض اذا اعتلت او جرت  
 في الخافض او يجوز جرت وجوبه يعني ان الجناسه اذا آخره غسال لا وقت الصلوة مثلا فانما  
 بالفتى لا يورث الجناسه الا ان الفتى تحت عقيب الجناسه والا فربما يفتى البدل  
 به للملازمة كما في جامع الرموز لقلا على الشفاء ولو غلبت يديه فانزل وجبت عليه غسل رجل  
 يكره لذكره في بعضهم لم يكره لذكره مطلقا لقوله تعالى على السلام نعم الله تعالى عليكم وانما  
 يرموه وقال بعضهم اذا فعلت لا تجلب السوء فلو كان لتكسب السوء المرفقة  
 لا غلة للفتى ما كان غريبا لاز وجب له ولا امتا وان الا انه لا يقدر على الوصول الى الفخذ  
وخاف الوقوع في الزنا قال الفقهاء انما لا يجوز الا بالامه كذا في السباح الرجل قوله  
 ولما كان الحركه في قوله الاول حرمة الصلوة والتسجدة مطلقا سبحانه فانما الرجل  
 اوتته او فلا الاول او انما حرمة صلاته اية تامة وكذا التقدير ولو بعد غسل اليدين  
 كذا في الكتب وقال في جمع الفتاوى ولو شرب للصنف مغمولا او بعضه لم يبرح حراما  
 ولحق انما يغمض وقفا خفصا فيه والظاهر ان لا يجوز ان يلام ولو كان يخرجه  
المصنف الاباحه ينبغي يخرجه دفع اباحه الظاهر للصنف الاباحه الظاهر والكبر كما كره  
 بعض من من غلبا وكما لا يجوز للصغير وذكر في جامع الصغير لا بأس بدفع المصنف  
 والتج الى الصبي وان كان نجسا لانهم لا ينجس بطهارة وانما امره ان يتحلل واعتادا  
 اذ في الصنف يضيغ حفظ الثمن اذ الحفظ في الصغير كالتسجيد في الجهر وقيل ما يكون في الكبر وفي  
 الامر بالوضوء التطهير مرجعهم هذا هو الصحيح كذا في الهداية والظاهر ان التسجيد عاقل اخر  
 الامام في جامع الصغير فان بعض من غلبا كره تعليم الصبي بان يدفع اليه المصحف او يلام  
 كلام الله تعالى لان الحركه من خلاف للصنف سواء كان مستورا او غير مستور على الرواية الصحيحة  
 او منغضلا كما اثاره من الهداية تأمل فانما قوله ولو كان يخرجه المصنف الاباحه الظاهر والكبر كما كره  
 واذا ذكره للصنف الاباحه الظاهر والكبر كما كره فانما يخرجه المصنف الاباحه الظاهر والكبر كما كره  
 للصنف ان لا يفعل وكان في البداية والظهور وقال في خلاصة ويكره لحركه من المصنف كما يكره  
 للجنب وكذا كبت الفتنة والامام يكرهها وعن ابن حنبل في حديثه الصحيح ان عنده لكره وفي جامع

50  
 من فحواه ومن الخافض والاباحه  
 من فحواه ومن الخافض والاباحه  
 من فحواه ومن الخافض والاباحه







العبد يجوز ان يؤدى بالظهر في الصحيح كذا ذكره الزيلعي كذا نقل عنه هكذا قال الامام البيهقي  
 في شرح جامع الصغير ولو توفى في النسيء جاز ان يعلى بالظهر وقيل لا يجوز له خروج وقت صلوته  
 العبد ولو توفى بالظهر في وقت لم توفى في وقت الظهر للعصر ودخل وقت العصر لا  
 يصح له الخروج والادخول والخروج لأن هذه طهارة وقت الظهر في وقت كذا في هذا  
 عند الطرفين وعندنا في يوسف بطل الوضوء بدخول الوقت ايضا كخروجها كالحج والاختيار  
 وعندنا في مكشاة الطرفان فيصلي من توفى قبل الزوال الى آخر وقت الظهر لعدم خروج وقت  
 الفرض خلافا لما في يوسف ودفعنا عن ان دخول الوقت معتبر عندنا لا بعد طلوع الشمس توفى  
 قبل خلافا لغيره ما عرفت ان المعتبر عندنا هو الدخول فقط ولم يوجد **فصل** في الوقت  
 من الفرائض والنوافل اي يصلي ما شاء من النوافل او واجبا قضاء وادا ونفلا فالمراد بالتوفى  
 ما زاد على الفرض في كل الواجب والسنة والسجدة عندنا وبه قال الامام احمد وقال في  
 يتوفى لكل صلاة مكتوبة فيصلي بفرضا واحدا ويصلي النوافل بمتبعة ذلك الفرض لا التوفى  
 كذا في الدرر والفرق قوله عليه السلام المستحاضة توفى الصلاة والصلوة والصلوة المستحاضة  
 توفى الوقت كصلوة واللام فيما رواه في معنى الوقت كما في قوله انك لا تخفق في النسيء  
 وانك لا تصلو الظهر لوقتها الا الله تعالى ثم الصلاة لذلك السر في الوقت ولو كانا  
 رواه نصر فاريه مفسرا لما ذكر من ان اللام يستعار للوقت كما مر فاذا تعارض النسيء  
 المفسر يكون الترجيح للفسر لان النسيء محل المفتر كذا في الأصول ولأن التقدير بوقت الصلاة  
 تقدير بقدر الضرورة معنى ان الوقت قائم مقام الاداء لكونه محتملا لشغل طهارة بالاداء الخيرية  
 وشغل بعضه وصرفه لحاجة دخصة في شغل طهارة كذا في التقدير به تقدير بالصلاة  
 معنى وهو معلوم لا يتفاوت والاداء غير معلوم فلم من يحتاج الاداء في اول الوقت ونهم  
 من يحتاج في اوسطه ونهم من يحتاج في آخره منهم من يطول ونهم من يقصر وهو التقدير بالمعلوم  
 او كذا في الزيلعي واعلم ان الجرح والرفع ليس بحج عندنا في كل وقت في كل صلاة  
 ومن سئل البول في اشتقاق بطن وانفلات رجع في الجرح في وقت الصلاة المستحاضة  
 لانه ما ينافى بقاءه فلا ينافى فيه كذا في الزاوية وفي الجرح في وقت الصلاة المستحاضة لا ينافى

انما قيل في وقت الصلاة ان كان يكون المصلي في وقت الصلاة  
 ودخل الوقت بعد التوفى في وقت الصلاة المستحاضة  
 فلا حاجة الى زيادة بعد طلوع الشمس كذا في وقت الصلاة

فان قيل انما قيل في وقت الصلاة ان كان يكون المصلي في وقت الصلاة  
 ودخل الوقت بعد التوفى في وقت الصلاة المستحاضة  
 فلا حاجة الى زيادة بعد طلوع الشمس كذا في وقت الصلاة

كانت مكتوبة او نافذة **قوله** ولا يجوز له ان يسبح الخد الى الوقت هذا اذا كان الامم سائلا عند التبر  
 والظهار وتاما اذا كان منقطعاً عنهما ما يسبح تعلم للمدة كالصحيح كذا نقل عنه وانما كان كذلك  
 لما ان المستحاضة لا وضوء كامل ولا قضاء كامل وان توفى والدم منقطع ولا يصيرها خروج  
 الوقت اذا لم يبدلها في الوقت والنافق صلا توفى وهو سائل في وقتها خروج  
 الوقت سال بعد ذلك دم في الوقت ولم يبدلها ايضا انقطاعا كاملا وانما قيل في الجرح  
 ان يقطع الدم في وقت صلاة كامل فهذا اي جرحه والظهار ما يمنع اتصال الدم الثاني بالاول  
 والنافق ان يقطع دون وقت صلاة كامل فهذا لا يزيل عذرها ولا يمنع الاتصال **قوله** ولا يزيل  
 امامته لعذر العذر وكذا لا يجوز اقتداء بعذر غيره واختلاف عذرها وان لم يجز ذلك  
 في الزيلعي لانه اذا اختلف يكون ملدا وان لم يجز يكون غيره بقى كلام في بعد لانه وان اختلف العذر  
 عذرا واحدا يجوز ان يكون كثير السيلان دون الآخر فاذا كان عذرا للمعوم والتقدير قليل  
 السيلان وعذر الامام كثير السيلان بحسب القطع عند التقدير في وقت اداء الصلاة دون  
 عذر الامام لا يجوز امامته لانه طاهر في حال الاقتداء وفي الجرح ويصلي من سئل البول  
 مثلا وانما اذا صلي من سئل البول خلد من التمسك وانفلات رجع لا يجوز لانه الامام صاحب  
 العذر والمأموم صاحب عذر واحد وكذا في الزاوية لا يفتقر حتى تمت بحتى وقت وضوء  
 ومن هذا علم فيما نقل عنه من انه يجوز للملح في النسيء بغير عذر عذرا واحدا في وقت  
 المخرج في كل جامع التورود ويرد ما مر في الباب من ان اقتداء الان بان يذوق حاله  
 مطلقا وبلا على محج مطلقا وبما علم ان الله المستحاضة والضالة والخس في وقت **قوله** انهم في البقاء  
 لا يتروا الاحتياط لا يمكن وجوده في كل وقت مرة نقل عنه قال ابو القاسم الصغار صاحب الجرح  
 انما ان سال الدم وقت الصلاة مرتين او مرارا فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب  
 الجرح انما ان خلاصة هذا المنقول مخالفة لعامة الكتب فلذا لم نختره انتهى كذا في الجرح وغيره  
**قوله** ولما يوجد في وقت تام سقط العذر من اول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء العشرة  
 او الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة لوجود الانقطاع الى التام  
 وهو يوجب زوال العذر كما سبق **قوله** فان عاد قبل خروج الوقت الثاني بعيد لعدم الانقطاع

فان قيل انما قيل في وقت الصلاة ان كان يكون المصلي في وقت الصلاة  
 ودخل الوقت بعد التوفى في وقت الصلاة المستحاضة  
 فلا حاجة الى زيادة بعد طلوع الشمس كذا في وقت الصلاة

فان قيل انما قيل في وقت الصلاة ان كان يكون المصلي في وقت الصلاة  
 ودخل الوقت بعد التوفى في وقت الصلاة المستحاضة  
 فلا حاجة الى زيادة بعد طلوع الشمس كذا في وقت الصلاة



العلم انهم لا يوجد النقص في هذا لا يزيد المذنب ولا ينقص اتصال الدم الثاني بالاول كما مر **قوله**  
ولو عرض بعد دخول وقت فرض انظر الى اخره فان لم ينقطع بترضا ويصير لئلا يفترق الفتوة  
**قوله** ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الفتوة لانه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن  
وقد صحت الجرد فلا يجوز كذا نقل عنه **قوله** وان شرب الوقت الثاني لا يعيد لبوت العذر ابدأ  
العروض والحاصل ان البوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الأمر اذا وجد الاستيعاب  
كذا نقل عنه **قوله** وانما قلنا من ذلك الحدوث يعني انما قلنا لا ينقص الوضوء الحاصل من ذلك الحدوث  
وبسبب فقره من ذلك الحدوث فيما سبق معنى الوضوء لانه لا ينقص **قوله** اذ لو قضا من آخره  
من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت يعني ان قضا الحدوث آخر غير السيلان كان نقطا في السيل  
فلا من عذره نقص وضوءه لأن الوضوء ما وقع للسيلان والجودة بالحدوث آخر وانما غرضنا  
**قوله** ان لم يسر لا ينقص وان خرج الوقت وقال عيسى بعد الوضوء لانه ذهب الوقت حرك في  
حقه قلنا الوقت قائم مقام الأداء في منع ظهور الحدوث لانه يجعل الحدوث للعدم وجوبه اذا  
في الحنفية **قوله** وانما قلنا بجوده اذ لو قضا من عذره فخرج جرد آخر ينقص وضوءه في الحال وان لم  
يعرض ولم يسر من عذره لا ينقص جرد الوقت كذا في التلويح هذا اذا قضا بعد انقطاع الدم ولم  
يسر بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض **قوله** وان سال الدم من احد مخويه فقط قضا  
ثم سال انتقص وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حد جرد لم يكن موجودا في وقت الطهارة  
وفي الثانية جعل يسر الدم من احد مخويه قضا والدم سالكم اجسر الدم وسالكم التلويح  
نقص الوضوء انتهى **قوله** وان سال من قضا فانتقطع من احد مخويه لا ينقص وفي البداية اذا سال  
جميعا قضا ثم انتقطع احد مخويه لا يوجب وضوءه ما في الوقت انتهى **قوله** والجرد في بضع الجيم وفي الدال  
ونحوهما الفاك تقول منه جرد المص على ما لم يتم فاعله فهو جرد كذا في التلويح وفي الفاك من خروج  
الجرد في بضع الجيم ونحو القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالترك في جرح ويحك برك  
أو جرحا بالتركيبا فله ظاهر ولور وبالفقه الفارسية ابلية وذيبل والدمامل جميعا وهو  
القروح والدمامل واحد ما من القروح كذا في التلويح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل  
**قوله** قروح لا واحدة اي ليست بدرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا يكون حكمها

واحدة

واحدة **قوله** لو قضا وبعضها غير سالكم لا انتقص ولو قضا وكلها سال لا ينقص نقل  
عنه كلاما لان له قرحا استوعبا وقتا ثم قضا في وقت آخر بعد خروج الدم منها ثم  
قضا لا يخرج سالين الا لا انتقص وضوءه بخلاف ما ل سال من ابعده الوضوء ساعة ثم انتقع  
واحد ثم خرج الوقت ثم قضا من الآخر لا ينقص وضوءه وفي الثانية ولو كان له جرد يسير  
وبعضها ليس بالوضوء فسال الذي لم يكن سال انتقص الوضوء وانما ينزله الزوج ولو  
من انزله جرح واحد كذا في التلويح كذا في الكافي والنقطة بفتح النون وكسر الجوري  
والاعيان الخارجة من الجرح لان اللون الاصل للدم الحمر وبعد النسخ صار في الدم زوا في غير  
صديقه لم يصير ماء وعما يجف ثم انما اذا خرج ماء اضاف لا ينقص هذا اذا خرج من غير  
عصره فخرج بعصره لا ينقص اذا خرج لا خارج كذا في الهداية وذكر في الجيم عصر القرح  
خرج من شئ كبير وانما جرد لم يصيرها لا يخرج منها شئ ينقص الوضوء وحمل ما في القيل  
بابه القيل انتهى كلاما في بيان بعض الشاخص قد اخذوا بعدم الفرق بين المخرج والخارج  
الجيم وجردا شارب من الخلاصة ونقطة الفتاوى الا ان رواية البسوط على الفرق بين ما على  
ما نقله في نسخة التلويح قال القياس ان الذي ينبغي ان لا يكون جردا لانه الحدوث اسم خارج  
جرد يخرج بقوة نفسه والتلويح يخرج لا خارج ولكن تركا القياس بالاداء عند ملائمة في جرد  
عالم القياس كذا في الهداية وفي التلويح الماء العاق في اذا خرج من النقطة لا ينقص  
الوضوء ومن حسن ان ما النقطة غير ناقصة كمال الحيوان في قوسه وفي المضرة الماء والقرود  
والتي يخرج الدم قبل الماء بمنزلة الدرع والاولى صح ذكره شيخ الاسلام وذكر في التلويح  
من الذكرو في المرأة على الحي لا اياه يكون المانع فاعلم ان يكون مسكولها وغايلها  
واحد فيخرج منها الفاء فانه يوجب الوضوء والجباح لا يخرج من الفرج فالاغتسال  
غير مقطوع به لكنه للحمل خلاص من البرية يستحب الوضوء في الثانية وللغضاة اذا خرج من قبل  
رج قال الشيخ الامام ابو جعفر البخاري هو جرد وعنه محمد بن سنان عن قتادة بن نوح  
هو جرد وقيل ان كان سورا او متنا من جرد في جرد والا فلا وقال الكوفي في حديثه  
وذكر في تنوير الابصار وجامع البحار ان عرق من المخرج خارج غيبس وكل خارج غيبس

2  
وكل النقطة يوجب الوضوء كذا في التلويح  
وقال الشيخ في التلويح كذا في جرد  
لان ما ذكر في التلويح كذا في جرد  
اذا سال من عذره فخرج جرد آخر ينقص وضوءه في الحال وان لم  
يعرض ولم يسر من عذره لا ينقص جرد الوقت كذا في التلويح هذا اذا قضا بعد انقطاع الدم ولم  
يسر بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض **قوله** وان سال الدم من احد مخويه فقط قضا  
ثم سال انتقص وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حد جرد لم يكن موجودا في وقت الطهارة  
وفي الثانية جعل يسر الدم من احد مخويه قضا والدم سالكم اجسر الدم وسالكم التلويح  
نقص الوضوء انتهى **قوله** وان سال من قضا فانتقطع من احد مخويه لا ينقص وفي البداية اذا سال  
جميعا قضا ثم انتقطع احد مخويه لا يوجب وضوءه ما في الوقت انتهى **قوله** والجرد في بضع الجيم وفي الدال  
ونحوهما الفاك تقول منه جرد المص على ما لم يتم فاعله فهو جرد كذا في التلويح وفي الفاك من خروج  
الجرد في بضع الجيم ونحو القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالترك في جرح ويحك برك  
أو جرحا بالتركيبا فله ظاهر ولور وبالفقه الفارسية ابلية وذيبل والدمامل جميعا وهو  
القروح والدمامل واحد ما من القروح كذا في التلويح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل  
**قوله** قروح لا واحدة اي ليست بدرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا يكون حكمها

وكل النقطة يوجب الوضوء كذا في التلويح  
وقال الشيخ في التلويح كذا في جرد  
لان ما ذكر في التلويح كذا في جرد  
اذا سال من عذره فخرج جرد آخر ينقص وضوءه في الحال وان لم  
يعرض ولم يسر من عذره لا ينقص جرد الوقت كذا في التلويح هذا اذا قضا بعد انقطاع الدم ولم  
يسر بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض **قوله** وان سال الدم من احد مخويه فقط قضا  
ثم سال انتقص وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حد جرد لم يكن موجودا في وقت الطهارة  
وفي الثانية جعل يسر الدم من احد مخويه قضا والدم سالكم اجسر الدم وسالكم التلويح  
نقص الوضوء انتهى **قوله** وان سال من قضا فانتقطع من احد مخويه لا ينقص وفي البداية اذا سال  
جميعا قضا ثم انتقطع احد مخويه لا يوجب وضوءه ما في الوقت انتهى **قوله** والجرد في بضع الجيم وفي الدال  
ونحوهما الفاك تقول منه جرد المص على ما لم يتم فاعله فهو جرد كذا في التلويح وفي الفاك من خروج  
الجرد في بضع الجيم ونحو القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالترك في جرح ويحك برك  
أو جرحا بالتركيبا فله ظاهر ولور وبالفقه الفارسية ابلية وذيبل والدمامل جميعا وهو  
القروح والدمامل واحد ما من القروح كذا في التلويح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل  
**قوله** قروح لا واحدة اي ليست بدرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا يكون حكمها

وكل النقطة يوجب الوضوء كذا في التلويح  
وقال الشيخ في التلويح كذا في جرد  
لان ما ذكر في التلويح كذا في جرد  
اذا سال من عذره فخرج جرد آخر ينقص وضوءه في الحال وان لم  
يعرض ولم يسر من عذره لا ينقص جرد الوقت كذا في التلويح هذا اذا قضا بعد انقطاع الدم ولم  
يسر بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض **قوله** وان سال الدم من احد مخويه فقط قضا  
ثم سال انتقص وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حد جرد لم يكن موجودا في وقت الطهارة  
وفي الثانية جعل يسر الدم من احد مخويه قضا والدم سالكم اجسر الدم وسالكم التلويح  
نقص الوضوء انتهى **قوله** وان سال من قضا فانتقطع من احد مخويه لا ينقص وفي البداية اذا سال  
جميعا قضا ثم انتقطع احد مخويه لا يوجب وضوءه ما في الوقت انتهى **قوله** والجرد في بضع الجيم وفي الدال  
ونحوهما الفاك تقول منه جرد المص على ما لم يتم فاعله فهو جرد كذا في التلويح وفي الفاك من خروج  
الجرد في بضع الجيم ونحو القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالترك في جرح ويحك برك  
أو جرحا بالتركيبا فله ظاهر ولور وبالفقه الفارسية ابلية وذيبل والدمامل جميعا وهو  
القروح والدمامل واحد ما من القروح كذا في التلويح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل  
**قوله** قروح لا واحدة اي ليست بدرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا يكون حكمها



الوقت فرق من الخريف والوقت وكذا سائر الأوقات لا يكون موقفا عند شربها  
 والحال ان عرق كل شيء كسوره فيخرج من عرق اللسان وسوره مطلقا فيكون او غيره من  
 الفاق واما عرق السار بالغير للسان وسوره فيخرج عند شربه فينظر الى العرق  
 اعز عرق من الخرج خارج عن موضع ما يعال انه يقاس بعرق الحاجة الجلالة حيا قبل ان  
 يخرج من ان تأثير المايح على الخرج العرق فوق تأثير غير المايح غير معلوم لان العرق كالدار  
 الصافي وحاله قد مرت ويرد على الكبري اعلى وكل خارج جنة الدم الخارج من العروق الذي  
 يخرج منه ان امكن ان ياتي في قائل قوله او يخرج الوقت وهو في القلوة يستأنف وينبغي ان  
 لا يتعاض بالحدث السابق او بالحدث السابق الجائز الحكيم الحاصل بسبب خروج عرق من  
 بده الحلق للعدور وهو الناقص للوقت بالحقيقة كما ان الناقص للفصل الجائز الحاصل  
 عند خروج المني من بده عند الحاجة اذا توافقت وافتحت صلة النافذة فلما طقت فخرج  
 الوقت فبوت القلوة ولزمها قضاء حاد ان ينبغي ان يلزم القضاء لانه اذا خرج الوقت نصير  
 محوثة بالحدث السابق فيعلم انها شرعت برون الطهارة ولهذا المعنى قلنا اذا خرج الوقت  
 ليس بها اه تسج لانه نصير محوثة بالحدث السابق كمن مع هذا في القضاء احتياطا وكذا اذا خرجت  
 في صوم النفل لم تحت كذا في الفتاوى والجواب الصحيح ان المراد من الانتعاض انها الحكم بانها مودة  
قوله تصيف لا يخرج الوقت اذا الوقت ليس بخارج عن العذور فقلنا عمن كونه خارجا والحدث  
 الخارج الجبر ولكن لما كان الحدث بعد الوقت اضيف اليه جازا وان خروج الوقت ليس من  
 الاثان وانما قال هو فيما سبق عند خروج الوقت ولم يقل يخرج الوقت كما قال قوله لا  
 ان يطع قبل الوضوء ودام حتى خرج الوقت وهو في القلوة فلا يتعاض وضوءه ولا انفسه ولو خرج  
 لا يخرج الخروج ليس بحدث حقيقة كما مر قوله ولو توشا العذور بغير حاجة ثم سال عنه انتعاض  
 وضوءه لانه سيلان العذرا لما لا يمنع الوضوء منه كما سبق بتحقيقه وان لم يكن من ذلك العذور وادراك  
 من عذرا اخر والا لو وضوء بلا حاجة يمنع سيلان ذلك العذور لان ذلك الوضوء يستدبه لعدم الحاجة  
 اليه كذا في الفتاوى والزيوت في النافذ رائية ولو توشا في وقت الطهارة دون الحاجة اليه لم سال  
 الدم لزمنا الامادة قوله وكذا الوضوء لصلوة قبل وقت الوضوء والعدور لصلوة قبل وقتا

ثم راعى  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء

ثم راعى عذره انتعاض وضوءه كالوضوء بغير حاجة لان هذا الوضوء طهارة ضرورية عند الحاجة فهو  
 بقدر الضرورة ولا ضرورة في تنعيم الطهارة على الوقت لان الضرورة ضرورية لا اداء ولا اداء قبل  
 الوقت فلم يقبّر الطهارة قبل الوقت ولا يكون الانتعاض بعد دخول الوقت بالدخول عند الحقيقة و  
 محوثة الله وكذا عاقل زفر لا يتعاض بدخول الوقت نعل عنه قال بعضهم لا يتعاض الاخر انه  
 ينتعض كذا ذكره الزبيري انتهى وذكر في جامع التورق نعل اعلى ليطهروا لظهوره وقتة ثم راعى  
 وضوءا اخر للصلاة وقت العصر ثم دخل الوقت اخلف الشايع في انتعاض طهارة يعني هل  
 ان يعطى العصر بذكر الوضوء قال بعضهم لا ذلك وجعلوا طهارة العصر في وقت الطهارة بغير  
 طهارة قبل الزوال للظهور كالوضوء قبل الزوال للظهور ثم زالت الشمس لانه يعطى الظهور بذكر  
 الوقت اذ ليس فيه الا تقدم الطهارة على وقتة وانما جاز قال بعضهم ليس ذلك كذا في النافذة  
قوله واه قدر المعذور عما منع السيلان بالربط وكونه كالأحتشاش يلزمه في القسمة كما قدرت  
 غارده السيلان بجوار رباطا وجلس في القلوة او اياما ولم تعالج لم يخرجها موقفا في الجرح  
 قدر المعذور غارده السيلان رباطا وحشو وجبر مودة وخروج بده عن ان يكون موقفا بغير  
 بخلاف الحايض اذا تمت التورود فانها حايض للوضوء بالربط فانها نفل البطل الى الخارج  
 الوضوء كما في شرح الطحاوي وفيه من لم يجز الجرح ان يربطه قليلا للجائز كذا في الحد ادى هذا اذا  
 لم يقدر عما منع السيلان بالهبة قوله او يخرج من العذور بخلاف الحايض كما سبق والنفاس ايضا كما مر  
 في شرحه للحاجة اذا تمت الدم عند الخروج ذكره في السنة في الفتاوى القسوى لا يخرج من ان  
 تكون مستحاة حتى لا يلزم الوضوء في وقت الصلاة وذكر في موضع ان لا يخرج من ان تكون  
 مستحاة انتهى الى الخارج من الحايض من الخارج من مسائر البدن وفي السراج الزواج ولو  
 ان جرح الجرح اذا منع الدم عن الزواج بعلاج خرج من ان يكون موقفا بغير حاجة في الحايض اذا تمت  
 فان لا يخرج من ان تكون حايضا والمستحاة اذا احتشاشا خلتها فية قال بعضهم يخرج من  
 ان تكون مستحاة كما جرح الجرح وقال بعضهم لا يخرج قوله وان سال عن السجود ولا يسيل  
 الدم يسيل بوقعا او قايما فان ترك الركوع وسجد اهدى من القلوة مع السيلان و  
 في القسمة من يسيل البول ان ركع او سجدا او قعد تجتنب اياه وان قايما اياما ولا تجتنب قبل ركوع وسجود

ثم راعى  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء

في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء  
 في وقت الوضوء



وهذا غلط والصحيح انه يجب قايما بالما ذكره شام عن محمد بن الكرمي والتجود يجوز تركه  
 بالاختيار في الطلوع اذا كبر غدا في النوب حيث لا يجوز تركه في الاختيار بحال واما العلم وفي  
 السراج الوهاج لو كان في حقة جرح ان يجرد سال وان اولى لم يسر وصدق بقدر علم القيام والركوع  
 والتجود لانه يعني قاعدا بالما ومع هذا الرمي قايما وركع وتجوز جاز **وقد** كذا الوصال عند  
 القيام او استلق بطنه يعني قاعدا كما ان من يخرج عن المرأة لو قام يعني قاعدا بركوع ويجوز ان ترك  
 القيام اهو من السيلان ولو كان في رجب جرح اذا قام يخرج عن المرأة واذا قدر قرا جاز ان  
 قاعدا وكذا المرأة اذا كان مع اثرب لا يسترجع برئها قائمة ويسترق قاعة جاز ان يعني قاعة  
 كذا في شرح الفتاوى **وقد** كذا في من لا يستلحق لم يسر فانه لا يعني مستلقا يعني ان كان جرحه  
 اذا قام وقعد وسال اذا استلقى عافا لم يسر فانه يعني قايما بركوع ويسجد مع السيلان  
 لان تركه الغريم في **اقول** **وما** اصاب الثوب من الغزير اكثر من ثوب الزم انما قال اكثر من قدر الزم  
 لا يعني قدر الزم اما ساحة كمن كف في الرقيق واما وزنا فكندر المعال في الكشف اذا مراد  
 من الزم عشرون قراطا وهو المتعارف الا الزم الذي هو اربعة عشر قراطا وهو معتبر لما ذكره  
 والسرقة والهرثا وما اصاب الثوب من النجاسة اكثر من متاع الذهب وزنا ينع والافلا وهو  
 الخار وعندنا انما كذا في حواشي الهداية **وقد** فعليه غسله ان كان متعديا بان لا يصير مرة بعد  
 حتى لو لم يغسل وهو اكثر من قدر الزم لم يجز صلوته **وقد** وان كان جازا لو عند نيت ثانيا  
 قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل لعدم قابلية الفصل مع الشقة العظيمة قال الزملي ان  
 لم يكن الفصل متعديا بان لا يصير مرة بعد اخرها جزءه ولا يجزئ ما دام الغدر قايما وفي الثاني  
 العتابة لو تجدد ثانيا او ثالثا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل والافلا وهو الخار  
 وعيد الفتوى كذا في التما واخاينة وفي التجرد والخار وفي التوازل ان كان لو عند نيت ثانيا  
 قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل والافلا فتعنه قال محمد بن معاذ بن بقر غسل  
 ثوبه في وقت لا صلوته انتهى وهو انه يوسد انه يجرد الفصل وقت لا صلوته قال في الحاشية  
 الاخرى فلا بعضهم لا يجزئ غسله لان الخشوع عرفناه باليقين والنجاسة ليست بمعناه لان  
 قليله يعني عن افاق الحق بالقليل للضرورة وقال في الحاشية وعليه الفتوى كما انتهى وقيل اذا اصاب

وهو وزن سبعة وهو الزم الذي

في حواشي الهداية

خارج

خارج الصلوة يغسله فانه قادر على ان يشيع في ثوب ظاهر وفي الصلوة لا يمكن التحرز فسلط  
 كما في الزملي وذكر في جامع الرموز وخبر بعض المشايخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في  
 الخزانة فيه ان هذا ليس بشئ لانه يخالف لعامة الكتب المعتمدة ولما ذكره مولانا صلاح الدين في  
 كتابه شرح العقائد من انه لم يزل في ثوب نجس وهو واجد للظاهر بغير وقيل لا يكفر اذا لم يحل  
 انتهى قائل صاحب الحقة اما النجاسات القليلة سواء كانت في البدن او في الثوب لا يمنع جواز  
 الصلوة غليظة كانت او خفيفة استحيانا والقياس ان يمنع وهو قول للفرق وان في الاذا  
 له لاننا في العين او مالا يكون الاضطرار عنكم البق والبرائيت والقياس متروك لان الضرورة  
 في القيل عاتمة وماعت بنية مستطقت قضيت واما النجاسات الكبيرة تمنع جواز الصلوة لعدم  
 الضرورة والحر القاض بين القليل والكثير في النجاسة الغليظة هو ان يكون اكثر من قدر  
 الزم اكبر فيكون الزم وما دونه قليلا كما مر والباغت كتب هذا القول وضوابطه للسؤال  
 وغفران المأثور للحدث الذي هو لنا شرح هذا الكتاب ووقفنا اتمامه من لطفه بلا  
 كاشك وارتباب ونسئله ان يتفقد به اولر الاذواج والالباب ونرجو به بستر  
 العيوب بين يدي رب الارباب انه لطيف بعباده ويرزق من يشاء بغير  
 حساب والصلوة والسلام على محمد الذي هو البدر المير بين  
 حوكمب الاحباب وعما آله واتباعه الذين ثبتت جنتهم في  
 القلوب والاكباد كالأوتاد سنة اربع ومائة  
 والفت تمت الكتاب بعون

المعلم المنة



Mustafai  
Suleyman  
Kist  
Hüseyni  
Zade  
Yeni  
193